كليـــــــة التجـــــــــارة
قسم المحاسبة والمراجعة
الدراسات العليـــا

إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك

"دراسة تطبيقية"

A Proposed Framework for Credit Risk's Disclosure and its reflections on the Quality of Financial Reports for Banks "An Applied study"

رسالة

مقدمة للحصول على درجة الماجستير في **المحاسبة**

إعداد الباحثة

زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم

إشراف

الأستاذ الدكتور/
جمـــال سعـــد خطـــاب
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس
عميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

الأستاذ الدكتور/
خالـــــد حسيـــن أحمـــد
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠١٧

كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

رسالة ماجستير

إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك

"دراسة تطبيقية"

اسم الطالبة: زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم

الدرجة العلمية: ماجستير

الكلية: التجـارة

الجامعة: عين شمـس

سنة المنح: ٢٠١٧

كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

عنوان الرسالة
إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك
"دراسة تطبيقية"

اسم الباحث: زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم
الدرجة العلمية: ماجستير في المحاسبة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١. **الأستاذ الدكتور/ محمد عبد العزيز خليفة** **رئيســـاً**
أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب "سابقا"

٢. **الأستاذ الدكتور/ جمال سعد خطـاب** **مشرفـــاً**
أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية
وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

٣. **الأستاذ الدكتور / خالد حسين أحمد** **مشرفاً بالإشتراك**
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بالكلية

٤. **الأستاذ الدكتور/ تامر سعيد عبد المنعم** **عضـــــواً**
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد، ووكيل أكاديمية المدينة

الدراسات العليا

ختـم الإجـازة
/ / ٢٠
موافقة مجلس الكلية
/ / ٢٠

أجيزت الرسالة بتاريخ
/ / ٢٠
موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ۙ﴿۱﴾ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ۙ﴿۲﴾
مٰلِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ ؕ﴿۳﴾ اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ ؕ﴿۴﴾
اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ ۙ﴿۵﴾ صِرَاطَ الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ ۙ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّآلِّيْنَ ﴿۶﴾

الحمد لله من قبل ومن بعد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملء السموات والأرض يوافي نعمته التي أنعم بها عليَّ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد توجهي بالشكر لله العلي القدير أجد نفسي مديناً بالوفاء والعرفان بالجميل لأستاذي الجليل والمربي **الفاضل الأستاذ الدكتور/ جمال سعد خطاب**، أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية، وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية، لما أحاطني به من رعاية، وما وجهه لي من نصائح وإرشادات في سبيل إظهار هذا البحث في صورته الحالية، وما غمرني به من علم وخلق، وما عاملني به من تواضع العلماء والأبوة الصادقة، وبذل من الجهد الكثير. ولا يسعني إلا أن أدعو الله عز وجل لسيادته بموفور الصحة والعافية وأن يجعله دائماً مناراً للعلم، وأن يجزيه عني خير الجزاء.

كما يشرفني أن أعبر عن خالص شكري، وعظيم امتناني وتقديري لأستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ خالد حسين أحمد**، أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بالكلية، على ما أعطاني من وقت وجهد وعلم وتوجيهات ونصائح سديدة طوال فترة إشرافه، فلم يبخل بالوقت والجهد رغم مشاغله مما كان له بالغ الأثر في إنجاز هذا البحث في صورته العلمية واللغوية. كما أحاطني برعاية فائقة. فأتوجه لسيادته بأسمى آيات التقدير والعرفان بالجميل داعياً الله عز وجل أن يجعل جهده هذا في ميزان حسناته وأن يجزيه عني خير الجزاء، ويجعله دائماً نبراساً وعوناً للباحثين.

ومن دواعي الفخر والشرف أن أتقدم بخالص الشكر وبالغ التقدير، وعظيم الامتنان إلى أستاذي الجليل الذي تتلمذت على يديه، وكان لسيادته أكبر الأثر في التكوين العلمي للباحث، الأستاذ **الدكتور الفاضل/ محمد عبد العزيز خليفة**، أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية، ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب "سابقا" على قبول سيادته الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، الأمر الذي يعتبره الباحث شرفاً عظيماً وإضافة علمية كبيرة، فجزاه الله عني خيراً، وأمده الله بالصحة والعافية.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ **الدكتور الفاضل/ تامر سعيد عبد المنعم**، أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد، ووكيل أكاديمية المدينة على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، ويعد اشتراك سيادته في المناقشة إثراءً للبحث، ومصدر اعتزاز للباحث، فجزاه الله عني كل الخير.

والشكر موصول لجميع من نلت شرف طلب العلم على يديه ومن بذلوا ولم يبخلوا بعلمهم الغزير من أعضاء هيئة التدريس بالكلية عموما وأسرة قسم المحاسبة والمراجعة خصوصا وجميع العاملين بالمكتبة ولكل من ساند ومد يد العون والمساعدة في إتمام الرسالة.

وأخيراً، اللهم إني أشهدك بأنني قد بذلت ما يسرت لي من جهد فإن كنت قد وفقت فمن عندك، وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن نفسي. اللهم اجعل عملي هذا مقبولاً، وسعي فيه مرضياً مشكوراً مبتغياً به وجهك الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحثة

زينب عبدالحفيظ أحمد قاسم

الإهداء

(وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

(الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله)

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى الرحمة المهداة للعالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أحمل أسمه بكل فخر، وكان سبب وجودي في الحياة، سبب النجاح، دافع الجد، نبع الصبر والحكمة والعلم والأدب وحسن الخلق، أفتقده وارتعش قلبي لذكراه، وينقصني عطفه وحنانه

✍ **أبـــــــــي..... اللهم ارحمه رحمة واسعة واجعل صالح عملي في ميزانه ..... اللهم آمين**

إلى من احتوتني، وملكت حواسي وإحساسي، وقلبي وأنفاسي، وعطرت كل حياتي، وأنارت دروبي، ولا تحصي الكلمات فضلها، ولا توفي لها حقها، ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل، من علمتني، وذللت لي الصعاب وحملتها عني كي أصل إلى غايتي

✍ **أمـــــــي الغاليـــة..... بارك الله في عمرها**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، من يضيئون لي الطريق، من هم بجانبي في فرحي وحزني، من أنسى معهم هموم الحياة، إلى رياحين حياتي

✍ **إخوتـــــــــــي ..... أحبكم حبا تعجز عن وصفه كلماتي**

إلى من رسم طريق الأمل والنجاح معي

✍ **أصدقائـــــــــــي**

إلى كل من ساهم وقدم الكثير من المساعدة والجهد لي،

قائمـــة المحتويـــات

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
أولا: المقدمـــــــــــــــة	١
ثانيا: مشكلة الدراسة	٢
ثالثا: أهمية الدراسة	٥
رابعا: أهداف البحث	٦
خامسا: الدراسات السابقة	٦
سادسا: متغيرات و فروض البحث	٢٥
سابعا: منهجية البحث	٢٨
ثامنا: حدود البحث	٢٨
تاسعا: خطة البحث	٢٩
خلاصة الفصل الأول	٣٠
الفصل الثاني **دراسة تحليلية للمخاطر الائتمانية وأساليب قياسها**	
المقدمة	٣١
المبحث الأول: المخاطر الائتمانية (المفهوم – ووسائل التخفيف)	
تمهيد	٣٣
أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية والحاجة إلي تحليلها.	٣٣
ثانيا: وسائل الحد والتخفيف من المخاطر الائتمانية.	٤١
ثالثا: المخاطر البنكية ومتطلبات اتفاقيات بازل (١) و(٢) و(٣).	٤٣
رابعا: مبادئ إدارة مخاطر الائتمان البنكي وفقا لمقررات بازل.	٥٠
المبحث الثاني: أساليب قياس المخاطر الائتمانية	
تمهيد	٥٣
أولا: تصنيف الجدارة الائتمانية.	٥٤
ثانيا: أساليب قياس المخاطر الائتمانية طبقا لقرار البنك المركزي ووفق اتفاقية بازل.	٥٧
ثالثا: المعايير المقترحة لقياس مخاطر الائتمان.	٦٤
رابعا: الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية.	٦٩
خلاصة الفصل الثاني	٧٠

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل الثالث **الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (التنظير- الممارسة)**	
مقدمة	٧١
المبحث الأول: الإفصاح ودوره في إدراة المخاطر الائتمانية	
تمهيد	٧٣
أولا: الإفصاح المحاسبي في البنوك	٧٤
ثانيا: مبادئ الإفصاح في إدارة مخاطر البنوك.	٧٨
ثالثا: مبادئ اتفاقية بازل في الرقابة وإدارة المخاطر في البنوك.	٧٩
المبحث الثاني: الناحية التطبيقية للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء المعايير المحاسبية	
تمهيد	٨٢
أولا: الإفصاح عن المخاطر في الجهاز البنكي.	٨٣
ثانيا: الإفصاح عن مخاطر الائتمان.	٨٤
ثالثا: الإفصاح عن مخاطر الائتمان كما ورد في المعايير المحاسبية الدولية والمصرية	٩٠
رابعا: الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وفقا لمقررات لجنة بازل (٢) و(٣).	٩٦
خامسا: الشفافية والإفصاح عن المخاطر الائتمانية وعلاقتهما بالثقة وأداء الربحية واستقرار البنك.	٩٧
خلاصة الفصل الثالث	١٠٢
الفصل الرابع **جودة التقارير المالية**	
مقدمة	١٠٣
المبحث الأول: ماهية جودة التقارير المالية في البنوك التجارية	
تمهيد	١٠٥
أولا:القوائم والتقارير المالية: مفهومها ومحتوياتها وأهدافها ومستخدميها.	١٠٥
ثانيا: جودة التقارير المالية: مفهومها وخصائصها النوعية ومعاييرها والعوامل المؤثرة عليها.	١١٣
ثالثا: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: الدوافع والأهداف.	١٢٠
رابعا: الحوكمة في البنوك.	١٢١
المبحث الثاني: أساليب قياس جودة التقارير المالية	
تمهيد	١٢٤
أولا: طرق قياس جودة التقارير المالية.	١٢٤

الموضـــــوع	الصفحة
ثانيا: تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي جودة التقارير المالية.	١٣٣
ثالثا: جودة التقارير المالية وعلاقتها بجودة الأرباح.	١٣٦
خلاصة الفصل الرابع	١٣٩
الفصل الخامس **الدراسة التطبيقية**	
مقدمة	١٤١
المبحث الأول الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية	١٤٢
المبحث الثاني التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية	
تمهيد	١٤٥
أولا: هدف الدراسة التطبيقية.	١٤٥
ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة.	١٤٦
ثالثا: متغيرات الدراسة وطرق قياسها.	١٤٧
رابعا: فروض الدارسة.	١٥٠
خامسا: اختبارات فروض الدارسة ونتائجها.	١٥١
سادسا: ملخص نتائج اختبارات الفروض	١٧٧
خلاصة الفصل الخامس	١٧٨
النتائج والتوصيات	
النتائج والتوصيات	١٧٩
والمراجع	
أولاً: المراجع باللغة العربية	١٨٣
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية	١٩٠
الملاحق والملخصات	
الملاحق	١٩٩
ملخص الرسالة عربي	٢٠١
ملخص الرسالة انجليزي	1

فهـــرس الجـــــداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
(١/٢)	الدعائم الأساسية لكفاية رأس المال	٤٥
(٢/٢)	الاختلافات بين بازل (١) وبازل (٢)	٤٦
(٣/٢)	التصنيف الائتماني في ظل الاختيار الأول	٥
(٤/٢)	التصنيف الائتماني في ظل الاختيار الثاني	٥٥
(٥/٢)	فئات الجدارة الائتمانية	٦٣
(٦/٢)	مؤشرات كفاءة النشاط التشغيلي	٦٥
(٧/٢)	مؤشرات نسب السيولة	٦٦
(٨/٢)	مؤشرات نسب الربحية	٦٧
(٩/٢)	المقاييس التقليدية والمتقدمة للمخاطر الائتمانية	٦٩
(١/٥)	طريقة حساب كل من المتغيرات المستقلة والتابعة والغرض منها	١٤٩
(٢/٥)	نتائج معاملات الانحدار والارتباط لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول(مجموع ١٠ البنوك)	١٥٢
(٣/٥)	نتائج معامل الارتباط بين كل معدل العائد على حقوق المساهمين و الاستحقاقات الاختيارية (مجموع ١٠ البنوك)	١٥٤
(٤/٥)	نتائج معاملات الانحدار اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والاستحقاقات الاختيارية (مجموع ١٠ البنوك)	١٥٦
(٥/٥)	العلاقة بين معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد علي حقوق المساهمين (ROE) الاستحقاقات الاختيارية (DACC)	١٥٨
(٦/٥)	نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول(بنوك كبيرة الحجم)	١٦٠

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
(٧/٥)	نتائج معاملات الانحدار اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق المساهمين (بنوك كبيرة الحجم)	١٦٢
(٨/٥)	نتائج معاملات الانحدار اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والاستحقاقات الاختيارية(بنوك كبيرة الحجم)	١٦٤
(٩/٥)	نتائج معامل الارتباط بين كل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد علي حقوق المساهمين والاستحقاقات الاختيارية (بنوك كبيرة الحجم)	١٦٦
(١٠/٥)	نتائج معاملات الانحدار والارتباط لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول	١٦٨
(١١/٥)	نتائج معاملات الانحدار اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق المساهمين	١٧٠
(١٢/٥)	نتائج معاملات الانحدار اختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان والاستحقاقات الاختيارية	١٧٢
(١٣/٥)	نتائج معامل الارتباط بين كل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد علي حقوق المساهمين والاستحقاقات الاختيارية	١٧٤

فهـــرس الأشكـــــال

رقم الشكل	البيان	رقم الصفحة
(١/٢)	أنواع المخاطر المصرفية	٣٥
(٢/٢)	الدعائم الأساسية لبازل (II)	٤٤
(٣/٢)	مضمون اتفاقية بازل (٣)	٤٧
(٤/٢)	أساليب قياس مخاطر الائتمان	٥٨
(٤-١)	محتويات التقارير المالية	١٠٧
(٤-٢)	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	١١٤
(٤-٣)	معايير جودة التقارير المالية	١١٦
(٤-٤)	العوامل المؤثر على جودة التقارير المالية	١١٨
(٤-٥)	مقاييس جودة التقارير المالية	١٢٥
(١/٥)	الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية	١٤٣
(٢/٥)	الإطار المفاهيمي للدراسة التطبيقية	١٤٨

الفصل الأول
الإطـــار العـام للدراســـة

أولا: المقدمـــة

يشكل الاقتصاد الدعامة الأساسية لأي دولة، وأصبحت قوة الدول تقاس من خلال كفاءة اقتصادها، ولما كانت البنوك تمثل حجر الأساس لأي اقتصاد، وكانت التقارير السنوية هي المؤشر والمقياس المتاح لأعمال تلك البنوك، فكان من الضروري أن تعكس هذه التقارير أعمال تلك البنوك بوضوح وشمولية وشفافية، وهو ما يعرف بمفهوم أو مبدأ الإفصاح. إن مبدأ الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية يلعب دورا هاما ومركزيا في إعداد البيانات المحاسبية المنشورة، حيث يلقي هذا المبدأ اهتماما كبيرا – سواء من قبل المجامع المهنية المحاسبية أو من الجهات الرقابية – وبالتالي فإنه من أجل إعداد البيانات التي تحقق الإفصاح الكافي والمناسب، كان لابد من تحديد المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها، وكيفية الإفصاح عنها من قبل هذه الجهات.

تعتبر التقارير السنوية وسيلة الإفصاح الرئيسية التي تنقل معلومات الشركات إلى الجمهور، فإن المستثمرين وأصحاب المصالح هم المستخدمون الرئيسيون للمعلومات الواردة في هذه التقارير وعلي سبيل المثال (مخاطر العملة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الأدوات المالية) والتي من الممكن أن توثر على أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية في سوق الأوراق المالية في المدى القصير والطويل، حيث أن التقارير السنوية هي بمثابة مصادر مؤثرة للحصول على معلومات لأجل تغطيتها الواسعة ومدى الاعتماد عليها في توفير المعلومات. **(Musa Uba Adamu, 2013)**، وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية عدة معايير خاصة بالإفصاح عن الأدوات المالية، والذي يحتوي في جزء منها على الإفصاح عن مخاطر الائتمان، والذي يتطلب قيام البنوك بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي البيانات والمعلومات المالية في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومنها إفصاحات وصفية تشمل التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها، وكذلك سياسات وإجراءات البنك في قبول وقياس ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى إفصاحات كمية تشمل التعرض لمخاطر الائتمان، وتصنيف التسهيلات حسب درجة مخاطرها، والديون المجدولة، والديون المعاد هيكلتها، والتركيز على التسهيلات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وحسب القطاع الاقتصادي.

ويعتبر الإفصاح عن مخاطر الائتمان أمرا ضروريا باعتباره الجزء المتأصل في طبيعة النشاط البنكي، حيث دعت الحاجة إلى الكشف عن طبيعة هذا الجزء الهام في التقارير المالية السنوية للبنوك من خلال الإفصاح عنه وعن طبيعته وخصائصه، والتي تغطي كل الأنشطة البنكية والمتضمنة عمليات الإقراض، المتاجرة، الاستثمارات، إدارة النقد والسيولة، وإدارة الأصول، حتى يتم الحد من أو تخفيض الآثار المتوقعة للمخاطر وبالتالي يؤدي ذلك إلى إجراء تقييم أفضل لأداء للبنك في المستقبل. كما يستفيد المديرون من الشفافية إزاء المخاطر الكامنة في أهدافها الإستراتيجية **(Moumen, Othman, Hussainey, 2015)**. كما أظهرت العديد من الدراسات على المستوى العالمي والمحلي حيث أن توافر المعلومات الجيدة عن أوضاع البنك وعن المخاطر التي تتعرض لها أو أحتمال تعرضه لها اثر مباشر في تحديد أسعار الأسهم، وكذلك التنبؤ بعوائد تلك الأسهم، وبالتالي يتم توجيه المستثمرين نحو الاستثمار الجيد **(بشار، محمد،٢٠٠٤)**.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

إن بيئة الأعمال والبيئة الاقتصادية تخضع لتغيرات متسارعة في الظروف البيئية والاجتماعية وتحديات لمواكبة التغيرات التكنولوجية، فقد صار عمل البنوك محاطا بالعديد من المخاطر المختلفة باختلاف بيئاتها ومجالاتها، مما جعل القائمين على البنوك يهتمون بتلك المخاطر من أجل السيطرة عليها أو الحد منها لكي يتم تعظيم عوائدها وتحقيق التفوق على منافسيها. وبناء على ذلك كان من الواجب أن يتطور الفكر البنكي لمواكبة ما تشهده البيئة البنكية في الفترة الأخيرة خاصة المتغيرات على المستويين المحلي والدولي، وبالتالي أصبح من الضروري التركيز على المخاطر التي يتعرض لها البنوك ومنها مخاطر الائتمان. وحيث أن المهمة الأساسية للبنوك هي تلقي الودائع وتقديم القروض، فإن منح التسهيلات الائتمانية للعملاء يعد تنازلا من البنك عن جزء من موارده المالية، مما يستلزم وضع أطر ونظم وسياسات التحكم للمحافظة على موارد البنك وضبطها، وإضفاء الأمان والربحية والسيولة على أنشطة البنك المختلفة.

وحيث أن للبنوك طبيعة خاصة من حيث الأنشطة التي تمارسها والمخاطر التي تتعرض لها مما أدى إلى وضع معايير خاصة من اللجان الدولية للإفصاح المحاسبي في التقارير والبيانات المالية الخاصة بها، وجاءت المعايير الدولية لتساهم في تحسين نوعية المعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة، وذلك من خلال معلومات تتسم بالشفافية والنزاهة والملائمة، حتى يتسنى الاعتماد عليها من خلال تطبيق لبعض المعايير الخاصة بالبنوك. حيث يؤدي إلى

معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي ونتائج الأعمال للبنوك التجارية، بالإضافة إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في البنوك التجارية تؤدي إلي توحيد أسس إعداد البيانات المالية بما يتفق مع أساليب إعداد الإفصاحات في البنوك الدولية.

إن المخاطر الائتمانية هي توأم الائتمان البنكي المصاحب له دائمًا، والحقيقة التي تفرض نفسها هي أنه لا ائتمان بلا مخاطر، أو بمعني أدق إن درجة المخاطر الائتمانية للبنك لا يمكن أن تصل إلى الصفر، ولكن هذا لا يعني بأي حال التسليم بهذه الحقيقة بشكل مطلق، بل يجب التعامل معها بشكل موضوعي وواقعي على أساس تخفيض هذه المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، وإخضاعها للمراجعة والتحليل، وذلك نظرًا لطبيعتها سريعة التغير والتقلب نتيجة للعوامل المختلفة التي تؤثر فيها سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية وكذلك طبيعة المدخلات والمخرجات التي تتعامل فيها العملية الائتمانية، وهي الأموال التي تعد أصل كامل السيولة.

فقد ازدادت المخاطر الائتمانية والسوقية وأصبحت الأسواق أكثر تقلبا، وبدأت الأسواق تدرك مدى تدهور الانضباط الائتماني للقروض العقارية منخفضة الجودة وسوق القروض التمويلية، وإن كان التدهور قد امتد أيضا إلى أسواق ائتمانية أخرى ذات صلة. ولقد أفضى ذلك إلى الابتعاد عن بعض الأصول عالية المخاطر وتراجع التمويل بالديون، مما أدى إلى اتساع فروق العائد في فئات الأصول الأكثر خطرا وأسواق السندات والأسهم الأكثر تقلبا، ونظرا لعدم وجود أسعار أو أسواق ثانوية لبعض منتجات الائتمان المهيكلة، والمخاوف المتعلقة بموقع الخسائر المحتملة وحجمها، حيث حدثت اضطرابات في أسواق المال ونشأت مصاعب في التمويل أمام عدد من المؤسسات المالية، حيث أحجمت بعض الأطراف المقابلة عن تقديم الائتمان إلى من اعتبرت أصولهم منخفضة الجودة وتفتقر إلى السيولة، ويتعين تغيير بعض الممارسات التي ظهرت في أسواق الائتمان المهيكل في مجال التنظيم والرقابة بغية تقوية النظام المالي في مواجهة التوترات المستقبلية، ومن ثم فإن توزيع منتجات الائتمان المهيكلة، وإن كان يحتمل أن يساعد على حماية النظام المالي من المخاطر الائتمانية في البنوك، قد أسفر ذلك على زيادة كبيرة في عدم التأكد بشأن حجم المخاطر القائمة وفي بعض الحالات تتأثر التدفقات النقدية في السوق ما بين البنوك برغبة بعض البنوك الكبرى في الاحتفاظ بالسيولة. وظهرت رغبة في الإبقاء على السيولة الإضافية. غالبًا نجد إن مخاطر الائتمان أيًا كان نوعها تتلخص في الآتي:

- خسارة البنك للعائد المتوقع أو قد تمتد هذه المخاطر لتشمل الأصل الذي تم تصفيته من العملية الاستثمارية وبالتالي خسارة جزء من ودائع العملاء.

- زيادة نسب التعثر يؤدي إلى زيادة المخصصات التي تقوم البنوك بتكوينها وتحميلها على الأرباح مما يؤثر على أرباح البنك بالانخفاض وبالتالي يؤثر سلبًا على مساهمي البنك.
- تفاقم المديونيات المتعثرة واحتمال تحويلها إلى ديون هالكة، قد تعرض البنك إلى مخاطر نقص السيولة وبمرور الوقت قد يتطور الوضع إلى مشكلة عدم الملاءة المالية.

ومن هنا تجد الباحثة أن مشكلة الدراسة تكمن في فجوة المعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها الجهاز البنكي حيث أن البنوك من المحتمل أن تقدم معلومات غير كافية في تقاريرها السنوية، مما يؤدي إلى وجود قصور في الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير السنوية للبنوك المصرية وقد أشارت العديد من الأبحاث في السنوات الأخيرة أن تقارير المخاطر الحالية لا تنقل الواقع الحقيقي في التقارير المالية. **(Santhosh. a, Philip J. & Shrives, 2014**، حيث تحتاج بعض القرارات إلى مستوى معين ومحدد من المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها محاسبيا، وتقديم المعلومات في الوقت المناسب، مما قد يساعد أصحاب القرار الرشيد لاتخاذ القرارات المناسبة التي تبنى على مدى سلامة النظام المالي في البنوك.

لذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية للبنوك؟

ويمكن علاج مشكلة البحث من خلال الإجابة علي التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على معدل نمو البنوك؟
- ما هى المعوقات التي تؤثر على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية؟ وهل يمكن تجنبها؟
- هل زيادة الإفصاح عن مخاطر الائتمان تعزز انضباط السوق وزيادة الحصة السوقية للبنك؟
- كيف يمكن تقويم الفجوة الناتجة عن قيمة المعلومات الواردة بالقوائم المالية التقليدية وبين قيمة المعلومات الناتجة عن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية؟
- هل درجة الإفصاح عن مخاطر الائتمان لها تأثير على جودة التقارير المالية للبنوك؟
- ما تأثير الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية للبنوك؟

ثالثا: أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية البحث إلي:

١. **الأهمية العلمية:** تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الدور الذي يقوم به الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك من أجل:

- تعظيم قيمة البنك والإسهام في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية وتحقيق الوضع المالي المستقر.
- تجنب مخاطر المستقبل القريب والبعيد للبنوك وذلك في زيادة قيمة المعلومات المحاسبية ومدى موثوقيتها وموضوعيتها الخاص بالبنك وجودة القوائم المالية.
- اهتمام مستخدمي القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتأكد من أن البنك ليس في حالة إعسار وما يبعث الثقة في نفوس هؤلاء المستخدمين هو الإفصاح المناسب عن المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك وأسلوب قياسها وأثارها على الحد الأدنى لرأسمال البنك.

٢. **الأهمية العملية:** تنقسم الأهمية العملية إلى شقين ذوي أهمية بالغة كما يلي:

- تسعى البنوك بشكل مستمر إلى مراقبة تقارير الإفصاح لتجنب المخاطر الائتمانية وتحديد الأولويات وتنظيم المعلومات حول المخاطر الائتمانية المتوقعة والمحتملة التي تهم جميع الأطراف والتي تعلن عنها التقارير السنوية والدورية و التي تقوم بتزويدهم بالمعلومات إما بشكل كمي أو نوعي.
- زيادة الاهتمام بالإفصاح عن إدارة المخاطر الائتمانية ونظم قياسها بالبنوك التجارية مع تزايد تطبيق مقررات اتفاقية بازل حيث سمحت تلك الاتفاقية للبنوك بالاختيار بين أسلوبين لقياس المخاطر الائتمانية.
- التركيز على أنواع الإفصاح عن المعلومات الذي يتناول عمليات التقويم الذى يؤثر إيجابيا على أداء البنوك في الأسواق من أجل زيادة الشفافية وتقليل التباين في المعلومات. حيث أن هذا القطاع يمثل عصب الاقتصاد العصري الحديث، إذ لابد من جهاز بنكي فعال، والحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم جودة التقارير المالية في البنوك.

رابعا: أهداف الدراسة:

يتلخص الهدف الرئيسي للدراسة في وضع إطارا للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وتأثيره على جودة التقارير المالية للبنوك، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بما يلي:

- تحديد المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك التجارية مع بيان كيفية الإفصاح عنها والتعرف على المعوقات التي تعوق عملية الإفصاح.
- طرق قياس المخاطر الائتمانية كيفية علاجها.
- تحديد متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية كما وردت في المعايير المحاسبية المصرية والدولية، وعلي وجه الخصوص ما ورد في مقررات لجنة بازل (II).
- كيفية تحسين جودة القوائم التقارير المالية إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق النظام المحاسبي المستمد من المعايير الدولية والجهات الإشرافية.
- دور الإفصاح والشفافية عن المخاطر الائتمانية في الحد من التلاعب بالأرباح
- وضع إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في وضع تصور عملي للإفصاح عن المخاطر الائتمانية بما يتناسب مع متطلبات الجهات الإشرافية (البنك المركزي وبازل) والمعايير المحاسبية المصرية والدولية.
- اختبار تأثير الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية.

خامسا: الدراسات السابقة:

القسم الأول: دراسات تتعلق بمخاطر الائتمان البنكي والإفصاح عنه:

١. دراسة: **(Simone Varotto, 2011)**:

بعنوان: "Liquidity Risk, Credit Risk, Market Risk and Bank Capital"

تهدف الدراسة إلى: اقتراح أن التأثير على رأس المال قد يكون راجعا إلى الحد من المخاطر المفترضة النابعة من استراتيجيات التحوط الخاصة بهم. والتأثير على تنظيم رأس المال البنك الجديد لمحافظ التداول التي أدخلتها بازلIII على وجه التحديد. وقد قامت بدراسة

عينة تتكون من اثنا عشرة بنكا على مؤشرات السندات الأمريكية والتي تمتد لآجال مختلفة. حيث تقوم الدراسة بتقدير متطلبات رأس المال الجديدة من خلال:

(أ) مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

و(ب) مخاطر تحركات السوق المتطرفة.

وتوصلت الدارسة إلى: أنه وفقا للمتطلبات الرأسمالية سوف تكون أكثر تكلفة بالنسبة للبنوك في تمويل عملياتها، وسيتم زيادة التكاليف على المقترضين من خلال أسعار الفائدة على القروض التي سوف تترجم إلى انخفاض نشاطات الإقراض الجديدة. ولكن وجدوا أن التعويض عن فوائد البنوك أفضل للرسملة، والتي من شأنها أن تخفض من احتمالات الأزمة البنكية والخسائر الناتجة. كما وجدوا أنه حتى زيادة ١٠٪ من نسبة رأس المال للبنوك لن تؤدي إلا إلى زيادة طفيفة في أسعار الفائدة على القروض. وأن التغييرات الصغيرة في تكاليف الاقتراض في القطاع البنكي قد يمكن أن يكون لها آثار مزعزعة للاستقرار، ومن ثم قياس رد فعل لأسعار الأسهم البنكية لعدة أنواع من نسب رأس المال خلال الأزمة المالية. ولقد وجدوا أدلة على أن التحسن في تلك النسبة في بازل(III) أثرت إيجابيا على عوائد الأسهم (أي نسبة الرافعة المالية).

٢. دراسة: (Luís Otero González, 2012)

بعنوان: "Determinants of Credit Risk Derivatives use by the European Banking Industry"

تهدف الدراسة إلى: معرفة الأسباب التي تجعل البنوك الأوروبية تستخدم المشتقات الائتمانية، وتحليلها إلى أي مدى يمكن توقع استخدام المشتقات الائتمانية باستخدام نظريات التحوط. وقد تم الحصول على البيانات من المعلومات الواردة في التقارير السنوية وتقرير الإفصاح.

وتوصلت الدراسة إلى: أن استخدام المشتقات الائتمانية يتفق في معظم الحالات مع تنبؤات نظريات التحوط، ويرتبط احتمال استخدام المشتقات الائتمانية إيجابيا مع حجم وتكاليف البنك واستخدام المشتقات الأخرى، وسلبيا مع مخاطر رأس المال ومستوى مخاطر الائتمان. وهذا يعني أن صافي التعرض للمخاطر لهذه المنتجات أقل للصناعة البنكية الأوروبية.

٣. دراسة (الفاتح الشريف، يوسف الطاهر، نور الهدى محمدين، ٢٠١٣)

بعنوان: "الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان البنكي في السودان"

تهدف الدراسة إلى: التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان البنكي وكذلك دوره في تحقيق سلامة قرارات التمويل البنكية والتعرف على الفوائد التي تعود على العميل والبنك والاقتصاد الكلي للبلد والسلطة الرقابية والمواطن. وتحقيقا لأهداف البحث فقد تم الاعتماد على اختبار الفرضيات التالية: نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل، ويوفر معلومات وبيانات شاملة عن العملية الممولة، ويوفر معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي، ولقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى: عدد من النتائج أهمها: أن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن عملاء الجهاز البنكي، وعن العمليات الممولة بالجهاز البنكي كلاهما تقلل من مخاطر الائتمان البنكي. والمعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الائتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي .

٤. دراسة: (2014, Constantinos, Anastasios, John Leventides)

بعنوان: "Concentration risk model for Greek bank's credit portfolio"

تهدف هذه الدراسة إلى: تحديد الحد الأدنى لرأس المال من متطلبات رأس المال في اتفاقية بازل II وحيث أن البنك يحتفظ بجزء من محفظته لتغطية المخاطر الحالية فإن مخاطر الائتمان تعتبر الخطر الرئيسي الذي يواجه البنوك، وتوفر بازل II منهجا لحساب متطلبات رأس المال. ومن المعروف أن العنصر الأول في بازل II لمتطلبات رأس المال هو المخاطر الائتمانية. حيث اقترح نموذج تعديل منهجية بازل (II) ليشمل التركيز على المخاطر بالاسم، هذا النموذج يعدل بازل I لمتطلبات رأس المال إلى نموذج بازل IIليشمل التركيز على اسم المخاطر.

وتوصلت الدراسة إلى : أن نموذج بازل(I) لمتطلبات رأس المال لا يشمل التركيز على المخاطر بالاسم، ويبدو أن حساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان والتي أجريت في الدراسة الحالية علاج للفجوات من خلال متطلبات رأس المال بازل (II). وكانت هذه الفجوات أكثر وضوحا عندما كانت نسبة المخاطر في المحافظ الائتمانية عالية.

٥. دراسة: (2014, George, Ananda, Joshua)

بعنوان: "Financial statement recasting and credit riskassessment"

تهدف هذه الدراسة إلى: أهمية تعديلات البيانات المالية للشركات لتقييم مخاطر الائتمان. وقد مالت الأبحاث السابقة لدراسة التعديلات الفردية في وقت واحد كالارتباطات بين متغيرات التعديلات ومتغيرات الرقابة وعند الاستنتاج وجد تحيز عندما قام الباحثون بفحص تعديل واحد وتجاهل تعديلات أخرى.

وتوصلت الدراسة إلى: معلومات جديدة هامة حول توثيق وجود أو عدم وجود مثل هذا التحيز. حيث نجد أن تسويات القوائم المالية تحتاج إلى إعادة صياغة تعكس بشكل أفضل مديونية الشركات، وتكاليف التمويل والإيرادات المتكررة من الأرقام المالية التي ذكرت وتنعكس في ناتج السندات ويكون لها تأثير كبير اقتصاديا على تسعير الائتمان وفقدان التنبؤ، ونجد أن فئات التعديلات الفردية لعقود الإيجار التي تظهر خارج الميزانية العمومية ومنافع المعاشات التقاعدية المحددة الديون التي يتم توريقها لها تأثير كبير اقتصاديا على تسعير الائتمان وفقدان التنبؤ.

٦. دراسة: , (2014 Michael Jacobs Jr)

بعنوان:

"Supervisory requirements and expectations for portfolio level counterparty credit risk measurement and management"

تهدف الدراسة إلى: استطلاع المتطلبات الرقابية وتوقعات بالمخاطر الائتمانية، وقد تم إجراء دراسة استقصائية عن المخاطر الائتمانية، واستحداث مفاهيم مختلفة في قياس وإدارة المخاطر الائتمانية، بما في ذلك الممارسات السائدة، حيث تم تلخيص العديد من المتطلبات الرقابية والتوقعات فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية.

وتوصلت الدراسة إلى: انه يوجد بعض الأفكار التي تتعلق بمفهوم وتطبيق تلك المخاطر الائتمانية التي سيتم النظر فيها، والذي يحدد عدم التأكد عن طريق قياس التوزيع الاحتمالي، أو من خلال التجارب المتكررة.

٧. دراسة: (2014, Marco, Massimo, Clelia, et al.)

بعنوان:

"(Un) useful risk disclosure: explanations from the Italian banks"

تهدف الدراسة إلى: ما هي أفضل طريقة للإفصاح الإلزامي عن فئات المخاطر. وقامت الدراسة بتحليل البنوك الإيطالية التي تقدم معلومات عن المخاطر من خلال التركيز على خصائصها لمعرفة أي اختلافات ما بين الملاحظات على البيانات المالية والتقرير العلني وكلاهما أعدا وفقا لتعليمات بنوك إيطاليا. وقامت الدراسة بتقييم ممارسات الإفصاح المتعلقة بالمخاطر على ٦٦ بنك من البنوك الإيطالية، استنادا إلى التقريرين الإلزاميين، والتحقق من ما إذا كانت العوامل في البنك محددة وهل تفسر أي خلافات.

توصلت الدراسة إلى: أن البنوك الإيطالية تمتثل رسميا إلى التعليمات ولكن هناك سلطة تقديرية في اختيار خصائص المعلومات المقدمة بالرغم من أن فئات المخاطر التي يراد الإفصاح عنها مختلفة في كل تقرير، إلا أن شكل الإفصاح موحد تماما، رغم أن البنوك تميل إلى تقديم معلومات أكثر كثافة في مذكرات القوائم المالية.

٨. دراسة: (Nermine S. M. Hassan, 2014)

بعنوان: "Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality"

تهدف الدراسة إلى: تطوير إطارا لتقييم جودة الإفصاح عن المخاطر وتبحث محددات الممارسات في جودة الإفصاح عن المخاطر وإسهامه من خلال محاولة وضع إطار لتحليل نوعية ممارسات الإفصاح عن المخاطر حيث تعتبر الدراسة الأولى في مصر. ويستند هذا الإطار على أربعة معايير هي: "الصلة"، "القابلية للفهم"، "المقارنة" و " قابلية الإثبات" باستخدام عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك تحسنا في جميع معايير جودة الإفصاح عن المخاطر، والمعلومات عن المخاطر ذات الصلة ومفهومها إلى حد ما. وكشفت نتائج التحليل الإحصائي أن حجم الشركة ومستوى النفوذ والرافعة المالية هي من محددات نوعية الإفصاح عن المخاطر.

٩. دراسة: (رندة المختار، ٢٠١٥)

بعنوان: "القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل"دراسة تطبيقية على بنك الجمهورية وبنك الصحاري"

تهدف الدراسة إلى: القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل، وفي سبيل إجراء هذه الدراسة ومناقشة مشكلتها واختبار فروضها فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات طبقا لأسلوب تحليل الانحدار باستخدام برنامج التحليل الإحصائي البسيط (SPSS).

وتوصلت الدارسة إلى: ضرورة إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية الليبية عامة من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

١٠. دراسة: (2016, Hamid Salman, Bilal Aziz, Ahsan Nazir)

بعنوان: "Financial Credit Risks and Earning Efficiency; Empirical evidence from banking sector Pakistan"

تهدف الدراسة إلى: تحديد تأثير الطويل والقصير الأجل من مخاطر الائتمان المالي ومؤشرات الرقابة المالية على كفاءة كسب أرباح بنك تجاري في باكستان عن طريق استخدام تكلفة رأس المال.

وتوصلت الدراسة إلى: أن كفاية رأس المال لها تأثير سلبي على العائد على حقوق المساهمين، مما يؤدي إلى تهديد خطر التآكل المالي، مما يؤدي إلى الحاجة للجهود المخلصة اللازمة لبناء إدارة مختصة في السيطرة على المخاطر التي يمكن أن تحسن القدرة على كسب القطاع المالي بكفاءة عن طريق الحد من خطر التآكل المالي. هذه النتائج التجريبية جذابة بصورة رئيسية إلى الإدارة العليا في المؤسسات المالية وصانعي السياسة المالية للدولة لأنها توفر المساعدة لهم في بناء سياسات سليمة فيما يتعلق بإدارة مراقبة الائتمان لدعم التنمية الاقتصادية للبنوك المالية من خلال تحسين مستواها من جاذبية.

التعليق على الدراسات السابقة الخاصة بالقسم الأول:

مما سبق تستخلص الباحثة أن معظم الدراسات السابقة تناولت مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك التجارية بشرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره والتعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وكذلك تهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق البنك من الضياع. وأيضا إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان، والعوامل المؤثرة على ذلك. ووضع إطار متكامل يساعد البنوك على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية البنكية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل(II) الجديدة للرقابة البنكية" لقياس الآثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية لمعيار كفاية رأس المال على ربحيتها. حيث تعتمد المؤسسات البنكية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض البنكية. والتحقيق في تأثير تنظيم رأس المال البنكي الجديد لمحافظ التداول التي أدخلتها بازل (III) على وجه التحديد. وأيضا بحثت بعض الدراسات التعديلات على البيانات المالية للشركات لتقييم مخاطر الائتمان. قامت الدراسات إلى استطلاع المتطلبات الرقابية وتوقعات بالمخاطر الائتمانية وكيفية الإفصاح الإلزامي الذي تم به الإفصاح عن فئات المخاطر وتوفير فهم أفضل الأسباب التي تبدو أقل فائدة مما يجب أن يكون عليه القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك وفقا للمعايير المحاسبية المصرية الدولية ومتطلبات لجنة بازل ومتطلبات البنك المركزي. إلا أن الدراسات افتقرت إلى قياس الإفصاح عن المخاطر الائتمانية إحصائيا كدراسة تطبيقية وكيفية تبويبها في القوائم المالية للبنوك التجارية ومعظم الدراسات كانت دراسات ميدانية.

القسم الثاني: دراسات تتعلق جودة التقارير المالية فالبنوك

١.دراسة : (فايز زهدي، ٢٠٠٥)

بعنوان: "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية"

تهدف الدراسة إلى: توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللاز مة لمستخدمي القوائم المالية للبنوك الفلسطينية، والمساهمة في التعرف على

كيفية تحسين جودة القوائم المالية، والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية للبنوك الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية. كما تم توضيح وشرح ماهية القوائم المالية بشكل عام في الفكر المحاسبي من وجهة نظر أهم المنظمات المحاسبية العالمية، من حيث مفهومها، وأهدافها، وأهميتها، ومحتوياتها، والمطلوب الإفصاح عنه فيها، والمطلوب الإفصاح عنه في القوائم المالية للبنوك أيضاً حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠. ولقد تم إعداد استبيان من أجل غرض الدراسة الذي تم الوصول إليه من خلال إجابة المجتمع عليها.

وتوصلت الدراسة إلى: الأمور التي تؤثر على مستوى الإفصاح في القوائم المالية. وكان من أهم الأمور التي تؤثر على الإفصاح في القوائم المالية للبنوك أن المحاسبين في البنوك لا يطلعون بشكل كاف على المعايير المحاسبية الدولية، كما أنه لا يتم تحديث المناهج الدراسية في الجامعات الفلسطينية بما يتوافق مع المناهج العالمية، وأن هناك قصورا في تطوير قدرات ومهارات المحاسبين التي يمكن تنميتها من خلال عقد المؤتمرات وإقامة الندوات وتفعيل دور النقابات المهنية، وهذا يؤثر على إعداد وتجهيز القوائم المالية لهذه البنوك.

٢.دراسة: (بالعيد محمد، ٢٠١١)

بعنوان: "دور الإفصاح في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها (دراسة ميدانية) لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر"

تهدف الدراسة إلى: التعرف على الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة المالية، فهو الذي يقدم المعلومات المحاسبية لمستخدميها بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تضليل لذا قامت الدراسة بالتعرف على المصادر الرئيسية في اتخاذ القرارات وتبحث هذه الدراسة أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين والعملاء وفئات عديدة من المجتمع الاقتصادي. وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، عن طريق الاستبيان في جمع البيانات حيث ثم توزيعها على عينة عشوائية من موظفي البنوك المؤسسات الاقتصادية الموجودة داخل إقليم ولاية ورقلة.

وتوصلت الدراسة إلى: أن الإفصاح المحاسبي الجيد والممتاز في القوائم المالية هو الذي يساعد المستفيد منه من كل ما يحتاجه من معلومات محاسبية مختلفة.

٣.دراسة: (Ekramy Said Mokhtar & Howard Mellett, 2013)

"Competition, corporate governance, ownership structure and risk reporting"

تهدف الدراسة إلى: قياس مدى الإفصاح الإلزامي والطوعي في تقارير المخاطر والتحقق من تأثير المنافسة وحوكمة الشركات وهيكل الملكية على ممارسات إعداد تقارير المخاطر في التقارير السنوية للشركات المصرية. تستخدم الدراسة عددا من وجهات نظر بما في ذلك تكاليف الملكية، ونظرية الوكالة، ونظرية أصحاب المصلحة، والتكلفة السياسية، والتعرف على المحددات المحتملة لممارسات الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات المصرية. تم فحص ١٠٥ تقرير سنوي من الشركة المدرجة في البورصة لعام ٢٠٠٧ لقياس حجم تقارير المخاطر ودراسة المحددات المحتملة في تقارير المخاطر.

وتوصلت الدراسة إلى: أن المستوى المنخفض من الامتثال لمتطلبات تقارير المخاطر الإلزامية تؤدي إلى انخفاض مدى الإبلاغ والإفصاح في تقارير المخاطر الطوعية. وإن نظرية الوكالة وتكلفة الملكية تقدم توضيحات عن اختلاف تقارير المخاطر في التقارير السنوية للشركات. ويقترح أن المنافسة، ودور الازدواجية، وحجم مجلس الإدارة، وتركيز ملكية ونوع المراجع هي من المحددات الرئيسية لممارسات الإبلاغ عن المخاطر في مصر. حيث أن عملية التسجيل والتصنيف تعاني من قيود المتغيرات والتي لا يمكن القضاء عليها تماما. وتدرس هذه الدراسة ممارسة تقارير المخاطر ومحدداته عند نقطة واحدة في الوقت المناسب ومع ذلك قد تقدم في بحث مطول على فهم أفضل لممارسات الإفصاح عن المخاطر من الشركات المصرية.

٤.دراسة: (Ahmed Barakat, Khaled Hussainey, 2013)

بعنوان: "Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks"

تهدف الدراسة إلى: التحقيق في الآثار المباشرة والمشتركة في البنوك من حيث الحوكمة والتنظيم والإشراف على جودة تقارير المخاطر في الصناعة البنكية، كما هو مبين بواسطة جودة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (ORD) في البنوك الأوربية. وبعد إجراء السيطرة من أجل التجانس بين استقرار البنوك وبين جودة تقارير المخاطر، فإننا نجد أن البنوك ذات النسبة الأعلى من خارج مجلس الإدارة، وذات ملكية تنفيذية أقل، قد ركزت خارج الملكية غير الحكومية، وتكون لجنة التدقيق أكثر نشاطا، ويكون العمل في ظل تشريعات تعزيز

المنافسة البنكية يقدم إفصاحا عن المخاطر التشغيلية أكثر جودة. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نجد أن اشتراك مشرفي البنوك لتعزيز جودة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية يعتمد على الهيكل الملكية للبنك. خصوصا، فإن مشرفي البنك الأكثر استقلالا وقوة يخففون من دوافع المديرين التنفيذيين الراسخين في البنك من حجب الإفصاح الاختياري عن المخاطر التشغيلية.

وتوصلت الدراسة إلى: أنه من أجل تعزيز جودة تقارير المخاطر في البنك، فإن نتائج الدراسة توصي بالاستقلال الدائم لمجلس الإدارة وتعزيز نشاط لجنة التدقيق وتيسير متطلبات الدخول البنكية وتعزيز الدور الاستباقي (المبادر) لمشرفي البنوك.

٥. دراسة: (حنان حسن، ٢٠١٣)

بعنوان: "أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية الأردنية"

تهدف الدراسة إلى: قياس أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق هدف الدارسة تم إتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة. حيث تكون مجتمع الدراسة من عملاء البنوك العاملة في الأردن، أما عن عينة الدارسة فتمثلت في الشركات التجارية العاملة في عمّان وكانت وحدة المعاينة من المدراء الماليين العاملين في تلك الشركات واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات الأولية إذ خضعت بكاملها لعملية التحليل الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك أثراً مباشرا لجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء، ووجد أيضا أن خاصية الملائمة كان لها الأثر الأكبر على رضا العملاء، ووجد أن ثقة العملاء ببيانات البنك المالية من جهة وقدرة نظام البنك على تلبية جميع متطلباتهم من جهة أخرى كان له الدور الأكبر على إرضائهم وإبدائهم الرغبة بالاستمرار بالتعامل مع نفس البنك.

٦.دراسة: (نصر رمضان، ٢٠١٣)

بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"

تهدف الدراسة إلى: بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة، ودور الهيئات الرقابية في متابعة مخاطر السيولة، وإلقاء الضوء على أداء البنوك التجارية ومهامها من اجل معالجة و تخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من إثراء المعرفة العلمية والعملية داخل البنوك وللمجتمع حول مدى استقرار مخاطر السيولة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة والاختبار الإحصائي(SPSS)، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان من خلال برنامج عينة الدراسة داخل البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة.

وتوصلت الدراسة إلى: مجموعة من النتائج أهمها:

- تستخدم البنوك التجارية المعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة.
- تقوم البنوك التجارية باستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على السيولة المتوفرة لديها.
- يوفر الإفصاح العام الشفافية والموضوعية ويعزز الثقة بين البنك وعملائه لما له اثر في تخفيض درجة مخاطر السيولة.
- تقوم الإدارة العليا والجهات الرقابية بمتابعة ومراقبة التقارير بشكل دوري للمساعدة على اكتشاف الانحرافات المتعلقة بوضع السيولة وتصحيحها.
- يؤثر حجم وطبيعة الودائع على متطلبات السيولة عند مواجهة السحوبات في تواريخ الاستحقاق.

٧.دراسة: (دادة دليلة، ٢٠١٣)

بعنوان: "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)"

تهدف الدراسة إلى: مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير وقد أخذت الدراسة في ذلك شرح وعرض وتطبيق المحاسبية الدولية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية، ومقارنة مدى تطبيقه والتزامه بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك ما تقيد البنك بتطبيقه والالتزام به ضمن قوائمه المالية بما يوافق متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وهناك نقائص عديدة لابد من تصحيح بعضها والالتزام بالبعض الآخر بما يعطي مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية للبنوك الجزائرية.

٨.دراسة: (Andrew Munthopa, 2014)

بعنوان: "Risk Disclosure Practices of Malawian Commercial Banks"

تهدف الدراسة إلى: تهدف الدراسة إلى فحص مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للبنوك في مالاوي ومدى تأثير الربحية عليها. ولقد استخدمت الدراسة مؤشر الإفصاح عن المخاطر المبني على متطلبات إطار عمل بازل (II)، وتوجيهات حوكمة الشركات للبنوك الذي أصدره بنك المالاوي والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS 7). يتكون مؤشر الإفصاح من ٣٤ بند إفصاح مقسم إلى ٦ فئات وهي: مجلس الإدارة والهيكل الإداري لإدارة المخاطر، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر إدارة رأس المال والمخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى.

وتوصلت الدراسة إلى: أظهرت النتائج مستوى عال من الإفصاح عن المخاطر بين البنوك العينة. كانت درجات الإفصاح لكل بنك بين ٠,٧٦ و ٠,٨٨ بإجمالي درجات ٠,٨٢. مشيرة إلى أن متوسط ٨٢% من بنود الإفصاح قد تم الإفصاح عنها فعليا في التقارير السنوية للبنوك العينة. علاوة على ذلك، فإن درجات الإفصاح بنيت على فئات الإفصاح عن المخاطر قد تباينت بين ٠,٦١ و١,٠٠. الفئة ذات أقل درجات كانت مجلس الإدارة والهيكل الإداري المتعلق بإدارة المخاطر (٠,٦١) متبوعا بالمخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى (٠,٦٩). درجات إدارة رأس المال ٠,٧٤، بينما مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق

كلها سجلت أعلى درجات ١,٠٠. علاوة على ذلك، اقترح تحليل الانحدار أن الربحية لا تؤثر على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

٩. دراسة: Tamer Elshandidy, Lorenzo Neri (2015)

بعنوان: "Corporate Governance, Risk Disclosure Practices, and Market Liquidity Comparative Evidence from the UK and Italy"

تهدف الدراسة إلى: كيفية تأثير حوكمة الشركات على ممارسات الإفصاح عن المخاطر المؤسسية للشركات غير المالية في المملكة المتحدة وإيطاليا على مدى فترة خمس سنوات.

وتوصلت الدراسة إلى: الدور الكبير لحوكمة الشركات في تحفيز الشركات البريطانية لعرض مستويات أعلى من الإفصاح الاختياري عن المخاطر وسرده في تقاريرها السنوية. وحيث أن نظام حوكمة الشركات قد تم وضعه للتمييز بين الشركات ويدل على أن النتائج التي تم التوصل إليها بشأن تلك العوامل التي تؤثر على الإفصاح الطوعي والإلزامي عن المخاطر تكون مدفوعة أكثر من قبل الشركات في كلا البلدين. كما تبحث هذه الدراسة تأثير ممارسات الإفصاح عن المخاطر على السيولة في السوق. ونجد أن الشركات البريطانية من المرجح أن تكشف عن معلومات المخاطر ذات المغزى، الذي يصف شروطا محددة للشركة ويؤدي بالمستثمرين إلى دمج المعلومات في قرارات التسعير بشكل أفضل. هذا بدوره يحسن السيولة في السوق كما يقلل التباين في المعلومات. وتستخلص نفس النتيجة بالنسبة لكل من حوكمة الشركات القوية والضعيفة في المملكة المتحدة في إيطاليا حيث نستنتج أيضا أن الإفصاح عن المخاطر الطوعي وليس الإلزامي يحسن بشكل ملحوظ من السيولة في السوق. وتشير نتائجنا إلى أن الإفصاح الطوعي عن المخاطر يكون مفيدا للمستثمرين كما يعتبر الإفصاح عن المخاطر إلزاميا سواء كان عاما أو نمطيا.

وينتج أيضا من هذه الدراسة أن لها عدة انعكاسات على المنظمين والمستثمرين في كل من المملكة المتحدة وإيطاليا حيث أنها تدعم الاتجاه التنظيمي بشأن الإفصاح عن المخاطر في المملكة المتحدة، والتي تؤكد دور مجلس الإدارة في تسهيل عملية الكشف عن مزيد من معلومات المخاطر والتشجيع بدلا من التكليف عنه. ومع ذلك، فإن النتائج تشير إلى الحاجة إلى مزيد من التحسينات في السياق الإيطالي وأيضا إلى ترشيد النقاش حول تأثير تحسين حوكمة الشركات لديها على ممارسات الإفصاح بشكل عام وضمن السياق الإيطالي على وجه الخصوص والمنطق من هذا الترشيد قد يؤدي بصناع القرار إلى تشجيع الشركات على تنفيذ حوكمة الشركات وذلك لتحسين المحتوى المعلوماتي للإبلاغ المالي. قد يجد المستثمرون أن

هذه النتائج مفيدة لأنها توفر الأدلة التجريبية التي من سمات حوكمة الشركات (على سبيل المثال: حجم مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين) لتشكيل توقعاتهم الخاصة حول الحصول على معلومات المخاطر التي كشفت، إما طوعا و/أو إلزامية. إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تدعم الرأي القائل بأن الإفصاح عن المخاطر في الأقسام و سردها في التقارير السنوية وينظر إليها على أنها أكثر مصداقية في المملكة المتحدة مما كان عليه في إيطاليا، حيث أنه من المرجح أن تكون أكثر ارتباطا بقرارات التسعير.

١٠.دراسة (Million Gizaw, Matewos Kebede, Sujata, 2015)

بعنوان: "The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia"

تهدف الدراسة إلى: دراسة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا للبيانات الثانوية وتكونت عينة الدراسة من ٨ بنوك تجارية لمدة ١٢ عاما و تم جمعها من تقارير البنوك المعنية البنك الوطني الإثيوبي. وتم تحليل البيانات باستخدام الإحصائيات الوصفية ونموذج الانحدار.

وتوصلت الدراسة إلى: أن تدابير مخاطر الائتمان: القروض المتعثرة، ومخصصات خسائر القروض وكفاية رأس المال لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا. وتشير الدراسة إلى الحاجة لتعزيز إدارة المخاطر الائتمانية للحفاظ على الربحية السائدة في البنوك التجارية في إثيوبيا.

١١. دراسة: (الإمام أحمد، فتح الرحمن الحسن، ٢٠١٥)

بعنوان: "تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للبنوك الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية "بالتطبيق على عينة من البنوك الإسلامية"

تهدف الدراسة إلى: اختبار وتوضيح أثر معيار العرض والإفصاح العام على شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في البنوك الإسلامية. وما الأثر الذي يتركه معيار العرض والإفصاح للبنوك على مصداقية وعدالة القوائم المالية للبنوك الإسلامية. كما تم إتباع المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث والمنهج الوصفي باستخدام أسلوب العينة العشوائية لمعرفة دور هذا المعيار.

وتوصلت الدراسة إلى: أن معيار العرض والإفصاح العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للبنوك ودقة وشمولية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للبنوك. كما أوصت بضرورة الالتزام بالمعيار وشفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للبنوك ومراعاة دقة وشمولية الإفصاح المحاسبي لكافة القوائم المالية المنشورة للبنوك.

التعليق على الدراسات السابقة الخاصة بالقسم الثاني:

مما سبق تستخلص الباحثة أن معظم الدراسات السابقة تناولت الإفصاح في التقارير المالية للبنوك وأهمية الإفصاح للمعلومات المالية لمستخدميها والعوامل المؤثرة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية ومعاييرها والإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية وما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. ووضع إطار متكامل يساعد البنوك على تطوير التقارير المالية وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية البنكية الدولية. ولم يتم تناول في أي من الدراسات مدي تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على التقارير المالية.

القسم الثالث: الدراسات الخاصة بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية في البنوك

١. دراسة: (Jonas Oliveira, Lu´ cia Lima Rodrigues, Russell Crai, 2011)

بعنوان: "Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study"

تهدف الدراسة إلى: تقيم ممارسات الإفصاح عن المخاطر في ١٩٠ مؤسسة ائتمان برتغالية. استندت الدراسة إلى تحليل مضمون التقارير السنوية الفردية لعام ٢٠٠٦. حيث وجدت أن الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر تفتقر إلى إمكانية المقارنة بسبب اختلاف فرق الاستحقاق في وقت تقرير مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. حيث أن القيمة المعرضة للمخاطر تختلف في الفرضيات وتحليل الحساسية، والممارسات المختلفة للإفصاح عن هيكل رأس المال وكفايته.

وتوصلت الدراسة إلى: مدى صلاحية ممارسات الإفصاح المتعلق بالمخاطر في عام ٢٠٠٧ في معايير التقارير المالية الدولية واتفاقية بازل (II) لمعالجة كل أوجه القصور التي تم تحديدها. وتسليط الدراسة الضوء على المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإصلاح، وأوصت

السلطات الإشرافية البرتغالية تبني آليات تطبيق أكثر فعالية في التوسط للامتثال مع الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن المخاطر الإلزامية.

٢. دراسة (Brian Akins , ٢٠١١)

بعنوان: "Financial Reporting Quality and Uncertainty about Credit Risk among the Ratings Agencies"

تهدف الدارسة إلى: إذا كانت جودة التقارير المالية تحل الشكوك حول مخاطر الائتمان من خلال دراسة تأثير الخلاف بين وكالات التصنيف. حيث وجد أن جودة التقارير ترتبط مع عدم تأكد حول مخاطر الائتمان وكان للتصنيفات بين الوكالات الدور الأهم في حل هذه المشكلة.

وتوصلت الدراسة إلى: إثبات أن جودة التقارير المالية لها أهمية كبيرة في الحد من عدم التأكد وتستطيع وكالات التصنيف الوصول إلى المعلومات الخاصة الديون. حيث أثرت الشكوك حول مخاطر الائتمان إلى زيادة عدم التأكد بين وكالات التصنيف. وتساهم الدراسة في اثبات دور جودة المعلومات في أسواق الائتمان.

٣. دراسة: (2013, Musa Uba Adamu)

بعنوان: "Risk Reporting: A Study of Risk Disclosures in the Annual Reports of Listed Companies in Nigeria"

تهدف الدراسة إلى: تقييم تأثير الرافعة المالية للشركة على الإفصاح عن مخاطر في نيجيريا. ويتكون مجتمع الدراسة من أربعة قطاعات مدرجة في البورصة النيجيرية. وتوظف الدراسة أدوات تحليل الانحدار في سياق هذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى: أن الإفصاح عن مخاطر الشركات لا يتعلق إلى حد كبير بالرافعة المالية للشركة. وخلص التقرير إلى أن حجم الشركة لا يؤثر في الإفصاح عن مخاطر الشركات في نيجيريا.

٤. دراسة: (Santhosh Abraham a, Philip J. Shrive, 2014)

"Improving the relevance of risk factor disclosure in corporate annual reports"

تهدف الدراسة إلى: عمل نموذج مطور لتقييم جودة الإفصاح عن المخاطر. وينطبق النموذج المقترح لأربع شركات في قطاع إنتاج وتصنيع الأغذية. وتساهم هذه الدراسة من

خلال توسيع عمل مسبق على جودة الإفصاح عن المخاطر لتقييم جودة تقارير المخاطر. وتعتمد هذه الدراسة على المنهج المعياري للكشف من خلال اقتراح وسيلة لتحسين الإفصاحات عن المخاطر. كما توفر الدراسة التوجيه لمديري الشركة في الوقت الحالي والمستقبلي. وتماشيا مع الأبحاث السابقة، تحدد هذه الدراسة بعض المشاكل عن إفصاحات المخاطر القائمة.

وتوصلت الدراسة إلى: أن مديري الشركات يفضلون تقديم إفصاحات رمزية وليست حقيقية. كما ترى الدراسة أن العوامل المؤسسية وتكاليف الملكية تساهم في تفسير هذا السلوك. وتقترح الدراسة تسليط الضوء على دور أصحاب المصلحة (المديرين والمستخدمين والمنظمين ومراجعي الحسابات)، ويمكن أن تلعب دورا في تحسين نوعية الإفصاح عن المخاطر. ويمكن الحفاظ على المرونة في تقديم التقارير من خلال اعتماد منهج رصدها بشكل صحيح حيث الالتزام أو التفسير.

٥. دراسة:(Bader Al-Shammari, 2014)

بعنوان: "Kuwait corporate characteristics and level of risk disclosure a content analysis approach"

تهدف هذه الدراسة إلى: التحقيق في العلاقة بين خصائص الشركات المحددة أساسا وهي (حجم الشركة، والرافعة المالية، والسيولة، والربحية، والسياسات المحاسبية، ونمط مدقق الحسابات، ونوع الصناعة)، استخدمت التقارير السنوية للإفصاح عن مخاطر الشركات المؤسسية في التقارير السنوية لعينة من الشركات غير المالية الكويتية المدرجة في أسواق أوراق المال. تم استخدام منهج تحليل المحتوى اليدوي لقياس الإفصاح عن المخاطر عن طريق حساب عدد العوامل المتغيرة بالمخاطر في التقارير السنوية. وباستخدام تحليل الانحدار متعدد المتغيرات لاختبار الارتباط بين الإفصاح عن المخاطر وخصائص الشركات الخاصة.

وتوصلت الدراسة إلى: أن إجمالي المتغيرات المؤثرة على مخاطر الشركات محدود للغاية. كما أظهرت النتائج أنها ترتبط بشكل إيجابي مع الحجم والسيولة والسياسات ونمط مدقق الحسابات. بالإضافة إلى ذلك، فلقد أشارت النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين الصناعات. ومع ذلك فقد أظهرت النتائج أيضا أن العلاقة بين إفصاح الشركات عن المخاطر وبين السمات الأخرى المحددة للشركات (الرافعة المالية والربحية) ليست ذات أهمية وخلصت هذه الدراسة إلى أن النتائج متسقة أيضا مع كل من نظريات الوكالة ونظريات الإشارة.

٦. دراسة: (أسماء دسوقي، ٢٠١٤)

بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وأثره على عوائد الأسهم :دارسة تطبيقية"

تهدف الدارسة إلى: دارسة وتحليل أثر العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية وعوائد الأسهم، وتم تحقيق هذا الهدف من خلال دارسة وتحليل الأبحاث والكتابات السابقة في أدبيات المحاسبة والمتعلقة بمشكلة الدراسة وتحديد متغيراتها، مع إجراء دراسة تطبيقية، وقد تم تجميع البيانات من خلال التقارير المالية السنوية في سوق الأوراق المالية المصرية في الفترة من٢٠٠٧الي٢٠١١، كما تم تحليل البيانات باستخدام أسلوب تحليل المحتوى وأساليب الإحصاء الوصفية، والتي تمثلت في: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الالتواء، كما تم استخدام أساليب معامل التفرطح، وكذلك أسلوب الإحصائية مثل الانحدار الخطى المتعدد والتدريجي وذلك لاختبار فروض الدارسة.

توصلت الدارسة إلى: وجود إفصاح عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، كما أن أكثر المتغيرات المؤثرة على عوائد الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية ككل هي نسبة السيولة السريعة، نسبة النقدية، نسبة صافى رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، نسبة الرافعة المالية، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، أما على مستوى القطاعات فقد اختلفت النسب المؤثرة على عوائد الأسهم. خلصت الدارسة إلى وجود بعض المؤشرات التي تمثل المخاطر المالية (مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان) التي تتعرض لها منشآت الأعمال والتي تؤثر على عوائد الأسهم للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية.

٧. دراسة: (Moumen, N., Ben Othman, H and Hussainey, K, 2015)

بعنوان: "The Value Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidence from MENA Emerging Markets"

تهدف الدراسة إلى: معرفة ما إذا كان الإفصاح الطوعي عن المخاطر في التقرير السنوي يحتوي على معلومات ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين في التنبؤ بالأرباح في المستقبل. حيث أن الدراسة قد وجدت أن هناك علاقة إيجابية بين معلومات الطوعية للمخاطر وبين قدرة السوق على توقع التغيير في الأرباح في المستقبل. وتلك العلاقة الايجابية أوجدت لنا الأدلة التجريبية التالية أولا: فائدة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية، ثانيا:مستوى تكاليف

الملكية تميل لتخفيف ملائمة معلومات المخاطر، مما يجعل المستثمرين يعتمدون على مصدر آخر للمعلومات في التنبؤ بتغيير الأرباح في المستقبل.

وتوصلت الدراسة إلى: أن قدرة السوق على توقع تغيرات الأرباح في المستقبل تتأثر بشكل إيجابي مع مستوى معلومات المخاطر. وثبتت فائدة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية كما ثبتت نتائج الدراسة أنها ذات أهمية لأنها تؤكد على المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المخاطر. ولقد أكد كل من **(وانغ والحسيني، ٢٠١٣)** على أن حوكمة الشركات تلعب دورا أكثر أهمية في زيادة الشفافية وتحسين قدرة المستثمرين على تنبؤ الأرباح في المستقبل.

٨. دراسة (حسن كامل فرج خميس، ٢٠١٦)

بعنوان: "مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة تحليل عملي – قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي المصري"

تهدف الدراسة إلى: فحص وتحليل مدى استخدام البنوك التجارية الخاصة لمخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق هذه الأسس وقد تكونت عينة لدراسة من ثلاث عشرة بنكا تجاريا مصريا خاصا خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٣ وذلك من أصل مجتمع الدراسة البالغ خمسة وثلاثين بنكا، حيث تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية كاختبار مان ويتني وتحليل الارتباط والانحدار المتعدد فضلا عن اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

وتوصلت الدراسة إلى: ممارسة البنوك التجارية المصرية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض وذلك قبل تطبيق أسس الاعتراف والقياس المحاسبي حيث وجدت علاقة نسبة مخصصات القروض متناسقة تناسبا طرديا مع نسبة صافي الربح قبل خصم مخصص وبمستوى معنوية عالية، وأكدت نتائج التحليل الإحصائي أيضا أن بعد تطبيق قواعد البنك المركزي ما زالت البنوك التجارية الخاصة تمارس سلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض وجدت علاقة نسبة مخصصات القروض متناسبة تناسبا طرديا مع نسبة صافي الربح ومخصص القروض وبمستوى معنوية عالية أيضا مما يؤكد على عدم قدرة أسس البنك المركزي على منع مديري البنوك التجارية الخاصة من ممارسة سلوك إدارة الأرباح غير أن النتائج الأكثر أهمية في هذه الدراسة مفادها أن الأسس محل الدراسة ساعدت إلى حد ما على تخفيض قوة سلوك إدارة الأرباح بشكل ملحوظ وبمعدل لا يقل عن ١٥% عما كان عليه

الحال قبل تطبيق تلك القواعد ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى اعتماد هذه الأسس إلى حد بعيد على معايير المحاسبة المصرية والمتفقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

التعليق على الدراسات السابقة الخاصة بالقسم الثالث:

مما سبق تجد الباحثة أن معظم الدراسات السابقة تناولت المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك التجارية وأثرها على التقارير المالية للبنوك، كما أن بعض الدراسات تناولت الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية ودور وأهمية الحوكمة في زيادة الشفافية في التقارير المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل، إلى جانب اختلاف بيئة التطبيق، واختلاف أيضا الأسلوب الإحصائي المستخدم والطريقة الدراسة سواء تطبيقية أو ميدانية . إلا أن هذه الدراسات لم تتناول في أي دراسة منها إطارا مقترحا لإفصاح عن مخاطر الائتمانية وأثره على جودة التقارير المالية في البنوك في البنوك التجارية.

تختلف الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة في:

لقد اهتمت أغلبية الدراسات السابقة المخاطر الائتمانية إدارته ومعالجته والإفصاح عنه، لذا اختلفت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تناولت الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثره على جودة التقارير المالية، والتعرف على العوامل التي تؤدي إلى انخفاض المخاطر الائتمانية، ومعرفة مدى تأثير زيادة وجودة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية من ناحية وأداء الربحية للبنك من ناحية أخرى وذلك لتقييم جودة المعلومات المقدمة.

سادسا: متغيرات و فروض الدراسة:

١. المتغير المستقل: الإفصاح عن مخاطر الائتمان ويتم قياسه بما يلي:

- **نسبة القروض المتعثرة:** يعتبر واحدا من أهم المؤشرات لمخاطر الائتمان، انخفاض نسبته هي مؤشر جيد على جودة الأصول والقروض المشكوك فيه، بالتالي انخفاض مخاطر الائتمان. ويتم قياسه عن طريق (القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض).
- **نسبة مخصصات (اضمحلال) خسائر القروض:** مخصص خسائر (اضمحلال) القروض هو حساب يتم من خلاله حماية المودعين ضد الخسارة غير متوقعة من خلال احتياطي كفاية رأس المال وحمايتها من الضياع المتوقع من خلال مخصص خسائر القروض. ويتم قياسه عن طريق (مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض).

- **نسبة كفاية رأس المال**: يعتبر نسبة كفاية رأس المال الحد الأدنى لضمان استيعاب مستوى معقول من الخسائر قبل الإعسار وقبل فقد أموال المودعين. تطبيق الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال يهدف إلى تعزيز الاستقرار وكفاءة النظام المالي للحكم على جودة الأصول وإدارة مخاطر الائتمان. وزيادة هذه النسبة تزيد من قوة البنك مما يحسن من الملاءة المالية للبنك وقدرته على استيعاب خسائر القروض وحماية البنك. ويتم قياسه عن طريق (رأس المال واحتياطاته إلى إجمالي الأصول).
- **نسبة السيولة:** تشير هذه النسبة إلى قدرة البنوك على رد الودائع واستعداد البنوك لتلبية الطلب على القروض عن طريق الحد من الأصول النقدية. عندما تكون البنوك أكثر سيولة، أنها يمكن أن تقلل من خطر الإعسار. ويتم قياسها عن طريق(نسبة القروض إلى الودائع).
- **الرافعة المالية:** تشير هذه النسبة على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة وطويلة الأجل، والشركات التي تتميز بنسبة الرافعة المالية العالية تميل إلى أن تكون أكثر خطورة ومضاربة. ويتم قياسها عن طريق (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول).
- **حجم البنك:** يعتبر حجم البنك واحد من أهم المتغيرات التي تؤثر على الإفصاح من أجل توفير مصداقية تقاريرها المالية. ويتم قياسه عن طريق (اللوغاريتم الطبيعي من إجمالي أصول البنوك).

٢.المتغير التابع: جودة التقارير المالية ويمكن قياسها من خلال المؤشرات الآتي:

- **معدل العائد على حقوق المساهمين:** يستخدم هذا المعدل لقياس كفاءة الأرباح المستقبلية للبنوك، ويستخدم كمقياس لربحية البنك. ويتم قياسه عن طريق (صافي الربح إلى مجموع حقوق المساهمين)
- **معدل العائد على الأصول:** معدل دوران الأصول يوفر للمحللين الماليين مقياسا لتقييم "الأصول"، ويستخدم كمقياس لربحية البنك. ويتم قياسها عن طريق (صافي الربح إلى إجمالي الأصول).
- **الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج Dechow & -Industry Model Sloan (1991):** يستخدم هذا المؤشر في قياس ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم الحكم على شفافية أو انتهازية سلوك التقارير المالية للآثار السلبية الناجمة عن إدارة الأرباح بالنسبة لجودة القوائم المالية وما تحتويه من معلومات، وبالتالي التأثير سلباً

على عملية اتخاذ القرارات، ووضع نظم الحوافز، وصياغة شروط القروض، فقد تناول العديد من الدراسات أهم المقاييس أو النماذج التي يمكن استخدامها في قياس أو تقدير جودة القوائم المالية.

٣.فروض الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة تم صياغة الفرض الرئيسي التالي:

الفرض العدم H_o: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية".

الفرض البديل H_a: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية".

ويتفرع من الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية تتمثل فيما يلي:

الفرض الأول:

الفرض العدم H_{1_o}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".

الفرض البديل H_{1_a}: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".

الفرض الثاني:

الفرض العدم H_{2_o}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".

الفرض البديل H_{2_a}: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".

الفرض الثالث:

الفرض العدم H_{3_o}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمستحقات الاختيارية".

الفرض البديل H_{3_a}: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمستحقات الاختيارية".

سابعا: منهجية الدراسة:

تم إتباع المناهج الآتية في الدراسة:

١. **المنهج الاستقرائي:** قامت الباحثة بالاطلاع على الدراسات النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب العربية والأجنبية المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثرها على التقارير المالية وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

٢. **المنهج الوصفي:** حيث قامت الباحثة بالتعرف على الجوانب العلمية والعملية لتحديد محاور الدراسة ووضع الفروض والأهداف التي بنيت عليها محددات الدراسة وذلك بغرض تحليلها والمقارنة والاستفادة منها في الربط بين الجوانب النظرية والفلسفية والعلمية.

٣. **المنهج الاستدلالي:** حيث قامت الباحثة بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية للتوصل إلى الاستدلال من النتائج الإحصائية على مدى قبول أو رفض أي من الفروض وتعميم النتائج على البنوك ذات الصلة.

ثامنا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث من : قطاع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والذي يتكون من سبعة وثلاثون (٣٧) بنكا وفقا لتقرير البنك المركزي المصري. وقد تم اختيار عينة طبقية من هذه البنوك بلغت عشرة (١٠) بنوك تجارية، بحيث تشتمل العينة على بنوك مختلفة الحجم (صغيرة وكبيرة)، وبنوك (مقيدة وغير المقيدة) ببورصة الأوراق المالية، وبنوك قطاع (عام واستثماري وخاص)، وقد تم اختيار البنوك التجارية وقد امتدت فترة الدراسة إلى سبعة (٧) أعوام خلال المدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥، وبلغ عدد المشاهدات سبعون (٧٠) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة. **هذا، وتتضمن العينة البنوك التجارية التالية:**

١- البنك الأهلي المصري.
٢- بنك القاهرة.
٣- بنك الإسكندرية.
٤- بنك HSBC.
٥- بنك كريدي اجريكول.
٦- بنك التجاري الدولي.
٧- بنك قناة السويس.
٨- البنك الأهلي القطري.
٩- بنك مصر لتنمية الصادرات.
١٠- بنك الشركة العربية البنكية الدولية (SAIB).

تاسعا: خطة الدراسة:

في إطار محاولة الباحثة الإجابة على الأسئلة البحثية لمشكلة البحث، وتحقيقا لهدف البحث الرئيسي، تم تبويب خطة البحث الرئيسي كما يلي:

الفصل الأول: "**الإطار العام للدراسة**"

الفصل الثاني: " **دراسة تحليلية للمخاطر الائتمانية وأساليب قياسها**" **ويتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:**

المبحث الأول :المخاطر الائتمانية (المفهوم – ووسائل التخفيف)

المبحث الثاني: أساليب قياس المخاطر الائتمانية.

الفصل الثالث: "**الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (التنظير–الممارسة)**" **ويتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:**

المبحث الأول: الإفصاح ودوره في إدراة المخاطر الائتمانية.

المبحث الثاني: الناحية التطبيقية للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء المعايير المحاسبية

الفصل الرابع: "**جودة التقارير المالية (المفهوم – أساليب القياس)**" **ويتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:**

المبحث الأول: ماهية جودة التقارير المالية

المبحث الثاني: أساليب قياس جودة التقارير المالية

الفصل الخامس: "**الدراسة التطبيقية** " **ويتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:**

المبحث الأول: اطار مقترح للإفصاح عن مخاطر الائتمان.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية.

وأخيرا النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق والملخصات.

خلاصة الفصل الأول

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بصورة واقعية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية من خلال قيمة مخصص خسائر القروض ونسبة القروض المتعثرة ومدى تأثير جوانب مختلفة في تقييم كفاءة وربحية البنك للحد من مخاطر الائتمان وأيضا لزيادة جودة التقارير المالية لمستخدميها والوقاية من التلاعب في التقارير المالية ويتوجب الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح.

وبناءا على ما سبق، سوف تستعرض الباحثة في الفصل الثاني (المخاطر الائتمانية) الذي يتضمن كلا من المبحث الأول (مخاطر الائتمان) والمبحث الثاني (أساليب قياس المخاطر الائتمانية)، والفصل الثالث (الإفصاح عن المخاطر الائتمانية) والذي يتضمن كلا من المبحث الأول (تعريف الإفصاح وأنواعه) والمبحث الثاني (الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية)، والفصل الرابع (جودة التقارير المالية) والذي يتضمن كلا من المبحث الأول (ماهية جودة التقارير المالية في البنوك التجارية) والمبحث الثاني (أساليب قياس جودة التقارير المالية وتأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية عليها)، والفصل الخامس (الدراسة التطبيقية) والذي يتضمن كلا من المبحث الأول (والإطار المقترح للافصاح عن المخاطر الائتمانية) والمبحث الثاني (التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية).

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للمخاطر الائتمانية وأساليب قياسها

المقدمـــــة

ما زال الائتمان من أهم الأنشطة التي تنعكس نتائجها على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك في الربح أو الخسارة، مما يستدعي مزيدا من التطوير في أسلوب إدارة المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان بشكل خاص، وتشكل محفظة الائتمان للمشروعات حجمًا لا يستهان به من المحفظة الائتمانية الإجمالية للبنوك، ويتم تجنب بعض الشرائح الهامة من السوق نتيجة الجهل بالأدوات والآليات اللازمة للتقييم الائتماني المتخصص، حيث وضعت مقررات بازل 2 تحديًا جديًا على البنوك في مجال الائتمان.

ويعتبر نظام البنوك بحد ذاته نظاما ائتمانيا، حيث تقوم البنوك بتقييم وتحديد الائتمان الفعال للمقترضين، وقد أدت المنافسة بين البنوك إلى توسيع دائرة القروض، وبالتالي تتعرض لمخاطر أكبر، ولقد أصبح من الصعب التحكم في القروض بالطرق التقليدية خصوصا مع ازدياد المقترضين بأعداد هائلة وزيادة حجم القرض الواحد، ويتضح أن البنوك أدركت منذ مدة طويلة أن منح القروض الذي يعتمد على اسم والموقف المالي للمقترضين يعمل على ازدياد المخاطر التي تتعلق بأنشطة العملاء والأداء التشغيلي والتدفق النقدي والموقف المالي وفعالية الإدارة والضمانات، وقد زاد اهتمام البنوك بأسس وأساليب منح القروض.

إن تطور تصنيف المخاطر بالبنوك قد ساعد في تحسين نظم إدارة تلك المخاطر، وأصبحت إدارة المخاطر من الأساليب الهامة المؤثرة في عمل البنوك على نطاق واسع تزامنا مع المفاهيم المعاصرة للإدارة مثل إدارة الأصول والالتزامات التي تتعلق بإدارة المحفظة الائتمانية بفعالية من خلال بيانات مخاطر الائتمان والتوزيع القطاعي والجغرافي ونظام التشغيل وقياس الربحية، بحيث أنه عند تطبيق هذه الأنظمة مجتمعه وبشكل متناسب وفعال فإنه يمكنها تحقيق أفضل تنويع للمحفظة الائتمانية، وتحقيق الأمان والربحية للبنك.

وقد حاولت البنوك في جميع أنحاء العالم تحسين إدارة وقياس مخاطر الائتمان من خلال تحديد وتصنيف مخاطر المقترضين، ففي العشر سنوات الماضية عملت على توظيف عدة مصادر لتطوير نموذج داخلي يمكنها من قياس كمي للمخاطر المالية، وتحديد احتياجات رأس المال، ولقد شجعت المؤسسات الرقابية الدولية ولجنة بازل هذه الجهود، حيث يلاحظ أن معظم البنوك الكبيرة تطبق هذا التصنيف غير أنه ولفترة وجيزة فقط بدأت البنوك العربية في الاهتمام بهذا الموضوع.

وسوف يقسم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المخاطر الائتمانية (المفهوم – ووسائل التخفيف)

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية والحاجة إلي تحليلها.

ثانيا: وسائل الحد والتخفيف من المخاطر الائتمانية.

ثالثا: المخاطر البنكية ومتطلبات اتفاقيات بازل (I) و(II) و(III).

رابعا: مبادئ إدارة مخاطر الائتمان البنكي وفقا لمقررات بازل.

المبحث الثاني: أساليب قياس المخاطر الائتمانية:

أولا: تصنيف الجدارة الائتمانية.

ثانيا: أساليب قياس المخاطر الائتمانية طبقا لقرار البنك المركزي ووفق اتفاقية بازل.

ثالثا: المعايير المقترحة لقياس مخاطر الائتمان.

رابعا: الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول

المخاطر الائتمانية (المفهوم – ووسائل التخفيف)

تمهيـد

يمثل الائتمان معظم أصول البنوك، حيث يعتبر منح الائتمان وظيفة هامة تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها، ويساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، ومنح الائتمان هو عملية تسويقية للأموال المتوفرة بالبنوك بما يؤدي إلى الربحية ضمن ضوابط وقواعد توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى البنك وحمايتها من المخاطر. والائتمان البنكي يواجه مخاطر عديدة يصعب التنبؤ بها أو التحوط لها بدقة، في حين يكون البنك ملتزما دائما بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء آجالها أو طلبها، وفي نفس الوقت فإن المقترضين لن يمكنهم الوفاء بقيمة قروضهم للبنك بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة وذلك بسبب أن الائتمان الممنوح قد تم توظيفه في أنشطة تجارية وزراعية وصناعية وسياحية مختلفة لا يمكن استعادتها بسهولة. **(علي شاهين،٢٠١٠)**

وسوف يتطرق هذا المبحث إلى النقاط الآتية:

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية والحاجة إلي تحليلها.

ثانيا: وسائل الحد والتخفيف من المخاطر الائتمانية.

ثالثا: المخاطر البنكية ومتطلبات اتفاقيات بازل (١) و(٢) و(٣).

رابعا: مبادئ إدارة مخاطر الائتمان البنكي وفقا لمقررات بازل.

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية والحاجة إلي تحليلها.

١. مفهوم المخاطر البنكية

اختلف الباحثون فيما بينهم حول تعريف كلمة المخاطر طبقا لبيئة كل باحث وطبقا للهدف الذي يسعى لتحقيقه، وطبقا للزاوية التي ينظر منها، وسوف يتم عرض بعض تلك التعريفات حيث عرفها **(احمد عامر، ٢٠٠٦)** نقلا عن موسى بأنها: "احتمال وقوع الأحداث للأنشطة في المستقبل". **(احمد عامر، ٢٠٠٦)** نقلا عن Tony بأنها: "عدم التأكد بما يحدث في

المستقبل سواء جيد أو غير جيد، وتتمثل المخاطرة في توقع للأحداث والأنشطة في المستقبل باحتمال معين." وعرفتها لجنة بازل للرقابة البنكية: "أن المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن: (إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة). وعرفتها لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: "احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى".(**عزالدين نايف عنانزه، ٢٠١٤**)، وعرفتها أيضا بأنها: "خسارة البنك التي قد تواجهه بسبب بعض الأحداث في فئة معينة من الأدوات، مثل الأدوات المالية (مخاطر السوق)، والقروض (مخاطر الائتمان)، والخدمات البنكية (المخاطر التشغيلية)".**(Michele Bonollo،2015)**

تستخلص الباحثة من خلال التعريفات السابقة أن المخاطر البنكية هي احتمال خسارة البنك في المستقبل التي تنتج عن أي عمل يقوم بها سواء ما يخص المعاملات المالية أو ما يخص سوء إدارة أو ما يخص السمعة أو ما يخص مخاطر خارجة عن البنك نفسه والتي تؤثر بالسلب على ربحية وأمن الجهاز البنكي للبنك ذاته أو للقطاع البنكي ككل.

٢. تصنيف المخاطر البنكية

حيث تواجه البنوك العديد من المخاطر، بل يمكن القول بأن عمل البنوك يتم في مناخ عالي المخاطرة، وإن تصنيف المخاطر إلى أصناف مختلفة يتوقف على وجهات نظر الكتاب والمؤلفين، مما يستوجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كعوامل أساسية للمخاطرة من أجل تحقيق العوائد. (**احمد عامر، ٢٠٠٦**)

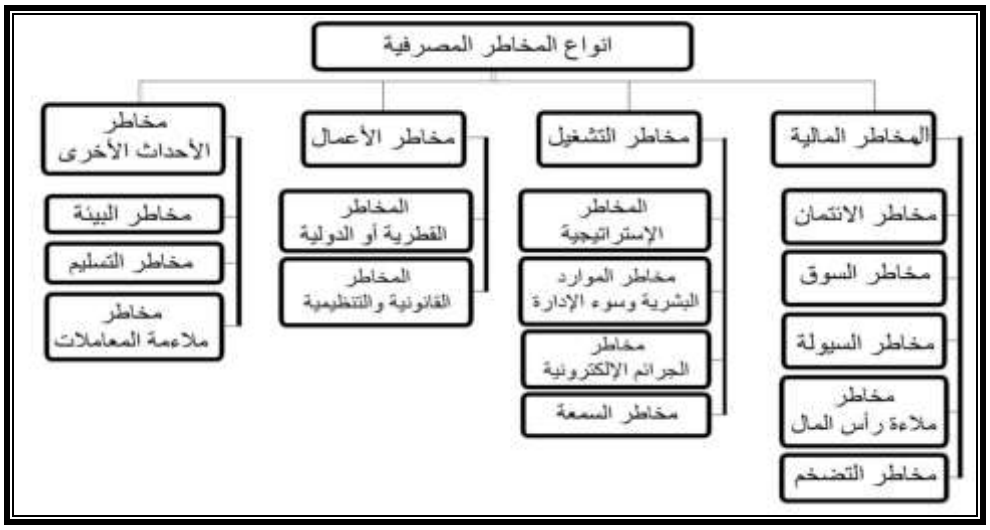

الشكل رقم (١/٢): أنواع المخاطر البنكية

المصدر: إعداد الباحثة من خلال الرجوع إلى بعض المراجع

٢-١ المخاطر المالية:

تعرف المخاطر المالية بأنها المخاطر التي تحدث تغييرا مستقبليا محتملا في واحد أو أكثر من مؤشرات أسعار الصرف أو معدلات درجة الملاءة المالية أو غيرها من المتغيرات التي تواجه الجهاز البنكي، حيث أنه في معايير التقارير المالية والدولية (٣٢،٣٩،٧،٩) تقسم مخاطر الأدوات المالية إلى ثلاث فئات رئيسية هي: (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق) **(L.van Oorschot, 2009)**، كل من هذه المخاطر قد تكون مؤذية وتؤثر على المؤسسة المالية، والقيمة السوقية والالتزامات وحقوق المساهمين.

(Li, Fan & Zou,Yijun, 2014). وسيتم تقديم عرضا موجزا لبعضها في ما يلي:

- **مخاطر الائتمان:** هو احتمال الخسارة الناجمة عن عدم وفاء المدين بالتزاماته التعاقدية.
- **مخاطر السوق:** هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع. **(عز الدين نايف، ٢٠١٤)**، وهي تتضمن **(نصر عبد الكريم، ٢٠٠٧)**:
  - **مخاطر أسعار الفائدة:** هي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة ولها أثر سلبي على إيرادات البنك ورأسماله.

- **مخاطر أسعار الصرف:** هي المخاطر الناجمة عن تبادل النقد الأجنبي.
- **مخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع:** هي الخسائر الناجمة عن تقلبات الأسعار السوقية للسندات والأسهم والبضائع.
  - **مخاطر السيولة:** هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند الاستحقاق بسبب عدم توفر التمويل اللازم أو الأصول السائلة للوفاء بالالتزامات بأقل خسائر ممكنة.
  - **مخاطر ملاءة رأس المال:** هي مخاطر عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي تحدث وتصل إلى أموال المودعين والدائنين، ويتم قياسها بالنسبة التالية: ((رأس المال الأولي + رأس المال المساند) / الأصول المرجحة بالمخاطر). **(علي شاهين، بهية مصباح، ٢٠١١)**
  - **مخاطر التضخم:** هي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض للقوة الشرائية للعملة. **(حسين بلعجوز)**

٢-٢ المخاطر التشغيلية:

هي الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو نتيجة لأحداث خارجية. **(حشاد، ٢٠٠٤)**، ومنها المخاطر التالية:

- **المخاطر الإستراتيجية:** هي الخسارة الاقتصادية الناجمة عن اتخاذ إدارة البنك قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب التي تسببها ظروف الاقتصاد الكلي أو القوى التنافسية في العمل التكنولوجي والتنظيمي. **(BASEL III, Commonwealth Bank of Australia, 2015)**
- **مخاطر الموارد البشرية وسوء الإدارة:** هي مخاطر تحدث بسبب سوء الإدارة وضعفها وعدم أهليتها.
- **الجرائم الالكترونية:** هي مخاطر تتمثل في أجهزة الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين، تبادل البيانات آليا، وغيرها. **(حسين بلعجوز)**
- **مخاطر السمعة:** هي مخاطر تنتج عن مخاطر السمعة على الآراء العامة السلبية **المؤثرة** والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال. **(نصر عبد الكريم، ٢٠٠٧)**

٢-٣ مخاطر الأعمال:

هي المخاطر الناتجة عن المخاطر التنظيمية والقانونية والمخاطر الدولية والقطرية.

- **المخاطر القانونية والتنظيمية:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل البنكي، وتنشأ عن مخالفة البنك للقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية. **(نصر عبد الكريم،٢٠٠٧)**
- **المخاطر القطرية أو الدولية:** هي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه البنك نتيجة مخاطر وأحداث سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة مما يجعل الأفراد أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك. **(نصر عبد الكريم،٢٠٠٧)**

٢-٤ مخاطر الأحداث الأخرى:

هي المخاطر التي تتحملها البنوك حيث أنها بدأت تدخل ميادين متطورة من الخدمات البنكية لما تقدمه هذه الخدمة من سرعة في الأداء وتتمثل في المخاطر التالية:

- **المخاطر البيئية:** هي المخاطر التي تتحملها البنوك باعتبارها منشآت قانونية والتي تؤثر وتتأثر في البيئة سواء كانت البيئة الداخلية أو الخاصة وما فيها من نقاط قوة لتعزيزها ونقاط ضعف لاستبعادها وبالأخص تهديدات المنافسة. **(فريهان عبدالحفيظ، ٢٠٠٨)**
- **مخاطر التسليم:** هي المخاطر الناتجة عن الخدمات الإلكترونية في إطار التجارة الإلكترونية خصوصا الانترنت وقد يتعرض القطاع البنكي إلى مخاطر ينبغي على أجهزة الرقابة أن تتعامل معها بدقة وحذر شديدين.
- **مخاطر ملائمة المعاملات:** هي الخسائر أن تنشأ بسبب قضايا ملائمة المعاملات ويحدث عندما يطالب الطرف المقابل بتعويض مالي نتيجة معاملة معينة. وتعتبر أكثر عرضة للمخاطر مما كان معلنا عنه أو بسبب عدم الإفصاح الكافي عن آثارها المتوقعة أو الفشل في اتخاذ التدابير التحوطية الصحيحة. **(بلعزوز علي، ٢٠١٠)**

استعرضت الباحثة مجموعة من المخاطر على سبيل المثال وليس الحصر، ولكن أكثر المخاطر تأثيرا في الجهاز البنكي هي (المخاطر المالية ومخاطر التشغيلية والمخاطر السوقية) حيث أن سوء استخدام الموارد المالية وسوء الإدارة يعتبر من أكثر المخاطر إذا لم يعقبها الضبط والتحكم والقوانين التي تنطبق على البنك. أما بالنسبة للمخاطر التي لا يمكن التحكم فيها

فهي خارجة عن إدارة البنك، وأن عملية تطوير نظام تصنيف المخاطر بشكل كمي ساعد البنوك في تحسين نظام إدارة المخاطر.

حيث يتم تصنيف المخاطر في البنوك بشكل عام إلى:

أ- المخاطرة المنتظمة (العامة):

هي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغاؤها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية بتنويع المحفظة الاستثمارية وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها، حيث أنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها البنك مثل مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القطرية والسياسية، والقانونية والمخاطر البيئية". **(نصر عبد الكريم، ٢٠٠٧)**

ب- المخاطر غير المنتظمة:

هي المخاطر المتعلقة بالبنك نفسه وهذا النوع يمكن تجنبها أو معالجتها مثل سوء الإدارة وسوء الاستثمار والمخاطر الإستراتيجية والتنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكوادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بأسس الحوكمة الرشيدة. **(نصر عبد الكريم، ٢٠٠٧)**

تستخلص الباحثة من التعريفات السابقة أن المخاطر المنتظمة لا يمكن التحكم فيها لأنها من المخاطر الخارجة عن إدارة الجهاز البنكي، حيث أن المخاطر الخاصة بالبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا يمكن التنبؤ به ولا التحكم فيها على عكس المخاطر غير المنتظمة حيث أنها محتملة الحدوث أو الخسارة ويمكن التنبؤ بها وهذا النوع من المخاطر يمكن التحكم فيه من خلال ضبط أداء الإدارة ووضع قوانين للحد من هذا النوع من المخاطر ويمكن تجنبها.

٣.مفهوم مخاطر الائتمان:

تتعرض العمليات الائتمانية إلى مخاطر عديدة مرتبطة بطبيعة العمل البنكي بالإضافة إلى مخاطر أخرى لا يمكن السيطرة عليها ولكن يمكن التنبؤ بها. وتوجد تعريفات كثيرة تناولت مخاطر الائتمان، فخسائر الائتمان أمر لا مفر منه نتيجة لعملية الإقراض، وكل بنك يتحمل درجة من الخطر في منحه الائتمان ويحقق كل بنك بعض خسائر القروض عند الفشل في استردادها.**(علي شاهين، ٢٠١٠)**، ولكونه من أهم مخاطر التعاملات البنكية يراعى البنك الحرص البالغ في إدارة الخطر الائتماني الذي ينبع من أنشطة الإقراض والاستثمار في أدوات

الدين التي تعتبر من أصول البنك، وكذا من الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية التي تظهر خارج القوائم المالية المجمعة. **(صالح وبرسوم، Deloitte، ٢٠١٤)**، وأيضا عرفت مخاطر الائتمان أنها الخسارة المرتبطة بالمقترض أو تقصير الطرف المقابل **(**الفشل في الوفاء بالتزاماتها وفقا للشروط المتفق عليها**)**، حيث تمثل محافظ القروض أكبر مصدر لمخاطر ائتمان.**(BASEL III, Commonwealth Bank of Australia, 2015)**

تستخلص الباحثة من التعريفات السابقة أن المخاطر الائتمانية هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث في القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة من قبل البنك مما يؤدي إلى إلحاق خسائر بالجهاز البنكي. وتشير مخاطر الائتمان إلى أن مخاطر المقترض تنتج عن عدم قدرته علي سداد الدين. وبالتالي نقص التدفقات النقدية، وزيادة تكاليف جمع الفوائد وقد تكون خسارة كاملة أو جزئية، بمعنى آخر فشل المقترضين لسداد الدفعة المستحقة على سبيل المثال **(**قرض الرهن العقاري، أو بطاقات الائتمان، أو قرض آخر أو شركة غير قادرة على سداد الديون المضمونة بالأصول الثابتة أو السائلة أو الأعمال التجارية**)**. يلاحظ من التعريفات السابقة أنها تركز على وجود خسائر ائتمانية متنوعة في كل أنواع العمليات ائتمانية.

٤. أنواع المخاطر الائتمانية وأسباب تؤدي إليها:

٤-١ أنواع مخاطر الائتمان:

❖ **مخاطر العميل وتتمثل في الآتي:**

أ. **مخاطر التوقف عن السداد:** هي أسوأ أنواع المخاطر وهو عدم سداد الائتمان وفوائده.

ب. **مخاطر تجميد الائتمان:** هي تعني تحقق عملية ائتمانية رديئة مما ينتج عنها عدم سداد العميل للائتمان الممنوح له لفترة أطول.

ج. **مخاطر التحيز:** تتمثل في تهاون القائمين على العملية الائتمانية في دراسة كل عملية ائتمانية بدقة سواء في مرحلة المنح أو المعالجة أو المتابعة، أو التهاون في الحصول على الضمانات الحقيقية التي تؤمن مركز البنك أو نتيجة لتدني مستوى الخبرة لدى القائمين على منح الائتمان.

❖ **مخاطر السرقة والاختلاس والتواطؤ:**

أ.مخاطر السياسة الائتمانية: وهي المخاطر التي تتعلق بطبيعة السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك سواء كانت توسعية أو انكماشية وكذلك مدى توافق هذه السياسة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

ب. مخاطر الظروف العامة: وهي المخاطر الناجمة عن الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. (علي شاهين، ٢٠١٠)

٤-٢ أسباب حدوث مخاطر الائتمان والحد الأقصى للتعرض لهذه المخاطر وبعض الأنشطة منها:(سماسم كامل، ٢٠١٢)

أ. البيع الآجل للعملاء ومنح القروض والإيداع لدى المنشآت الأخرى، وهذا هو أقصى حد يتعرض له المبلغ المسجل للأصول المالية ذات العلاقة.

ب. عمل التزام بقرض على مدى فترة معينة، وفي حالة عدم المقدرة على تسوية التزام القرض فإن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان يتمثل في مبلغ القرض بأكمله.

ج. الدخول في (عقود مشتقات، وعقود صرف أجنبية، ومقايضات سعر الفائدة، ومشتقات ائتمان) وفي حالة قياس الأصل الناجم عن القيمة العادلة فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر في نهاية الفترة يساوى المبلغ المسجل.

د. منح كفالات مالية، ويكون الحد الأقصى لمخاطر الائتمان هو الحد الأقصى الذي يمكن أن تدفعه المنشاة ككفالة والذي ربما يكون أكبر من المبلغ المعترف به كالتزام.

تستخلص الباحثة أن أسباب هذه الخسائر قد تكون داخلية أو خارجية، ومنها ما يعود إلى تغيرات في التكنولوجيا أو أذواق المستهلكين، أو نتيجة المنافسة، أو نتيجة ضعف الإدارة، أو تقلبات دورة الأعمال وأن دراية البنوك لأنواع مخاطر الائتمان قد تساعد الجهاز البنكي على أهمية التأثير في قدرة البنك بإدارة مخاطر الائتمان حيث أن التصنيف يكون مهما من أجل المراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية.

٥. أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية

للحد من آثار المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها تستخدم مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك. حيث تستخدم الضمانات المستوفاة من العميل مقابل التسهيلات الائتمانية للتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن الديون المتعثرة بحيث يتم فرض حد أدنى لنسب تغطية الضمانات المقبولة لضمان الاسترداد في حالة التعثر. وفي حالات أخرى يطلب البنك كفالات طرف ثالث و/أو التنازل عن اعتمادات مستنديه واردة وترتيبات مماثلة من أطراف ثالثة لحماية البنك في حال تخلف العميل عن سداد الالتزامات.(**بنك الإتحاد الأردني،٢٠١٣**)، إن من أهداف البنك الرئيسية كغيره من الوحدات الاقتصادية هي تعظيم تحقيق الأرباح واستمرارها على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق تلك الأرباح، وتتمثل في وضع وتطبيق آليات مناسبة للتحكم في كل من المخاطر الخاصة والمخاطر العامة، وعلي سبيل المثال: (**علي شاهين،٢٠١٠**)

- وضع قيود على تصرفات إدارة البنك يحق بموجبها للبنك متابعة القرض من خلال الخطة الاستثمارية للمنشأة وأسلوب استخدامها للقرض، وعدم تراجع ودائع العميل.
- الاتفاق مع العميل المقترض على سعر فائدة متحرك وفقاً للسعر السوقي لها.
- سداد قيمة الفائدة مقدماً والالتزام بجدول زمني لسداد القرض.
- تقديم المرهونات العقارية بالإضافة إلى الضمانات الشخصية.

ثانيا: وسائل التخفيف والحد من المخاطر الائتمانية

١. وسائل تخفيف المخاطر الائتمانية

يسعى الجهاز البنكي للتخفيف من مخاطر الائتمان الناتجة عن القروض ومشتقات المعاملات بطرق متعددة، منها الضمانات الكافية على مستوى المعاملات، وأيضا إدارة عناصر المخاطر الرئيسية. حيث تقوم بالتحوط في نشاط الإقراض ومشتقاته والمحافظ الائتمانية ومختلف الأدوات المالية بالإضافة إلى اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى مما يتطلب توفير ضمانات إضافية عند الضرورة. لذلك فإن العوامل الهامة في دراسة القروض (كالحجم، والاستحقاق، والمواثيق المالية، والضمانات)، حيث تتم مراجعة الضمانات الأساسية فيما يتعلق بالسيولة من مواقف الضمانات المقترحة، وتقييم الأوراق المالية،

ومستويات التداول التاريخية، وتحليل التقلبات، وما يتعلق بالرهان العقاري، وتعتمد عملية تقييم القروض على إطار سياسات الاكتتاب الائتماني وتقييم جانبي الائتمان. ويتم تحديد نسب قيمة القروض إلى الضمانات على أساس تقييم الممتلكات. **(Basel III Disclosures Report, 2014)**

٢. وسائل الحد من مخاطر الائتمان

نتيجة مشاكل الديون المتعثرة الخطيرة التي تؤدي بدورها إلى أزمات مصرفية، فإن السلطة الرقابية (الوطنية والدولية) وضعت تشريعات وقواعد وقوانين تحد من الخسارة المحتملة الناتجة عن العمليات الائتمانية غير السليمة، وذلك من خلال **قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ واللوائح التنفيذية للبنك المركزي والنقد الذي** وضع الضوابط والإجراءات التي تحكم العملية الائتمانية من أجل تجويد المحفظة الائتمانية لدي البنك مع وجود إجراءات صارمة لأي بنك يخالف تلك الضوابط والإجراءات ومن أهمها: **(كريمة إسماعيل،٢٠١٥)**

- التأكد من الجدارة الائتمانية للعميل ومن صحة المعلومات المقدمة منه والبيانات وكفاءة إدارة نشاطه مع التأكد من حسن سمعة العميل وتوافر موارد ذاتية كافية لديه تتناسب مع حجم التمويل أو التسهيل الائتماني المقدم له من البنك ومن البنوك والجهات الأخرى وكفاية التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطته المطلوب تمويلها للوفاء بالتزاماته.
- الاطلاع على البيان المجمع الخاص بالعميل والأطراف المرتبطة به والذي توفره قاعدة المعلومات بالبنك المركزي وذلك قبل اتخاذ قرار تقديم التمويل أو التسهيل الائتماني أو زيادته أو تجديده أو تعديل شروطه بالإضافة إلى استيفاء الاستعلام عن العميل من مصادر موثوق فيها وفقا للنماذج التي يعتمدها مجلس إدارة البنك مع مراعاة تجديد الاستعلام مرة على الأقل كل ستة أشهر.
- مراعاة ألا تؤدي نسبة التمويل من الجهات المحلية والأجنبية إلى حقوق المساهمين في منشاة العميل إلى الإخلال بقدرتها على خدمة التمويل والتسهيلات التي حصلت عليها من البنك مع الأخذ في الاعتبار أن يقترن منح التمويل أو التسهيل الائتماني بالنقد الأجنبي بتوافر موارد بالنقد الأجنبي لدي العميل تساعده على السداد.
- عدم تركز ما يقدمه البنك من التمويل والتسهيلات الائتمانية لدي عدد محدود من العملاء أو الأنشطة أو القطاعات.

- وضع حدود قصوى للتمويل الذي يمكن منحه مقابل ضمان معين وتحديد آجال استحقاقه مع إلزام البنوك باستيفاء كافة الشروط والضمانات وفقا للمعايير المهنية قبل السماح باستخدام التمويل أو التسهيل الائتماني
- **وقد تضمن قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية للبنك المركزي والنقد بعض القواعد المتعلقة بتحسين عملية المتابعة بعد منح الائتمان وأهمها:**
  - إلزام البنوك بالتأكد من أن التمويل والتسهيلات الائتمانية تستخدم في الإغراض والمجالات التي تم تحديدها في الموافقة الائتمانية مع تحديد عقوبة على العميل الذي يثبت قيامه باستخدام التمويل والتسهيلات في غير الأغراض التي تم تحديدها في الموافقة الائتمانية.
  - إلزام كل بنك بالاحتفاظ بسجل للضمانات العينية المقدمة من العملاء عن التمويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم ومراجعة قيم تلك الضمانات دوريا وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم.
  - المتابعة الدورية للقوائم المالية للعميل لاكتشاف أي اختلال بالمركز المالي في الوقت المناسب مع متابعة نشاط العميل للوقوف على ظروف الإنتاج والصناعة وتطورهم.

تستخلص الباحثة من أساليب السيطرة والحد من مخاطر الائتمان أن القوانين والضوابط التي أصدرها البنك المركزي المصري كافية واتفق معها تماما مع المفترض التزام وعمل البنوك التجارية بها والتي تتعلق بالمحفظة الائتمانية وإدارتها بشكل فعال وقياس الربحية بحيث انه عند تطبيق هذه الأساليب والإجراءات معا وإذا نفذت بشكل متناسب وفعال فإن البنوك تستطيع أن تحقق أهدافها في الأمان والربحية والسيولة.

ثالثا: المخاطر البنكية ومتطلبات اتفاقيات بازل (I) و(II) و(III)

قامت لجنة بازل ببناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والإفصاح في السوق ولتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر وبالتالي إلى الاستقرار المالي بوضع تصنيف للمخاطر التي تتعرض لها معظم المؤسسات المالية، واعتمدت هذه اللجنة على معايير خاصة لتصنيف المخاطر لكل مؤسسة مالية على حده، فمثلا قامت بتصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة أنواع رئيسية: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. **(عصماني عبد القادر، ٢٠١٠)** وسوف تتناول اتفاقيات الثلاثة لبازل كما يلي:

١. متطلبات اتفاقية بازل (I)

إن إطار بازل(I) والتعديلات التي جرت عليه في عام ١٩٩٥، قد ساعد على تقوية و سلامة واستقرار النظام البنكي العالمي، كما عزز المساواة التنافسية بين البنوك، وقد تطور النظام المالي والصناعة البنكية بشكل كبير ومتواصل، الأمر الذي جعل بازل(I) مؤشرًا غير كافٍ لقياس الصحة المالية للمؤسسة البنكية، نظرًا لأن درجات التعرض لمخاطر الائتمان تعد غير كافية من أجل التمييز بشكل مناسب بين مخاطر عدم سداد المقترضين المتنوعة. وهناك نقطة ضعف تتعلق بقدرة البنوك على مراجحة رأس المال من قبل سلطاتها الرقابية، واستغلال الفروق بين المخاطر الاقتصادية الحقيقية، وأن بازل(I) لا يوفر الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة مخاطر الاقتراض، وانه يضع متطلبات رأس المال الدنيا بالنسبة للبنوك الناشطة عالميًا. **(إخلاص النجار، ٢٠٠٨)**

٢. اتفاقية بازل (II)

تهدف اتفاقية بازل (II) إلى رفع الأمان والمتانة في الجهاز المالي والي زيادة المنافسة النوعية. وستسهم في إيجاد مدخل شامل للتعامل مع المخاطر. **(إبراهيم الكراسنة، ٢٠٠٦)**، وذلك من خلال إدخال تعديلات جوهرية على آلية احتساب الموجودات المرجحة وبخاصة بما يتعلق بمخاطر الائتمان بحيث تأخذ بالاعتبار اختلاف درجة المخاطرة بين عميل وآخر، وكذلك أضاف موضوع المخاطر التشغيلية والتحوط مقابلها، والعمل على دمج متطلبات كفاية رأس المال وعمليات الرقابة البنكية والانضباط في السوق (الشفافية حول رأس المال وإدارة المخاطر) لتتكامل وتسهم في تطوير أساليب إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة. **(نصر عبد الكريم،٢٠٠٧)**، ركزت مقررات لجنة بازل (II) لكفاية رأس المال على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في الشكل التالي رقم (٢/٢):

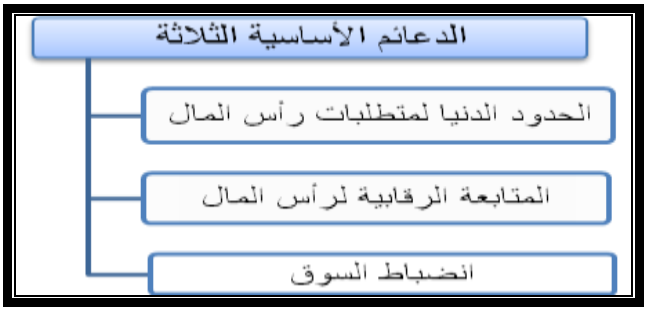

الشكل رقم (٢/٢): الدعائم الأساسية لبازل (II)

المصدر: إعداد الباحثة

وترى اللجنة أن وجود ثلاث بدائل يسمح للبنوك والسلطات الرقابية أن تنتقي ما تراه مناسبا لمرحلة تطور البنك والبنية الأساسية لسوق المال. **(هشام حسن وعماد سعد، ٢٠١٢)، وسوف يتم تناول الثلاث ركائز في الجدول التالي رقم (١/٢):**

الجدول رقم (١/٢)

الدعائم الأساسية لكفاية رأس المال

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
مخاطر السوق • لا تغير عن بازل (١) **مخاطر الائتمان** • تغيير كلي عن بازل (١) • ٣ أساليب لحساب الحد الأدنى لرأس المال • حوافز رأسمالية للبنوك ذات إدارة جيدة لمخاطر الائتمان معتمد على (IRB) • IRB تتطلب أنظمة رقابة وجمع بيانات ومتطلبات كمية لإدارة المخاطر **مخاطر التشغيل** • لم تغط في بازل (١) • ٣ أساليب لحساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال • يطبق كل أسلوب في ضوء المعايير المطلوبة	**المراجعة الرقابية** • يجب أن توجد لتقييم كفاية رأس المال الكلية وإستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المطلوبة • يجب مراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واستراتيجياته • يجب التأكد من احتفاظ البنك لمعدلات رأس المال، ويجب أن تكون لديهم القدرة على طلب ذلك • يجب التدخل مبكرا لمنع انخفاض معدل كفاية رأسمال البنك عن الحد الأدنى	**انضباط السوق** • يعمل على تشجيع أمان البنك وجودته. • يوجد إفصاح أساسي و إفصاح تكميلي لجعل انضباط السوق أكثر فعالية

المصدر : نبيل حشاد، ٢٠٠٤، اتفاقية بازل (II)

سوف يتم عرض بعض الاختلافات الجوهرية بين اتفاقيات بازل (I) و(II) والتي كان من ضمن الأسباب التي نشأت بسببها الاتفاقية الثانية لبازل من خلال الجدول التالي رقم (٢/٢)

الجدول رقم (٢/٢)

الاختلافات بين بازل (I) وبازل (II)

بازل(I)	بازل (II)
١. ركزت على تحديد آلية مخاطر واحدة لاحتساب متطلبات الحد الداني لرأس المال. ٢. تطبق على البنوك فقط ٣. حددت نسبة ٨% لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ٤. اعتمدت المدخل المعياري لتقييم المخاطر.	١. اعتمدت على ثلاث ركائز (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والرقابة الإشرافية والانضباطية السوقية). ٢. تطبق على الشركات المالية والبنكية القابضة التي تضم ميزانيات الشركات التابعة لها، مع شمولها لشركات الاستثمار والتامين والتي تقبل الودائع أو فتح ائتمان. ٣. أبقت على نفس النسبة إلا أنها أضافت مخاطر التشغيل إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. ٤. اعتمدت مداخل متعددة بالإضافة إلى المدخل المعياري.

المصدر: حسين جواد ومنذر جبار

٣. اتفاقية بازل (III)

نتيجة للظروف التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية، ومن أجل الرقابة البنكية نفذت مجموعة الإصلاحات الرأسمالية والسيولة والتمويل وأهداف إصلاحات رأس المال لزيادة الجودة والاتساق والشفافية، لتعزيز إطار تغطية المخاطر، وتقليل المخاطر المنتظمة والاقتصادية فقد توصلت لجنة بازل في بداية يوليو ٢٠١٠ إلى اتفاقية بازل **(III)**، وأعيدت صياغة كل من مفهوم رأس المال والسيولة، وتعد الاتفاقية الجديدة عنصرا مهما في برنامج خاص وضعه مجلس الاستقرار المالي لتأسيس نظام مالي قوي ومرن أمام فترات الضغط، جاء نتيجة لما خلفته الأزمة المالية العالمية التي كشفت عن وجود عدة نقائص على مستوى البنوك في إدارة المخاطر، وفي الإجراءات المتبعة من أجل المراقبة والمراجعة...الخ.

وأكدت الأزمة المالية على ضرورة وجود نظام رقابي فعال وقادر على ضمان التنفيذ الكامل لقوانين الحيطة والحذر لتجنب مشكلة المخاطر المعنوية التي تتواجد في البنوك الكبرى وتشجيع التطبيق الصارم لإدارة المخاطر.**(طهرا وأسماء)**، وقد وفرت بازل **(III)** أفضل إطار لجودة وصرامة رأس المال، وتغطية المخاطر، والتدابير الإلزامية إلى تعزيز تراكم رأس المال الذي يمكن تجاهلها في فترات الأزمات أو الازدهار. وأنه قدم نسبة الرافعة المالية (>=٣٪). وتهدف هذه التغييرات إلى زيادة قدرة البنوك على مواجهة الصدمات الشاملة بسبب الأزمة الاقتصادية.**(Thu, Thao Nguyen Thi, 2013)**، تتطلب نسبة الرافعة المالية غير القائمة على المخاطر التي تم تصميمها لتكون بمثابة تدبير موثوق لمتطلبات رأس المال على أساس المخاطر. و تحسن كبير من بازل **(III)** أنها تقدم مستوى السيولة العالمية بما في ذلك اثنين من نسب السيولة التي تم تصميمها لجعل موارد البنوك السائلة عالية الجودة من أجل البقاء المؤكد هو ما يكفي الضغوط الحادة. **Under IRFS, 2013) Financial Instrument Risk (Disclosures**

مضمون اتفاقية بازل الثالثة

لقد تضمنت محورين أساسيين؛ حيث تم التركيز في المحور الأول على تدعيم رأس مال البنوك وذلك بهدف الرفع من مستوى ملاءتها، أما المحور الثاني فقد وضع معايير عالميـــة لإدارة مخـــاطر السيولة في البنوك، والشكل التالي يوضح مضمون هذه الاتفاقية. **(أحمد قارون،٢٠١٣).**

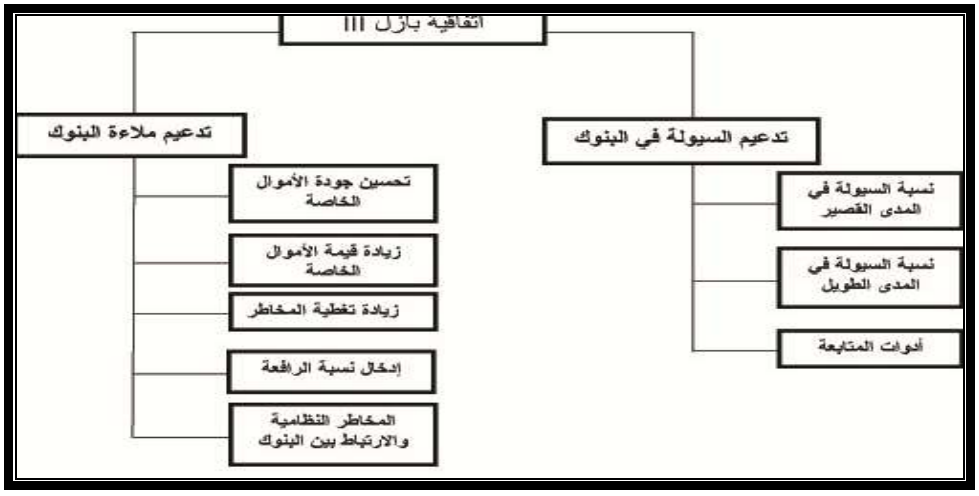

الشكل رقم (٣/٢): مضمون اتفاقية بازل (III)

المصدر: (أحمد قارون ،٢٠١٣)

أ- **تدعيم السيولة في البنوك**: إن توفر البنوك نسبة مرتفعة من الأموال الخاصة يعتبر غير كاف، فيجب على البنوك أن تمتلك سيولة كافية تمكنها من مواجهة الحالات الطارئة، وعليه فقد ركزت اتفاقية بازل الثالثة على السيولة وذلك من خلال إدخال نسبة السيولة في المدى القصير ونسبة السيولة في المدى الطويل.

- **نسبة السيولة في المدى القصير**: تهدف نسبة السيولة في المدى القصير إلى مساعدة البنوك على مواجهة الصعوبات المتوقعة فيما يخص السيولة خلال مدة 30 يوم حيث تفرض هذه النسبة على البنوك الاحتفاظ بالأصول السائلة ذات الجودة العالية وذلك لأجل مواجهة أي سيناريو غير متوقع خلال هذه المدة. ويتم التعبير عن هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{قيمة الأصول السائلة}}{\text{مخرجات الخزينة خلال مدة ٣٠ يوم}} \geq 100\%$$

- **نسبة السيولة في المدى الطويل**: تتطلب نسبة السيولة في المدى الطويل امتلاك حد أدنى من الموارد الدائمة، ويتم التعبير عن هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{الموارد الدائمة لسنة واحدة}}{\text{حاجات التمويل لسنة واحدة}} \geq 100\%$$

- **أدوات المتابعة:** أدخلت اتفاقية بازل الثالثة مجموعة من أدوات المتابعة موجهة لتسهيل عملية اكتشاف الإختلالات وكذا تقييم مخاطر السيولة، من بين هذه المؤشرات:
  - **تركيز التمويل:** يسمح هذا المؤشر بتحديد مصادر التمويل ذات الأهمية التي يعتمد عليها البنك، فهذه المصادر قد تسبب أزمة سيولة للبنك في حالة قيام أصحابها بعمليات سحب كبيرة، لهذا يجب على البنوك القيام بعمليات التنويع في مصادرها.
  - **عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية:** يسمح هذا المؤشر باكتشاف وجود اختلالات بين التدفقات النقدية التي سيتم تحصيلها والتدفقات النقدية التي سيتم دفعها نتيجة للعمليات المختلفة التي يقوم بها.

ب- **تدعيم ملاءة البنوك:** بهدف الرفع من ملاءة البنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة، ركزت اتفاقية بازل الثالثة على النقاط التالية:

- **تحسين جودة الأموال الخاصة**: من المهم أن تمتلك البنوك أموالا خاصة ذات جودة عالية وذلك بالنظر إلى المخاطر التي تواجهها.
- **زيادة قيمة الأموال الخاصة:** إن عملية تحسين جودة الأموال الخاصة تعتبر غير كافية، فالقطاع البنكي بحاجة إلى مضاعفة الأموال الخاصة، حيث قامت هذه الاتفاقية برفع قيمة الأموال الخاصة إلى ٤,٥% من المتطلبات الدنيا لمواجهة المخاطر، وذلك أكبر من النسبة التي كانت محددة سابقا في اتفاقية بازل الثانية؛ حيث كانت تقدر ب٢% كما أن النسبة الدنيا للأموال الخاصة سيتم رفعها إلى ٦% بعدما كانت تقدر ب٤% حسب اتفاقية بازل الثانية.
- **زيادة تغطية المخاطر:** من الدروس الأساسية التي تم استخلاصها من الأزمة المالية العالمية(أزمة ٢٠٠٨) ضرورة تعزيز وزيادة تغطية المخاطر بالأموال الخاصة، فعدم القدرة على الأخذ بعين الاعتبار المخاطر على الالتزامات داخل الميزانية والالتزامات خارج الميزانية، بالإضافة إلى العمليات المتعلقة بالمشتقات كانت سببا أساسيا لعدم الاستقرار أثناء الأزمة.
- **إدخال نسبة الرافعة:** من بين الإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة إدخال نسبة الرافعة حيث تعتبر هذه النسبة بمثابة تكملة للمتطلبات الدنيا لرأس المال. وقد قامت لجنة بازل باستحداث نسبة الرافعة بهدف:
  - الحد من أثر الرافعة في القطاع البنكي.
  - وضع حاجز إضافي ضد خطر الخطأ في التقدير، وذلك بتكملة عملية تقدير وقياس المخاطر بطريقة قياس شفافة ومستقلة عن المخاطر.
- **المخاطر المنتظمة والارتباط بين البنوك:** إن الارتباط القوي بين البنوك ذات الأهمية المنتظمة يساهم في انتقال الصدمات والأزمات على مستوى النظام المالي والاقتصادي، لذا يجب أن يكون للمؤسسات ذات الأهمية المنتظمة القدرة على تحمل الخسائر التي تفوق الحدود الدنيا. نظرا لما سبق فإن لجنة بازل تعمل على تقديم طريقة تستند إلى معايير كمية ونوعية من أجل تقييم الأهمية المنتظمة للبنوك

والمؤسسات المالية على المستوى العالمي وذلك بهدف إدراج متطلبات إضافية من الأموال الخاصة يجب عليها أن تلتزم بها.

تتفق الباحثة مع القوانين والضوابط التي أقرتها اتفاقية بازل والتطورات التي تناولتها حتى تعالج جوانب الضعف الموجودة في قطاع البنكي من خلال:

- تحسين رأس المال والسيولة لضمان مواصلة الاقتراض في ظل الاقتصاد ضعيف.
- تحسين قدرة القطاع البنكي على مواجهة الصدمات الناتجة عن الضغط الاقتصادي والمالي والتغلب عليها.
- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الجهاز البنكي لضمان الأمان الذي تحتاجه البنوك.
- وتناولت بازل **(III)** إجراءات استحداث في الرقابة والإشراف وكانت من أهمها:

١. زيادة مستوى وجودة رأس المال.

٢. استحداث معايير السيولة.

٣. إجراء تعديلات في المخصصات التقليدية

٤. إدخال نسبة الرافعة المالية

رابعا: مبادئ إدارة مخاطر الائتمان وفقا لمقررات بازل:

المجال الأول: إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان، ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

- **المبدأ الأول:** إن لأعضاء مجلس الإدارة كامل المسؤولية والصلاحيات للموافقة على والمراجعة الدورية)على الأقل سنويا) لإستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان ولسياسات مخاطر الائتمان لدى البنك. هذه الإستراتيجية يجب أن تعكس مدى قدرة البنك على تحمل مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح المتوقع تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية.
- **المبدأ الثاني:** يجب أن يكون لدى الإدارة العليا في البنك المسؤولية في تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة وكذلك صلاحية تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان.

- **المبدأ الثالث:** يجب أن تحرص البنوك على إدارة وافية ومناسبة للمخاطر المتعلقة بالخدمات والعمليات البنكية الجديدة قبل تفعيلها، والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

المجال الثاني: العمل في ظل عملية منح الائتمان المناسب، ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

- **المبدأ الرابع:** على البنوك أن تعمل في ظل معايير منح ائتمان سليمة ومعرفة جيدا .
- **المبدأ الخامس:** على البنوك أن تضع حدود ائتمان شاملة على صعيد المقترضين الأفراد، وأيضا على صعيد الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم يجب أن تُجمل تعرضاتهم المحتملة للمخاطر المختلفة في الدفاتر البنكية والتجارية وداخل وخارج الميزانية.
- **المبدأ السادس:** على البنوك أن تضع قواعد وأسس للموافقة على ائتمانات جديدة، وتعديل وتجديد وإعادة تمويل ائتمانات قائمة، للمحافظة على محفظة ائتمانية سليمة .
- **المبدأ السابع:** تمديد الائتمانات الممنوحة للشركات أو الأفراد ذوي الصلة بالبنك، يجب أن تنفذ على قواعد استثنائية، وأن تُراقب بعناية، وأن تؤخذ بحقها كافة الإجراءات لضبط وتقليل المخاطر.

المجال الثالث: المحافظة على إدارة وقياس وضبط للعمليات الائتمانية مناسبة

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

- **المبدأ الثامن:** على البنوك وضع نظام وقواعد لإدارة المحفظة القائمة المترتب عنها مخاطر ائتمانية .
- **المبدأ التاسع:** على البنوك وضع وتفعيل نظام لمراقبة وضعية الائتمانات الفردية، ومنها كفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة.
- **المبدأ العاشر:** حث وتشجيع البنوك على تطوير واستخدام نظام تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان. هذا النظام يجب أن يكون متناغما مع طبيعة وحجم وتعقيدات أنشطة البنك.

- **المبدأ الحادي عشر:** على البنوك أن تمتلك أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان المتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل أو خارج الميزانية، فنظام إدارة المعلومات يجب أن يقدم معلومات كافية حول هيكل المحفظة الائتمانية، والتي تتضمن تحديدا لأي تركز للمخاطر.
- **المبدأ الثاني عشر:** على البنوك أن توظف نظاما لمراقبة هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.
- **المبدأ الثالث عشر:** على البنوك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية .

المجال الرابع: التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان، ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي :

- **المبدأ الرابع عشر:** على البنوك إرساء نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات إدارة مخاطر الائتمان، ونقل نتائج هذه المراجعات مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا .
- **المبدأ الخامس عشر:** على البنوك التأكد من أن عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم، ويوجد تقيد بالسياسات الائتمانية، وان التعرض لمخاطر الائتمان هي ضمن الحدود المقبولة للبنك.
- **المبدأ السادس عشر:** على البنوك إرساء نظام لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالائتمانات المتدهورة.

المجال الخامس دور المشرفين و المراقبين، ويتضمن هذا المجال المبادئ هي كما التالية:

- **المبدأ السابع عشر:** على المراقبين الطلب من البنوك استحداث نظام فعال لتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان كجزء من إدارة المخاطر .وعلى المراقبين أيضا إجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات البنك وسياساته وإجراءاته المتبعة وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان.**(ميرفت أبوكمال،٢٠٠٧)**

المبحث الثاني
أساليب قياس المخاطر الائتمانية

تمهيد

يوجد لدى البنك عدد من المنتجات المالية تصنف كاستثمارات في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك. وعند قياس مستوى مخاطر الائتمان الخاصة بالاستثمارات مع طرف آخر، يقوم البنك بدراسة الملاءة الائتمانية الكلية للعميل باتباع منهجية ملائمة بشأن المخاطر. بالنسبة لعملاء الشركات، يقوم البنك باستخدام طريقة تصنيف للمخاطر تعتمد على عوامل نوعية وكمية، وتهدف عملية تصنيف المخاطر إلى تحديد الجودة الائتمانية للطرف الآخر والمساعدة في تحديد الأسعار المناسبة. هذه العملية من شأنها أن تمكن البنك من كشف نقاط الضعف في جودة المحفظة وإجراء التعديلات الملائمة على مخصصات مخاطر الائتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الائتمان، واحتمال وقوع خسائر، فيقوم البنك باستخدام معدل خسارة معين لتحديد المخصص ويتم تحديد معدل الخسارة على أساس الخبرة السابقة في مجال خسائر الائتمان. ولقد أعادت اتفاقية بازل (٢) النظر في كيفية تقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، وذلك باستعمال طرق متباينة من حيث درجة تطورها، والتقنية العالية ومدى تلاؤمها مع البنوك **(محمد بوزيان وآخرون،٢٠١١)** بالإضافة إلى تعليمات البنك المركزي المصري.

وسوف يتطرق هذا المبحث للنقاط الآتية:

أولا: تصنيف الجدارة الائتمانية.

ثانيا: أساليب قياس المخاطر الائتمانية طبقا لقرار البنك المركزي وفق اتفاقية بازل.

ثالثا: المعايير المقترحة لقياس مخاطر الائتمان.

رابعا: الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية.

أولا: تصنيف الجدارة الائتمانية:

قد تلجا البنوك إلى استخدام التقديرات التي تضعها مؤسسات خارجية لتصنيف الائتمان يكون معترفا بصلاحيتها لأغراض تحديد رأس المال من جانب المراقبين الوطنيين وفقا للمعايير المحددة وينبغي أن يكون مدى التعرض مرجحا بأوزان مخاطر صافية من أي مخصصات. هناك خياران للمطالبات على البنوك ويقوم المراقبون الوطنيون بتطبيق خيار واحد على كافة البنوك. ولا يمكن لأي بنك غير مصنف ائتمانيا أن ينال وزنا للمخاطر يقل عن الوزن المطبق على الدولة التي انشأ فيها البنك. وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف.**(نبيل حشاد، ٢٠٠٤)**، وتلعب وكالات تصنيف الائتمان دورا هاما في سوق الائتمان للحد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والمقترضين، مما يسمح لعدد أكبر من المقترضين بالدخول إلى سوق الائتمان، وتقديم معايير تحد من مخاطر الائتمان. حيث أن جودة التقارير تؤثر على دخل المستثمرين والشركات المقترضة والذين يعتمدون على التصنيف الائتماني.**(Brian Akins, 2011)**، وتشرف لجنة التصنيف الائتماني على نماذج وعمليات ومجموعات التصنيف الائتماني لضمان تطوير نماذج التصنيف الائتماني والتنبؤية بشكل مناسب، ويتم استعراض أداء النموذج على أساس منتظم. **(Basel III, Capital Adequacy And Risks Disclosures As At, Commonwealth Bank of Australia –2015)**، ويكون البنك أمام خيارين للتصنيف: **(نبيل حشاد، ٢٠٠٤)**

- في ظل الخيار الأول: يتم إعطاء كافة البنوك المنشاة في الدولة وزنا للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح لتلك الدولة. ومع ذلك فإنه بالنسبة للمطالبات على البنوك في الدول ذات التصنيف الائتماني من +BB إلى -B وللمطالبات على البنوك في الدول غير المصنفة سيكون الحد الأعلى لوزن المخاطر هو ١٠٠%، وسيعرض من خلال الجدول رقم (٣/٢)التصنيف في ظل الخيار الأول:

الجدول (٣/٢)

التصنيف في ظل الاختيار الأول

التصنيف الائتماني للدولة	من +AAA إلي –AAA	من +A إلي -A	من +BBB إلي -BBB	من+BB إلي -B	اقل من –B	غير مصنف
وزن المخاطر في ظل الخيار الأول	20%	50%	100%	100%	150%	100%

المصدر: نبيل حشاد، ٢٠٠٤

- في ظل الخيار الثاني: يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الخارجي للبنك ذاته مع إعطاء وزن لمخاطر المطالبات على البنوك غير المصنفة بنسبة ٥٠% وفي ظل هذا الخيار فقد يكون إعطاء وزن تفضيلي للمخاطر، أي تطبيق درجة أفضل على المطالبات التي تكون فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة شهور أو اقل وبحيث لا يقل وزن المخاطر عن ٢٠%، ويمكن تطبيق المعاملة على كل من البنوك المصنفة أو غير المصنفة ولكنها لا تنطبق على البنوك التي يبلغ وزن مخاطرها ١٥٠%. وسوف يتم عرض من خلال الجدول رقم (٤/٢) التصنيف في ظل الاختيار الثاني:

الجدول (٤/٢)

التصنيف في ظل الاختيار الثاني

التصنيف الائتماني للدولة	من +AAA إلي –AAA	من +A إلي –A	من +BBB إلي -BBB	من+BB إلى -B	اقل من - B	غير مصنف
وزن المخاطر في ظل الخيار الثاني	20%	50%	50%	100%	150%	50%

المصدر : نبيل حشاد، ٢٠٠٤

درجات التصنيف الائتماني للالتزامات طويلة الأجل وفقا لمؤسسة العالمية Poor's والتي تعتبر واحدة من أقوى المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني، ودرجات التصنيف في ظل الاختياريين هي:

- **أفضل جودة ائتمانية (AAA):** أعلى درجة تقييم للملاءة الائتمانية، تتمتع المنشأة في هذا المستوى من التقييم بقدرة فائقة على سداد الالتزامات من الأقساط والفوائد في مواعيدها، بالمقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها.

- **جودة ائتمانية جيدة جدا (A):** درجة تقييم عالية جدا للملاءة الائتمانية، وتشير إلى قدرة قوية جدا للمنشأة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها. ولا تختلف المخاطر الائتمانية المرتبطة بهذه الالتزامات إلا اختلافا طفيفا عن مخاطر تلك الالتزامات المصنفة في درجة التقييم.
- **جودة ائتمانية جيدة (BBB):** درجة تقييم عالية للملاءة الائتمانية، وهذا التصنيف يعكس قدرة قوية لمنشأة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في موعدها، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لكنها أكثر عرضة لآثار تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية بالمقارنة مع قدرة منشأة مصنفة في درجات تقييم أعلى.
- **أقل مستوى جودة ائتمانية (BB):** درجة تقييم جيدة للملاءة الائتمانية، وهي تشير إلى أن قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها مرضية، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لكن احتمال تأثرها بتغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية أكبر بكثير من قدرة منشأة مصنفة في درجات تقييم أعلى.
- **ائتمان رديء التصنيف (B):** ويشير هذا التصنيف إلى شكوك في قدرة منشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، وفي نطاق هذه الدولة تعتبر التزامات المنشأة محفوفة بمخاطر ائتمانية إلى حد ما، كما أن القدرة على سداد المستحقات في موعدها ستظل عرضة لتغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية.

حيث لابد من توافر معايير أساسية في مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي كما حددتها بازل (٢) لاعتماد تصنيفاتها الائتمانية وتتمثل في الأتي: (نبيل حشاد، ٢٠٠٤)

- **الموضوعية:** ينبغي أن تكون الطريقة التي تعهد بها مهام تصنيفات الائتمان شديدة الدقة والتنظيم وتضع بعض أشكال صلاحيتها بناء على الخبرة السابقة ولابد أن تخضع هذه التصنيفات للمراجعة المستمرة وأن تستجيب للتغيرات المالية ويجب الحصول على موافقة المراقبين.
- **الاستقلالية:** ينبغي أن تكون مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان مستقلة ولا ينبغي أن تخضع لأي ضغوط سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على التصنيف.

- **الشفافية:** ينبغي أن تكون التصنيفات كلا على حدة متاحة لكل من المؤسسات المحلية والأجنبية ذات المصالح المشروعة وبشروط متساوية.
- **الإفصاح:** ينبغي على مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان أن تفصح عن المعلومات التالية: الطرق التي تستخدمها في التصنيف، بما في ذلك تعريف التعثر عن الدفع والفترة الزمنية ومعنى التصنيف والمعادلات الفعلية للتعثر وفي كل قسم من أقسام التصنيف والتغيرات في التصنيف مثل درجة احتمال أن يصبح التصنيف AA مجرد A بعد فترة.
- **الموارد:** ينبغي أن تكون لدى مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان موارد كافية تسمح بالقيام بعمليات التصنيف الائتماني ذات الجودة المرتفعة. وينبغي أن تسمح تلك الموارد بالاتصالات المستمرة الهامة مع مستويات الإدارة العليا ومستويات العمليات في داخل المنشآت التي يجري تصنيفها حتى يمكنها أن تضيف قيمة إلى التصنيف الائتماني وينبغي أن تجري هذه التصنيفات على أساس طرق تجميع ما بين الأساليب الكمية والنوعية.
- **المصداقية:** تشتق المصداقية إلى حد ما من المعايير السابقة بالإضافة إلى الاعتماد على تصنيفات مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان من جانب أطراف مستقلة (المستثمرين، شركات التامين، والشركاء التجاريين) يعتبر دليلا على مصداقية التصنيفات التي تقوم بها مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان. وتعتمد أيضا على وجود إجراءات داخلية تمنع إساءة استخدام المعلومات السرية.

ثانيا: أساليب قياس المخاطر الائتمانية طبقا لقرار البنك المركزي ووفق اتفاقية بازل

تعتبر المنهجية التقليدية لقياس مخاطر الائتمان (التي هي النسب المالية التي تقيس كل من الربحية والرافعة المالية ونسب السيولة) هي الأكثر استخداما لتحليل الجدارة الائتمانية. ولما كان استخدام نماذج قياس الجدارة الائتمانية واسعا (حيث أن ٩٧٪ من البنوك تستخدم الجدارة الائتمانية من أجل الموافقة على طلبات بطاقات الائتمان، و٧٠٪ من البنوك تستخدم الجدارة الائتمانية في القروض التجارية الصغيرة الخاصة بها) فإن نماذج الجدارة الائتمانية غير مكلفة نسبيا في التنفيذ. حيث أعطت التعديلات الأخيرة في الجدارة الائتمانية للبنوك فرصا لعلاج القروض التجارية الصغيرة. **(Allen, Linda & DeLong, Gayle, 2004)**

حيث تراجع الجدارة الائتمانية للعميل تزيد من احتمال تعثره في المستقبل، وبالتالي تمّثل التغيرات التي تطرأ على العوائد نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. وتنتج المخاطر الائتمانية عن عدم سداد أصل الدين أو الفوائد أو التأخير في السداد، وتتأثر درجة المخاطر الائتمانية بالظروف الاقتصادية الكلية والسياسية والاجتماعية. **(دليل إدارة المخاطر البنكية السياسات والإجراءات)**، بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاق بازل(١) فان أوزان المخاطر محددة من قبل بازل وتستخدم مقاسا واحدا يناسب الجميع، بينما طرح اتفاق بازل (٢) ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان هي الأسلوب النمطي أو المعياري وأسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم. وللبنك حق الاختيار لواحد من هذه الأساليب.(نبيل حشاد،٢٠٠٤)، من خلال الشكل رقم(٤/٢) الأتي:

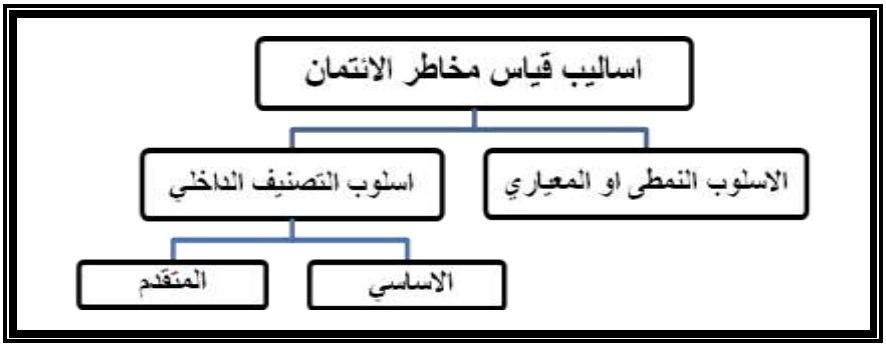

الشكل رقم (٤/٢): أساليب قياس مخاطر الائتمان

المصدر: إعداد الباحثة

١. المنهج المعياري أو النمطي:

هو أسلوب يقوم على أساس إعطاء أوزان مخاطر لأصول البنوك التي حددتها الجهة الإشرافية ويستخدم البنك وكالات التصنيف الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل مؤسسة ستاندرد أند بورز(S&P) وموديز وفيتش تستخدم هذه الوكالات لتقييم مخاطر الأطراف التالية: الشركات، البنوك، مؤسسات القطاع العام، والمخاطر السيادية. وفقاً لتعليمات بازل (٢)، فإننا نقارن تصنيف وكالات التصنيف الخارجية بأوزان المخاطر المعيارية المحددة من بازل2. **(إفصاح بازل٢، ٢٠٠٨)**، يعمل اسلوب المعياري على زيادة حساسية الإطار العام لمعيار كفاية رأس المال للمخاطر من خلال الاعتراف بان عملاء البنك المقترضين يمثلون

درجات مخاطر مختلفة للبنك. يعتبر الأسلوب المعياري مشابها من حيث المبدأ لما هو مطبق بمعيار بازل(١) حيث أن البنوك ستستمر في احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بنسبة١٠% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر اعتمادا على نوعية المقترض. (البنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل٢)، حيث يتم معالجة البنود خارج الميزانية باستخدام الأسلوب المعياري كالتالي: **(نبيل حشاد، ٢٠٠٤)**

- يتم تحويل البنود خارج الميزانية في ظل الأسلوب النمطي، إلى ما يعادلها من مخاطر ائتمانية عن طريق استخدام معاملات تحويل الائتمان. ولا تخضع أوزان المخاطر للطرف المقابل في عمليات المشتقات غير المنتظمة لأي سقف محدد.
- تتلقى الالتزامات ذات فترة الاستحقاق الأصلية التي لا تتعدى سنة واحدة، وكذلك الالتزامات التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة، معامل تحويل ائتمان تبلغ٢٠%،٥٠% بالترتيب، ومع ذلك فان أي التزامات تكون قابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط من جانب البنك إخطار مسبق أو تكون بها نصوص تسمح بالإلغاء بطريقة آلية بسبب تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض، ستلقى معامل تحويل ائتمان يعادل صفرا بالمائة.
- يتم تطبيق معامل تحويل ائتمان يبلغ ١٠٠% على إقراض سندات البنوك، أو تقديم البنوك للسندات كضمان إضافي، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها هذا نتيجة لعمليات إعادة الشراء (أي عمليات إعادة / إعادة الشراء العكسي) و (عمليات إقراض السندات / اقتراض السندات).
- بالنسبة لخطابات الائتمان التجارية قصيرة الأجل وذاتية التصفية والتي تنشأ نتيجة لتحرك السلع (مثل الاعتماد المستندية المعززة بضمان شحنة معينة)، يجري تطبيق معامل تحويل ائتمان يبلغ ٢٠% على كل من البنوك المصدرة والمعززة للائتمان.
- إذا ما كان هناك تعهد بتقديم التزام، فان على البنوك تطبيق معامل تحويل الائتمان الأدنى من بين المعاملين القابلين للتطبيق.

٢.أسلوب التصنيف الداخلي:

هي أحد الأساليب الجديدة التي قدمها اتفاق بازل(٢) حيث يمكن للبنوك التي لها نظام معلومات فعال وكفاءة بشرية وتقنية قوية أن تقدر بنفسها حجم المخاطر المرتبطة بأصولها، حيث تعتمد على قاعدة بيانات مخاطر كبيرة للبنك خلال مدة معينة، واستخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان. وهي تمكن من تحديد متطلباتها من رأس المال بدقة، ولكنه مكلف من الناحية المادية وتحتاج إلى كفاءات بشرية وتقنية. وتنقسم أساليب التصنيف الداخلي إلى الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم وتختلف أساليب التصنيف الداخلي عن الأسلوب المعياري (النمطي) اختلافا جوهريا حيث أن أساليب التصنيف الداخلي التي يقوم بها البنك هي التي تقيم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك ومن ثم يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر. **(نبيل حشاد، ٢٠٠٤)، وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي كالأتي:**

- **الأسلوب الأساسي:** حيث تقوم البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات التعثر، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى مثل قيمة المديونية عند التعثر، الخسارة عند التعثر، واجل الاستحقاق.
- **الأسلوب المتقدم:** حيث تقوم البنوك في هذه الحالة باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر (احتمالات التعثر، والخسارة عند التعثر وقيمة المديونية عند التعثر واجل الاستحقاق) وذلك وفقا لمعايير محددة.

حيث يسمح للبنوك استخدام أسلوب التصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية بهدف احتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة تلك المخاطر وذلك وفقا لمعايير محددة وبعد موافقة البنك المركزي المصري. ويعتزم البنك المركزي المصري البدء بتطبيق الأسلوب المعياري لقياس مخاطر الائتمان من خلال استخدام التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية (سيتم وضع معايير يجب الالتزام بها من قبل مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية لكي يتم الاعتراف بالتصنيفات الصادرة عنها)، وكذا تطبيق الأسلوب البسيط لتخفيف مخاطر الائتمان. **(البنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل (٢))**

ويعتمد أسلوب التصنيف الداخلي على قياس الخسائر المتوقعة وغير متوقعة. **(نبيل حشاد،٢٠٠٤)**، حيث **الخسائر المتوقعة** هي الخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي بنك ويكون حجم تلك الخسائر في العادة قليل وتحسب الخسائر المتوقعة عن طريق الوسط الحسابي لتوزيع خسائر المحفظة. ويمكن إدارة الخسائر المتوقعة في البنوك بعدة طرق منها الإفصاح الائتماني

وتفسيره وأيضا من خلال اخذ الاحتياطيات المناسبة. **والخسائر غير المتوقعة** هي الخسائر التي نادرا ما تحدث إلا أن تأثيرها على البنك عادة يكون كبيرا ويمكن التعبير عن الخسائر غير المتوقعة بالانحراف المعياري لتوزيع الخسائر فتلك الخسائر مرتبطة بالبنك نفسه. **(جمال خطاب، ٢٠٠٨)**، وتستخدم الأوزان الترجيحية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة للجزء غير المتوقع من الخسائر. ويعد أسلوب التصنيف الداخلي بمثابة نظام مصمم خصيصا للبنك ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها ويمكن للبنوك التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيق أسلوب. **(البنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل (٢))**، وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي (الأساسي والمتقدم) على أربعة مداخل كمية وهي: **(نبيل حشاد،٢٠٠٤)**

- **احتمال التعثر:** هو احتمال تعثر المقترض عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة.
- **الخسارة عند التعثر:** هو النسبة التقديرية للجزء المستخدم من التسهيل والتي لا يمكن استردادها عند التعثر.
- **قيمة القرض عند التعثر:** هو خاص بالتزامات القروض ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.
- **اجل الاستحقاق:** هو تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعثر.

ويعكس نظام التصنيف الداخلي بالبنك قدرته على إدارة المخاطر ولتحديد تصنيف أي من أنواع التسهيلات يقوم البنك باستخدام بيانات تاريخية لتقييم درجتهم وعلي البنك لدي تطبيق نظام التصنيف الداخلي القيام بما يلي كحد أدنى:

- تعريف مكونات مخاطر الائتمان (التعثر والخسارة).
- تقسيم التسهيلات إلى فئات ذات صفات مشتركة.
- تحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات.
- تحديد أجال الاستحقاق ومستويات الثقة التي سيتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر و/أو حدوث خسائر.
- تصميم صيغة لتكرار أنماط الخسارة وتوزيعها.
- تحديد الخسارة المتوقعة وكيفية التحوط لها.

- حساب رأس المال اللازم للتحوط من الخسائر غير المتوقعة.

فضلا عما تقدم فهناك ثلاث عناصر رئيسية فيما يتعلق بنظام التصنيف الداخلي:

- البيانات التاريخية وما يتعلق بها من حيث الكمية، الجودة والتوافر.
- عند الاستخدام الجزئي يمكن للبنوك التغلب على الصعوبات التي قد تواجهها باستخدام النظام الداخلي الموحد لجميع التسهيلات نتيجة لعدم توافر البيانات الكافية سواء من حيث الجودة أو الإتاحة.
- التأكد من الجودة يأتي من خلال نوعية مدخلات النظام وكذا من خلال فعالية عملية المراجعة وإجراءات الرقابة الداخلية. **(البنك المركزي المصري)**

٣.نموذج تصنيف المخاطر الائتمانية وفقا للبنك المركزي المصري:

تقوم الإدارة بتصنيف الجدارة الائتمانية إلى فئات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلا بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدي انتظامه في السداد. ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصما على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة أو النقص بحيث يعادل دائما مبلغ الزيادة بين المخصصين ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع. وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقا لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان: **(البنك الأهلي المصري، ٢٠١٥)** وسيتم عرض فئات الجدارة الائتمانية من خلال الجدول رقم (٥/٢):

الجدول رقم (٢/٥)

فئات الجدارة الائتمانية

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التنصيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حديا	3	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100	4	ديون غير منتظمة

المصدر: البنك الأهلي المصري، ٢٠١٥

ويتضمن المعيار الجديد العديد من المعالجات التي تمكن السلطة الرقابية من اختيار ما تراه مناسبا منها للسوق وفقا للمنهج الرقابي لديها ويطلق عليها المعالجات المحلية. **(البنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل٢)**

مما سبق تستخلص الباحثة أن التصنيف الداخلي لابد من أن يستوفي الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات المؤهلة للاعتماد عليه في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر، وأنه يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصما على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة يتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة أو النقص بحيث يعادل دائما مبلغ الزيادة بين المخصصين ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع وهذا يعني أنها ليس لها نمط ثابت في التصنيف. وهذا التصنيف وفق لما يراه مسئولو الائتمان مناسب لمصلحة شخصية أو مصلحة البنك وهذا يتيح المجال إلى إدارة الأرباح حيث أن الأرباح تزيد وتنقص بحسب صافي الأرباح المراد الإفصاح عنه للأطراف أصحاب المصلحة.

ثالثا: المعايير المقترحة لقياس مخاطر الائتمان البنكي:

تقييم المخاطر الائتمانية بهدف عرض نموذج لقياس درجة المخاطرة، استنادا إلى ما ورد في النماذج المتعلقة بمعايير منح الائتمان، من خلال مجموعات رئيسية وأخرى فرعية بأوزان معيارية مقترحة لكل منها: **(علي شاهين، ٢٠١٠)**، حيث أن هذه المعايير تتمثل في مجموعة من المتغيرات التي تتعلق بدرجة وثيقة بوظيفة الائتمان البنكي والتي من طبيعتها أن تحمل في طياتها المخاطر تعرف " بمخاطر الائتمان البنكي" تقسم معايير قياس مخاطر الائتمان البنكي إلى ثلاثة مجموعات كما يلي: **(إيهاب أبو خزانة، ٢٠٠٧)**

١. معايير طبيعة العميل:

تختص هذه المعايير بعدد من الخصائص أو المقاييس المرتبطة بطبيعة العميل وتتمثل فيما يلي:

- **الانطباع المبدئي عن العميل:** شخصية العميل، ومناقشته والتعرف على فكره وخبرته وكفاءته في إدارة أعماله وبالتالي يمكن تحديد المخاطر التي تواجه هذا العميل.
- **طبيعة المنتج:** تساهم طبيعة المنتج الذي يقوم العميل بإنتاجه أو التعامل فيه في تحديد مدي المخاطر الائتمانية للعميل بدرجة كبيرة، وتختلف درجة المخاطر الائتمانية حسب طبيعة المنتج.
- **الطلب على المنتج:** يتحكم الطلب على المنتج في السوق عوامل عديدة أهمها سعر وجودة المنتج والمنافسة اوالاحتكار.
- **المنافسة السوقية:** تختلف درجة المنافسة التي تواجه العملاء من عميل إلى أخر، ويتحكم في درجة المنافسة السوقية عوامل عديدة أهمها طبيعة المنتج وسعره وجودته.
- **الضمان:** تختلف الضمانات من حيث كفايتها وجودتها وبالتبعية تتباين المخاطر الائتمانية المترتبة على هذه الضمانات بين الارتفاع والانخفاض.

٢. المعايير الإدارية:

الخصائص الإدارية للعميل هي العامل الحاكم في نجاح أو فشل المنظمات، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- **جودة المنتج:** يحظي المنتج ذات الجودة المرتفعة بتحقيق مستوي جيد من المبيعات.

- **هامش الربح المقبول:** يرتبط رقم هامش الربح بدرجة الكفاءة الإنتاجية للمنشاة والتي يمكن من خلالها إما تعظيم حجم الإنتاج بأقل تكاليف أو تعظيم إيراد المبيعات وبالتالي زيادة هامش الربح.
- **متوسط تكلفة المنتج:** تنعكس الكفاءة الإدارية للمنشاة على تكلفة المنتج حيث تستطيع أن ترشد تكلفة المنتج من أجل تعظيم مبيعاتها وأرباحها، وبالتالي تواجه مخاطر ائتمانية منخفضة.
- **الكفاءة البيعية والتسويقية:** من أهم المعايير الإدارية للحكم على الكفاءة الإدارية للمنشاة هو مدي الكفاءة البيعية والتسويقية للمنشاة فيمكن للمنشاة تعظيم مبيعاتها ومن ثم أرباحها وذلك من خلال الأدوات البيعية والتسويقية المختلفة.
- **القدرات الإدارية:** فالمنشاة التي تحظي إدارتها بقدرات عالية تتوافر لها مقومات النجاح والنمو وتنخفض مخاطرها الائتمانية.
- **كفاءة النشاط التشغيلي:** يرتبط النشاط التشغيلي للمنشاة بمجموعة من الأنشطة الخاصة بالكفاءة الإنتاجية ودوران كل من المخزون والأصول وتحصيل المدنيين وأوراق القبض والتحكم في المصروفات العامة والإدارية بحيث يمكن من خلال تقييم هذه الأنشطة الحكم على مدي كفاءة المنشأة في إدارة نشاطها التشغيلي. ويمكن قياس كفاءة النشاط التشغيلي من خلال المؤشرات الجدول رقم (٦/٢) التالي:

الجدول رقم (٦/٢)

مؤشرات كفاءة النشاط التشغيلي

م	المؤشر	النسبة	
1	الكفاءة الإنتاجية	المخرجات/ المدخلات	×100
		صافي المبيعات / تكلفة المبيعات	×100
2	معدل دوران المخزون	صافي المبيعات / المخزون	
3	معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / إجمالي الأصول	
4	متوسط فترة التحصيل	أوراق القبض + المدينون / صافي المبيعات	×365
5	معدل المصروفات البيعية والعامة والإدارية	المصروفات البيعية والعامة والإدارية / صافي المبيعات	×100

المصدر: إيهاب أبو خزانة، ٢٠٠٧

٣. المعايير المالية:

يعتبر الجانب المالي للمنشأة من أهم المعايير التي يمكن من خلالها تحديد مدي قوة ونجاح هذه المنشأة، كذلك تتميز المعايير المالية بموضوعيتها وهذا يجعلها محل ثقة، وتتمثل المعايير المالية التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس المخاطر الائتمانية فيما يلي:

- **السابقة المالية:** ترتبط السابقة المالية للعميل بمجموعة من المعايير المالية وذلك عن الثلاثة سنوات السابقة.
- **التاريخ الائتماني:** يتعلق التاريخ الائتماني للعميل بحالة معاملاته الائتمانية مع البنوك خلال السنوات الماضية.
- **التدفقات النقدية:** تعتبر حالة التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشأة من أهم المعايير المالية التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس المخاطر الائتمانية للمنشاة.
- **السيولة:** يلعب معيار السيولة دوراً هاما في تحديد الكفاءة المالية للمنشاة، حيث تشير درجة سيولة المنشاة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها. ويمكن قياس السيولة لدي المنشاة من خلال المؤشرات الجدول رقم (٧/٢) التالي:

الجدول رقم (٧/٢)

مؤشرات نسب السيولة

م	المؤشر	النسبة
1	نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
2	نسبة السيولة	(الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة

المصدر: إيهاب أبو خزانة، ٢٠٠٧

- **الربحية:** لا تزال الربحية هي المعيار الرئيسي للحكم على كفاءة المنشأة، فالربحية مؤشر قوي على مدي نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها، والربحية تدعم الموقف المالي للمنشأة وتزيد من قيمتها، خصوصاً إذا ما تم إضافة الربحية كلياً أو جزئيا إلى حقوق الملكية، هنا تتحسن المؤشرات المالية للمنشاة ويصبح مركزها المالي أكثر قوة. والمنشاة التي تتميز بتحقيق أرقام ونسب ربحية مرتفعة يكون لديها قدرة أكبر على التوسع والنمو والصمود في السوق وبالتالي تنخفض مخاطرها الائتمانية، أما المنشأة التي تنخفض نسب ربحيتها أو أنها

تحقق خسائر فإنها تفقد القدرة على المنافسة بل والاستمرار وترتفع مخاطرها الائتمانية. ويمكن قياس ربحية المنشأة من خلال المؤشرات الجدول رقم (٨/٢) التالي:

الجدول رقم (٨/٢)

مؤشرات نسب الربحية

م	المؤشر	النسبة	
1	العائد على المبيعات	صافي الربح بعد الضريبية / صافي المبيعات	×100
	العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبية / حقوق الملكية	×100
2	العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول	×100

المصدر: إيهاب أبو خزانة،٢٠٠٧

- **الرفع المالي:** من أهم المعايير المالية التي يجب أخذها في الاعتبار عن قياس المخاطر الائتمانية هو حالة الرفع المالي لدي المنشأة، ويشير الرفع المالي إلى قدرة حقوق الملكية على تحمل الديون الخارجية للمنشأة، فالمنشأة يجب أن يكون لها حدود للرفع المالي أي أن اعتمادها على الديون الخارجية يجب أن يكون بحدود وذلك في ضوء قيمة حقوق ملكيتها، فكلما اتسم الرفع المالي للمنشأة بالانخفاض دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة في التمويل على مواردها الذاتية بشكل أكبر من الديون الخارجية ويدل ذلك على قوة المركز المالي للمنشأة وانخفاض أعباء التمويل وبالتالي تنخفض المخاطر الائتمانية للمنشأة، أما المنشأة التي تزيد نسبة الرفع المالي لها عن الحدود المقررة فإنها تعتمد على الديون الخارجية بشكل يفوق حقوق ملكيتها وذلك يضعف المركز المالي للمنشأة وترتفع مخاطرها الائتمانية، ويمكن قياس الرفع المالي للمنشأة من خلال النسبة:

$$\frac{\text{إجمالي الخصوم قصيرة وطويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- مرتبة الميزانية العمومية "Rating"

تشير مرتبة الميزانية العمومية إلى مدي قوة المركز المالي للمنشأة في ضوء كل من حالة السيولة وحالة الرفع المالي لديها، ويمكن قياس Rating من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Rating} = \left\{ \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right\} - \left[\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right] \text{(يطرح)}$$

$$\left\{ \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}} + \frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{حقوق الملكية}} \right\}$$

ويمكن الحكم على نتيجة Rating من خلال التصنيف التالي:

- إذا كانت Rating > 1، دل ذلك على جودة النسبة.
- إذا كانت 1 > Rating > – 2.5، دل ذلك على أنها متوسطة الجودة.
- إذا كانتRating < – 2.5، دل ذلك على أنها سيئة.

وبالتالي فان المنشأة التي تحقق Rating > 1 فأنها تحمل مخاطر ائتمانية منخفضة، والمنشأة التي تحقق 1> Rating > – 2.5 تحمل مخاطر ائتمانية متوسطة، أما المنشأة التي تحقق Rating < – 2.5 فإنها تحمل مخاطر ائتمانية مرتفعة.

رابعا: الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية البنكية:

وسوف يتم عرض أساليب القياس التقليدية والحديثة للمخاطر الائتمانية وأساليب إدارة مخاطر المخاطر الائتمانية من خلال الجدول رقم (٩/٢) التالي:

الجدول رقم (٩/٢)

المقاييس التقليدية والمتقدمة للمخاطر الائتمانية

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	أساليب إدارة المخاطر
مخاطر الائتمان	(أ) متوسط القروض /الأصول. (ب) القروض غير المسددة /إجمالي الخسائر (ج) خسائر القروض /إجمالي الخسائر (د) احتياطي خسائر القروض/لقروض (ه) صافي الديون المعدومة / التسهيلات الائتمانية. أو • (ي) مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / التسهيلات الائتمانية.	(أ) درجة تركز القروض (ب) معدل نمو القروض (ج) معدلات الإقراض المرتفعة (د) الاحتياطات/ القروض	(أ) تحليل الائتمان (ب) توثيق الائتمان (ج) رقابة الائتمان (د)تقييم خاص للمخاطر الائتمانية

المصدر: طارق عبد العال حماد، ٢٠٠٣.

خلاصة الفصل الثاني

تناولت الباحثة في المبحث الأول من هذا الفصل بالدراسة والتحليل مخاطر الائتمان البنكي في البنوك المصرية، ومفهوم مخاطر الائتمان البنكي، وأنواع مخاطر الائتمان البنكي، وأساليب السيطرة على مخاطر الائتمان ووسائل الحد منها حيث خلصت الباحثة إلى أن المخاطر الائتمانية من أهم أنواع المخاطر التي تواجه القطاع البنكي وتتعدد أنواعها، ونظرا للتأثير الخطير لهذا النوع من المخاطر البنكية في حدوث الأزمات المالية فقد بذلت الجهات الرقابية البنكية سواء الوطنية منها والدولية أشد الاهتمام به لكي تتم السيطرة والحد من تلك المخاطر من أجل استقرار القطاع البنكي وبالتالي القطاع الاقتصادي.

وقد تناولت الباحثة في المبحث الثاني من هذا الفصل بالدراسة والتحليل أساليب قياس مخاطر الائتمان البنكي، في البنوك المصرية، كما تناول الباحثة أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل، وتبين وجود أسلوبين للقياس في اتفاقية بازل (٢) وهو الأسلوب النمطي أو المعياري وأسلوب التصنيف وتناولت الباحثة بالتفصيل كلا منهما وتطرقت الباحثة إلى تصنيف مخاطر الائتمان واهم النماذج المستخدمة والمعتمدة دوليا لتحقيق الشفافية والمصادقة وتناولت الباحثة أهم التصنيفات الداخلية والمداخل الكمية التي يعتمد عليها أسلوب التنصيف الداخلي على حد سواء الأساسي والمتقدم وهي احتمالات التعثر، والخسارة عند التعثر، والتعرض عند الخسارة، واجل الاستحقاق، ثم تطرقت إلى بازل(٣) ثم المعايير المقترحة لقياس مخاطر الائتمان البنكي من خلال نموذج لقياس درجة المخاطرة ثم الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر البنكية من خلال عرض الطرق التقليدية للقياس والطرق المتقدمة وأساليب إدارتها.

الفصل الثالث
الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (التنظير- الممارسة)

مقدمة:

تمثل عملية الإفصاح المحاسبي أحد الأهداف الرئيسية لإعداد القوائم المالية، واستمد أهميته من تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من معلومات القوائم المالية، نظرا لاعتماد المستثمرين والأطراف الخارجية على هذه المعلومات لكي يتخذوا قرارات استثمارية صحيحة. وكون الإفصاح المحاسبي أحد الأسس الرئيسية التي تستند عليه المبادئ المحاسبية، فلقد زاد الاهتمام بالإفصاح والشفافية في الجهاز البنكي، لأن الأطراف الخارجية ليس لديها سلطة الحصول على المعلومات من إدارة البنك مباشرة، لذلك فإن القصور في الشفافية والإفصاح ينتج عنه معلومات مضللة بالتقارير المالية مما يسبب قصورا في وظيفتها. ومع تزايد النمو الاقتصادي والتنافسية فإن مفهوم الشفافية والإفصاح هو أمر خلافي يتطلب توازنا بين المستوى المقبول لدى البنوك والمستوى المرغوب لدى المستخدمين الخارجيين لهذه التقارير، حيث رأى الكثير من المحللين افتقاد الشفافية التي تسببت كثيرا في الضعف المالي للبنوك وفي الأزمات المالية العالمية.

وأصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية عدة معايير تتعلق بالإفصاح ، وذلك لاكتساب المصداقية والشفافية في إعداد القوائم المالية. وبما أن للبنوك طبيعة خاصة من حيث الأنشطة التي تمارسها، والمخاطر التي تتعرض لها، فكان هناك معيار يتعلق بأنشطة البنوك. وأهم الاعتبارات التي أدت الى الحاجة لظهور هذا المعيار حاجة مستخدمي القوائم المالية في البنوك إلى معلومات موثوقة وملائمة وقابلة للمقارنة، ومعلومات تتعلق بدرجة السيولة والمخاطر المتعلقة بتقلب العملات وأسعار الفائدة والتغيير بأسعار السوق، وبالتالي فإن تطبيق المعايير المحاسبية في البنوك يعد مدخلا ضروريًا للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها البنوك وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال البنوك.

وبناء عليه، فعلى البنوك الالتزام بالشفافية والإفصاح والمعايير المحاسبية المحلية والدولية وعرض التقارير على مراجع مستقل وتقديمها في الوقت المناسب للمستفيدين، والالتزام بالإفصاح عن مخاطر في ضوء متطلبات بازل2، حيث كانت من أهم الدعائم التي ارتكزت عليها اللجنة لتحقيق أهدافها هي انضباط السوق والذي يعني الإفصاح العادل والشفافية

من قبل البنك عن هيكل رأس المال ونوعية المخاطرة وحجمها ومدى كفاية رأس ماله، مما يؤدي إلى تفعيل الإفصاح والشفافية وتجنب الكثير من المخاطر لاسيما المخاطر الائتمانية. حيث المخاطر الائتمانية المتسبب الرئيسي في التعثر المالي ثم الإفلاس، فإنه على البنوك العمل على الحد من تأثير المخاطر الائتمانية، حيث أنها لا يمكن تجنبها، ولكن يمكن تخفيف الخسائر المتسببة فيها عن طريق أتباع الأساليب العلمية والمنطقية في قياس هذه المخاطر والتحوط لها وفق تقديرات الخسائر المحتملة، والإفصاح الكافي للمعلومات عن تلك المخاطر الائتمانية حسبما يتفق مع المعايير المحاسبية والجهات الإشرافية واتفاقية لجنة بازل.

وسوف يقسم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: الإفصاح ودوره في إدراة المخاطر الائتمانية

أولا: الإفصاح المحاسبي في البنوك

ثانيا: مبادئ الإفصاح في إدارة مخاطر البنوك.

ثالثا: مبادئ اتفاقية بازل في الرقابة وإدارة المخاطر في البنوك.

المبحث الثاني: الناحية التطبيقية للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء المعايير المحاسبية

أولا: الإفصاح عن المخاطر في الجهاز البنكي.

ثانيا: الإفصاح عن مخاطر الائتمان.

ثالثا: الإفصاح عن مخاطر الائتمان كما ورد في المعايير المحاسبية الدولية والمصرية

رابعا: الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وفقا لمقررات لجنة بازل (٢) و(٣).

خامسا: الشفافية والإفصاح عن المخاطر الائتمانية وعلاقتهما بالثقة وأداء الربحية واستقرار البنك.

المبحث الأول
الافصاح ودوره في إدراة المخاطر الائتمانية

تمهيد

تعد المحاسبة وظيفة خدمية ووسيلة اتصال، لنظام المعلومات المتكامل الذي يكفل قياس وعرض الأحداث المالية وتحديد آثارها على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها بما يوفر المعلومات للأطراف الخارجية لمراقبة أدائها الاقتصادي. وعليه، فإن الإفصاح له وظيفة أساسية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية لكونها أداة قياس في المقام الأول، فيجب أن يشتمل الإفصاح على كافة المعلومات التي توضح حقيقة المركز المالي للمنشأة لمستخدمي القوائم المالية، وتراعي معايير المحاسبة الدولية طبيعة والخصوصية الشديدة لنشاط البنوك والمؤسسات المالية، لذا فقد أفردت معيارا خاصا عن الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة. حيث تكمن أهمية الإفصاح والشفافية في إطار انضباط السوق والرقابة البنكية. والتي تتيح للمستخدمين من تلك المعلومات لإجراء تقييم دقيق لوضع البنك المالي وأداءه **(Philip M. Linsley Philip J. Shrives, 2005).**

وسوف يتناول هذا المبحث النقاط الآتية:

أولا: الإفصاح المحاسبي في البنوك

ثانيا: مبادئ الإفصاح في إدارة مخاطر البنوك:

ثالثا: مبادئ اتفاقية بازل في الرقابة وإدارة المخاطر في البنوك.

أولا: الإفصاح المحاسبي في البنوك

١. مفهوم الإفصاح العام والشفافية:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة. حيث يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عنه لدى مراجعي الحسابات كما تختلف من وجهة نظر المستثمرين والمساهمين المستخدمين لها. **(نصر رمضان،٢٠١٣)**، حيث يأتي الإفصاح المحاسبي هو العامل رقم واحد بنسبة (٧١٪) للمستثمرين. والمزيد من الإفصاح يقلل من التباين في المعلومات بين تلك المعلومات السرية الداخلية والمعلومات الموضحة للمستثمرين، وتسهيل رصد أكثر كفاءة للمعلومات وكافية وضرورية للمشاركين في السوق. **(Rocco Huang)**، ويقصد بالإفصاح المحاسبي "كمية ونوعية البيانات والمعلومات المالية التي تحتاج للنشر عن الأعمال وأنشطة المنظمة وطريقة عرضها بصورة تراعي متطلبات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة ونشاط هذه المنظمات، وأيضاً يقصد بالإفصاح المحاسبي" وتوصيل نتائج القياس المحاسبي التي تم التوصل إليها إلى من يهمهم أمر المنشأة، وذلك باستخدام الأدوات المحاسبية المتمثلة في القوائم والتقارير المالية والمحاسبية الملائمة"، والأدوات المحاسبية تصبح ملائمة عندما يأخذ المحاسبون في الاعتبار عند إعدادهم القوائم والتقارير المالية والمحاسبية طبيعة نشاط المنشأة والمتطلبات القانونية للإفصاح المحاسبي. **(إبراهيم بركات، ٢٠٠٧)**

وتلعب الشفافية دورا هاما في تعزيز الجهود لتشجيع الممارسات السليمة للمخاطر وتعزيز الأسواق المالية. **(Kenneth Sullivan,2005)**، والشفافية تشير إلى نوعية وكمية المعلومات العامة حول المخاطر في البنك وتوقيت الإفصاح عنها، بما في ذلك القرارات والإجراءات السابقة والحالية وكذلك التي خطط لها البنك للمستقبل. وتعد الشفافية مسالة شديدة الحساسية من وجهة نظر البنوك التي تتمسك بموقف التكتم طالما أنها لا تواجه إلزاما قانونيا لكن ضغط العنصر الخارجي يزيد من أهمية الشفافية البنكية باعتبار أن البنوك من أكثر المؤسسات الاقتصادية انفتاحا على العالم الخارجي في تعاملاتها اليومية.**(Rogers, 2008 Matama)**، أما الفئات التي تهتم بالشفافية فتبدأ من مساهمي البنوك ومجالس الإدارة والمتعاملين الذين يطالبون بتوفير الشفافية التي تتعلق بمستوى أداء البنك ونمط توظيفه

ومعدلات سيولته للتأكد من سلامة مركزه المالي وإدارته لأموال المودعين إضافة إلى الأجهزة الرقابية للبنوك المركزية والبنوك الأجنبية ومنظمات التمويل الدولية. **(معتز برهان،٢٠١٠)**.

تستخلص الباحثة من التعريفات السابقة أن تعريف الإفصاح هو بث أو نقل أو عرض المعلومات من مصدرها إلى المستفيدين أو المستخدمين، وأيضا هو نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها. ويمكن أن يعرف أيضا على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم.

٢.مبادئ وأهداف الشفافية والإفصاح المحاسبي:

تعد مبادئ الشفافية والإفصاح أساس الجهاز البنكي وأمرا ملحا وجوهريا لأنها من صميم العمل البنكي إذ أن البنوك تتعامل بأموال المودعين وهي على اطلاع تام بأعمالهم لذلك فان تطبيق الشفافية والإفصاح عن البنوك هو جزء من نظام البنك نفسه، مما يستوجب على البنوك أن تطور أنظمة الحوكمة فيها من أجل بلورة إستراتيجياتها وآليات صنع القرار فيها بالكيفية والسرعة اللازمتين للتعامل مع العالم الخارجي **(معتز برهان، ٢٠١٠)**، والهدف من مبادئ الإفصاح هو تمكين المشاركين في السوق عموما وأصحاب حسابات الاستثمار على وجه الخصوص، من تقييم المعلومات الأساسية بشأن ما يلي: **(سامي يوسف،٢٠١١)**

- أنواع مؤسسات الخدمات المالية، بحيث ينطبق مع نطاق طريقة توحيد القوائم المالية التي يستخدمها أعضاء مجموعة مالية.
- هيكل رأس المال ونبذة عامة عن كفاية رأس المال.
- معالجة حسابات الاستثمار، بما في ذلك مخاطرها وعوائدها.
- إجراء إدارة المخاطر.
- التعرض لأنواع ومؤشرات المخاطر مع المستثمرين.
- السمات الرئيسة للضوابط العامة لإدارة المؤسسات البنكية.
- نطاق الإفصاحات للمخاطر والعوائد والمنتجات بطريقة مبسطة للمستخدمين.

مما سبق تستخلص الباحثة أن الشفافية هي اتاحة كل المعلومات، المواعيد المناسبة للإستيفادة منها عند الحصول عليها. ويمكن القول بأن الإفصاح يؤدي إلى الشفافية، والشفافية تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات لدى مختلف الأطراف والتقليل من المعلومات غير المتجانسة وغير المتماثلة. وتتلخص أهداف ومبادئ الإفصاح والشفافية في الوصول إلى حوكمة فعالة في البنوك وتوافر المعلومات والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وعلى رأسها المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة البنكية، ولعل أهمها الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للسياسة النقدية عموما ولكل البنوك خصوصا، مع ضرورة تحديد مسؤوليات الإدارة والتأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفاهيم الحوكمة والشفافية والإفصاح وضمان فاعلية دور المراقبين بالإضافة إلى ضرورة توافر الشفافية والإفصاح في أعمال البنك وأنشطة الإدارة.

٣. اتجاهات الإفصاح المحاسبي:

وضع البنك المركزي مجموعة متطلبات للإفصاح من أجل تشجيع انضباط السوق، والتي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم معلومات كفاية رأس المال، والتعرض للمخاطر، وعمليات تقييم المخاطر والمعاملات التجارية الرئيسية، لتوفير إطار الإفصاح الذي يعزز المقارنة. حيث يطلب من البنوك أيضا الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية بشأن الإفصاح عن السياسات، وقد حققت الإفصاح تعزيزها من خلال إعادة النظر في الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر في البنوك وتوسيع نطاق الإفصاحات التي يتعين اتخاذها في "ملاحظات على الحسابات". بالإضافة للجداول الزمنية المحددة المفصلة إلى الميزانية العمومية. **Disclosure (in Financial Statements -Notes to Accounts, 2014)**، ولابد من أن لكل شيء هدف، وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف في توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلامة فرض الإفصاح عن معلومات معينة وقد بينت دراسات سابقة بأنه يوجد اتجاهان في الإفصاح المحاسبي: **(بالعيد محمد، ٢٠١١)**

- **الاتجاه التقليدي في الإفصاح:** يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيهتم بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذالك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

- **الاتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح:** يهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون الواعدون والمحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم

تستخلص الباحثة أن الاتجاه التقليدي للإفصاح غير كاف وذلك لتعدد وتنوع الأطراف واحتياجاتها من المعلومات وكذلك نوعية وطبيعة المعلومات المفصح عنها للأطراف الخارجية إلا إنه من الملاحظ بأن التقارير والقوائم المالية غير كافية لتلبية احتياجات المستخدمين لهذه المعلومات وفي حاجة إلى تطويرها وزيادتها وبالتالي تتفق الباحثة مع الاتجاه المعاصر للإفصاح حيث أن كمية ونوعية المعلومات ملائمة لمتخذي القرار والإطراف الخارجية.

٤. أهمية الإفصاح المحاسبي للبنوك:

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. حيث تدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بشرط الجهة المعينة والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات. **(معتز برهان،٢٠١٠)**، حيث يعد الإفصاح المحاسبي أحد المعايير المحاسبية في جميع دول هذا العالم، هذا مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الإفصاح يختلف بحسب احتياجات مستخدمي القوائم المالية وخصائص الوحدات التي يتم الإفصاح عن أعمالها **(إبراهيم بركات،٢٠٠٧)**، تتبع أيضا أهمية الإفصاح المحاسبي للبنوك من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه على الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، وكذلك فإن الإفصاح في البنوك يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدي سلامة الوضع المالي للمصرف وعدم قيام البنوك بالإفصاح عن تقاريرها المالية وأدائها بالدرجة الكافية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية أحد الأسباب الرئيسية والهامة في حدوث صعوبات ومشاكل للعديد من اقتصاديات دول العالم **(سامي يوسف،٢٠١١)**، للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وسنذكر بعض أهميته في النقاط التالية: **(بالعيد محمد، ٢٠١١)**

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.
- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة. أو التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد وتقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات.
- توفير المعلومات اللازمة يساعد في تقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها.
- المعلومات المتوفرة في التقارير المالية تساعد المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال وتنمية حقوق المساهمين.
- يؤدي توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة إلى التقلبات في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة.

ثانيا: مبادئ الإفصاح في إدارة مخاطر البنوك:

إنه من أجل الحصول على معلومات ذات شفافية وجودة عالية يتمكن المستخدمون من خلالها من فهم ومقارنة مخاطر البنوك والمؤسسات المالية فإنه يتم إعداد الإفصاح عن إدارة المخاطر وفقا للمبادئ التالية: **(Communique on disclosures about risk management to be announced to public by banks, 2015)**

- يجب أن يكون الإفصاح واضحا.
- يجب على الإفصاحات أن تصف الأنشطة الرئيسية للبنك وجميع المخاطر الكبيرة بدعم من البيانات والمعلومات الأساسية ذات الصلة مع الرد المناسب من قبل الإدارة.
- يجب أن يوفر الإفصاح معلومات كافية من الناحيتين الكمية والنوعية عن العمليات والإجراءات لتحديد وقياس وإدارة تلك المخاطر في البنك.
- يجب أن يكون المنهج المتبع في الإفصاح مرنا بما فيه الكفاية ليعكس مدى تقييم الإدارة العليا ومجلس الإدارة الداخلي وإدارة المخاطر وإستراتيجية البنك، مما يساعد المستخدمين على فهم أفضل للبنك في تحمل المخاطر.

- يجب أن تكون الإفصاحات ذات مغزى للمستخدمين. ويجب أن تسلط الضوء على المخاطر الحالية والناشئة والأكثر أهمية للبنك وكيفية إدارة تلك المخاطر. وتجنب الإفصاحات التي لا تضيف قيمة لفهم المستخدمين أو لا توصل معلومات مفيدة. وعلاوة على ذلك، المعلومات التي لم تعد ذات معنى أو ذات الصلة يجب أن لا يتم الإفصاح عنها.
- يجب أن يكون الإفصاح متفقا مع مرور الوقت لتمكين الأطراف ذات الصلة لتحديد الاتجاهات في المخاطر على البنك في جميع الجوانب الهامة من أعمالها. بما في الإفصاح عن التقارير السابقة من حيث الإضافة أو الحذف أو التغييرات الهامة الأخرى الناجمة عن تطورات محددة أو مخاطر تنظيمية أو سوقية للبنك، وينبغي التوضيح والشرح.
- يجب وجود إفصاحات مقارنة للبنك توضح مستوى وشكل تقديم الإفصاحات، وتمكن الأطراف ذات العلاقة من مقارنات ذات مغزى، وتوضيح المقاييس الاحترازية والمخاطر وإدارة المخاطر.

ثالثا: مبادئ اتفاقية بازل في الرقابة وإدارة المخاطر في البنوك

قامت لجنة بازل بتحديد دور السلطة الرقابية باعتبارها الجهة المعنية مباشرة بمتابعة أعمال وأنشطة القطاع البنكي وقد أناطت بها مسئوليات عدة لتسهيل تطبيق قواعد الحوكمة وتكريس الشفافية والمساءلة والنزاهة في البنوك. حيث أصدرت لجنة بازل تقريرا عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام ١٩٩٩ ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام٢٠٠٥ وفي فبراير٢٠٠٦ أصدرت نسخة محدثة تتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك بعنوان: تعزيز حوكمة الشركات للمؤسسات البنكية وتتمثل في: **(عبد العال مصطفى،٢٠١٥)**

- **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دارية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفة المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وأن يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه البنك وان يقومون بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءات وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين

التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك وأن يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التي يجب إتباعها وبالبيئة التشريعية، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم وان تأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم.

- **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية وقيم ومعايير العمل آخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنوك ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير عن ممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية من أي إجراءات تأديبية أو غير مباشرة.
- **المبدأ الثالث:** يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وأن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.
- **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسئولون بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وأن تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة ووفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.
- **المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة البنوك وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك والإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة والداخلية لسلامة البنك في الأجل الطويل.

- **المبدأ السادس:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الأجل الطويل وأن ترتبط حوافر الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل.
- **المبدأ السابع:** تعد الشفافية ضرورة للحوكمة السليمة والفعالة وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح المشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على المعلومات الكافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدورية والسنوية ويكون ملائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة، ومن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والتعرض للمخاطر والموضوعية المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين.
- **المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة والتي يوفرها لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

تستخلص الباحثة أن الإفصاح المحاسبي في البنوك يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي فيه حيث حاجة البنوك إلى الوضوح والشفافية والمصداقية والثقة من حيث كمية ونوعية وتوقيت المعلومات الذي بدوره يعزز ويقوي نظام الرقابة الداخلية مما أدي إلى المبادئ التي وضعتها اتفاقية بازل للجهاز البنكي الذي يعزز مكانة البنك في السوق المالي والمنافسة والاستمرارية التي يزيد من العائد المتغير وفق أحوال الربح أو الخسارة حيث رأس المال عرضة للربح والخسارة حسب نتيجة الأعمال.

المبحث الثاني

الناحية التطبيقية للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء المعايير المحاسبية

تمهيد

أشار المعيار الخاص بالإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة إلى أن مستخدمي القوائم المالية للبنوك يحتاجون إلى معلومات مناسبة تساعد في تقييم أداء البنك ومركزه المالي، وتفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وأشارت حاجتهم إلى معلومات تساعد على تفهم السمات الخاصة بعمليات البنك بصورة أفضل. ولقد كانت معايير المحاسبة الدولية أكثر تحديداً حينما أشارت صراحة إلى أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون ببيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية البنك وكذا التي لا تظهر بالميزانية، ويهتمون بقدره البنك على الوفاء بالديون، وعليه فيجب الإفصاح عن أية مبالغ تجنب لمواجهة المخاطر البنكية العامة، وبطبيعة الحال فإن مخاطر الائتمان البنكي هي أهم المخاطر المتعلقة بالأصول على وجه الإطلاق، حيث يسيطر الائتمان البنكي على معظم أصول البنك كما سبق الإشارة إليه. وقد أكدت معايير المحاسبة الدولية أيضاً على أن الأمر قد يحتاج إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتناول أسس تحديد أعباء المخاطر البنكية العامة، والتي يعتبر أهمها مخاطر الائتمان البنكي، حيث يساهم الإفصاح عن هذا النشاط في رسم صورة واضحة وصادقة عن حقيقة نشاط الائتمان ومدي كفاءته وجودته، وسبل مواجهة مخاطره مالياً. **(إيهاب أبو خزانة،٢٠٠٧)**،

وسوف يتطرق هذا المبحث النقاط الآتية:

أولا: الإفصاح عن المخاطر في البنوك.

ثانيا: الإفصاح عن مخاطر الائتمان.

ثالثا: الإفصاح عن مخاطر الائتمان كما ورد في المعايير المحاسبية الدولية والمصرية.

رابعا: الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وفقا لمقررات لجنة بازل (٢) و(٣).

خامسا: الشفافية والإفصاح عن المخاطر الائتمانية وعلاقتهما بالثقة وأداء الربحية واستقرار البنك.

أولا: الإفصاح عن المخاطر في البنوك:

الإفصاح عن المخاطر هو مجموعة من البيانات والمعلومات المالية المفصح عنها التي تتناول تقديرات وأحكام المديرين، والاعتماد على السياسات القائمة مثل انخفاض القيمة، وتحوط المشتقات والأدوات المالية والاقتصادية والسياسية والمالية ومخاطر الإدارة، ومخاطر الرقابة الداخلية. حيث أن الإفصاح عن المخاطر هو جميع أنواع المعلومات والبيانات المالية المفصح عنها التي تتناول حالات عدم التأكد في الأعمال. ويعتمد منهج النظرية الاقتصادية على المصلحة الذاتية وتعظيم الربح من العوامل الاقتصادية. حيث يركز المنهج الاجتماعي والسياسي في العلاقات السياسية والاجتماعية التي تربط الشركة بأصحاب المصلحة في المجتمع لفهم دوافع الإفصاح عن المخاطر ولوضع فرضيات التعامل معها وتأثيرها على بعض خصائص الشركات وبالتالي الإفصاح عن المخاطر. **(Hichem Khlifa & Khaled Hussainey, 2014)**

إن زيادة الإفصاح عن المخاطر يساعد المشرفين على رصد أي مخاطر والتنبؤ بالمشاكل المحتملة، وبالتالي تكون البنوك أكثر فعالية، وأيضا وجود حافز لتحسين قدراتهم في إدارة المخاطر لأن البنك لن يرغب في أن ينظر إليه على أنه أقل شأنا من البنوك الأخرى. وهذا يرفع قدراتهم في إدارة المخاطر في القطاع البنكي، حيث يخلق بدوره مزيدا من الاستقرار في هذه الصناعة، ومن ثم مزيدا من الحد من المخاطر النظامية. والإفصاح في حد ذاته لن يخلق الشفافية عن المعلومات المفيدة"والمطلوبة إلا إذا توافرت الخصائص النوعية ذات أهمية جوهرية التي شأنها أن تسهم في الشفافية والتي أقرت لجنة بازل عليها وهي: التوقيت والشمولية، والموثوقية والملائمة وقابلية للمقارنة **(Philip M. Linsley Philip J. Shrives, 2005).**

وحيث كان الإفصاح المتزايد بحاجة لمنظمات توفر معلومات شاملة عن طبيعة ومدى تعرضها للمخاطر المالية. وكل هذا يرجع إلى طبيعة ديناميكية الأسواق المالية وتزايد استخدام وتطوير المزيد من الأدوات المالية المعقدة مثل الأدوات المالية المشتقة. وهناك زيادة في الطلب على معلومات عن المخاطر المالية وأنظمة إدارة المخاطر بسبب أزمات الأسواق المالية. حيث نشأت عدة أزمات في الأسواق المالية من مزيج من إدارة المخاطر الفقيرة وأدوات مالية معقدة مع مستويات منخفضة أو غير فعالة من الإفصاح، حيث أثارت هذه الحاجة إلى المعلومات المنشورة على طبيعة ومدى المخاطر المالية والطريقة التي واجهت المنظمة والتي تدار بها هذه المخاطر وطريقة الحد منها. **(Kenneth Sullivan, 2005)**

ثانيا: الإفصاح عن مخاطر الائتمان:

حيث أن أكبر قدر من الشفافية في أنشطة البنوك سوف يحفز إصدار قروض ذات نوعية أفضل، في ظل نظام الإفصاح الجديد، فإنه يتعين على البنوك إعداد تقارير مفصلة للقروض والمعلومات عن المقترض. ويفترض أن جمع المعلومات الشاملة والمتكررة وإعداد التقارير المطلوبة وفقا لمعايير جديدة سيؤدي إلى قدر أكبر من المعلومات الواردة والمتاحة للبنوك عند اتخاذ القرارات الائتمانية. وهذا بدوره سيعزز جهود البنوك في الفحص ومعايير الاكتتاب، مما يؤدي إلى ارتفاع جودة القروض النسبية لتلك التي صدرت في ظل نظام ما قبل الشفافية. وعلاوة على ذلك فأنها تساعد المستثمرين على التقييم الأدق لمخاطر محافظ القروض. وسوف تسمح للمستثمرين للمقارنة بين معايير الائتمان وأداء القروض إلى أوراق مالية عبر البنوك. **(Regina &Maria &Aytekin, 2015)**، حيث أن الإفصاحات المحددة لكل بنك تختلف من حيث النطاق والمحتوى وفقا لمستوى ونوع الأنشطة، وينبغي لجميع البنوك أن توفر ما يكفي من المعلومات في الوقت المناسب وبشكل مفصل وذلك حتى تسمح للمشاركين في السوق لوضع صورة كاملة ودقيقة عن المخاطر الائتمانية للبنك. وينبغي أن يكون إفصاح البنك بما يتفق مع معلومات البنك التي تولد وتستخدم قياسا داخليا وإدارة ومراقبة لمخاطر الائتمان. وذلك وفقا لاستمرار نظم المعلومات الإدارية لتطوير وتحسين التقارير المالية، ومدى الإفصاح عنها في توقيتها المناسب. وينبغي أن توفر إفصاحات أكثر تفصيلا في ستة مجالات في البنوك وهي كالتالي: **(Best Practices for Credit Risk Disclosure, 2000)**

١. السياسات والممارسات المحاسبية:

يجب الإفصاح عن المعلومات والسياسات والممارسات المحاسبية والأساليب المستخدمة في مخاطر الائتمان، وأن تتوفر معلومات بشأن السياسات والممارسات المحاسبية في كل منطقة ذات الصلة بالإقراض والتجارة والاستثمارات والسيولة وأنشطة إدارة التمويل وإدارة الأصول التي تنشأ منها مخاطر الائتمان، وتوفير المعلومات التى تشمل السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة في تحديد انخفاض قيمة مخاطر الائتمان. وينبغي أن يصف الإفصاح أي تغييرات في السياسة المحاسبية للسنوات السابقة.

٢. مخاطر الائتمان:

- يجب أن يوفر البنك معلومات حول مجموع مخاطر الائتمان، بما في ذلك المخاطر الناتجة عن الإقراض، والتجارة والاستثمار والسيولة وإدارة وتمويل وخارج ميزانية

عمومية الأنشطة والالتزامات التعاقدية والخسائر المتوقعة. والإفصاح عن أرصدة مخاطر الائتمان، بما في ذلك التعرض الحالي(كما في تاريخ التقرير المالي)، وعند الاقتضاء، التعرض المحتملة في المستقبل.(على سبيل المثال، تحت ١سنة، ١-٥ سنوات، ٥-١٠ سنوات، ١٠-٢٠ عاما، و٢٠ وعلى مدى سنوات)، وكذلك متوسط أرصدة للفترة. والتعرض المحتمل في المستقبل.

- يجب الإفصاح عن المعلومات حول مخاطر الائتمان حسب المناطق الجغرافية. وايضا الإفصاح عن تأثير تقنيات التخفيف من مخاطر الائتمان، بما في ذلك الضمانات، والتأمين على الائتمان واتفاقيات التسوية واجب النفاذ قانونا.
- الإفصاح عن المعلومات الكمية حول تأثير التعزيزات الائتمانية على التعرض الائتماني الخاص بهم. ويمكن أن تشمل هذه الإفصاحات القيمة الاسمية والسوقية للضمانات المقدمة.
- يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية عن كيفية استخدامه مشتقات الائتمان وغيرها من الصكوك التي يعيد توزيع مخاطر الائتمان.
- يجب على البنك الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية عن أنشطة التوريق لها، يجب أن تكشف عن معلومات نوعية وكمية عن هذه الأنشطة. وتتضمن هذه المعلومات إستراتيجية البنك وأهداف أنشطة التوريق به وكمية وأنواع الأصول المورقة. وعن أداء تلك الأصول المورقة.

٣.الإفصاح عن القروض ومخصصاتها:

يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معلومات دقيقة عن القروض ومخصصاتها للتمكن من الحكم على أداء البنك ومركزه المالي والمخاطر التي يحتمل أن يتعرض لها البنك وعلى ذلك فانه من الضروري أن يفصح البنك عن القروض: يجب الإفصاح عن العناصر التالية:(**محمد رزق، ٢٠١١**)

- قيمة القروض التي مضى موعد استحقاقها والقروض الرديئة مقسمة حسب القطاعات المختلفة، والقروض التي لم يحتسب فوائد عليها عند إعداد المركز المالي، والأساس المستخدم لحساب القيمة الدفترية لتلك القروض والقروض غير القابلة للتحصيل التي تم الاعتراف بها كمصروف خلال الفترة، والقروض التي تم إعدامها وتم الاعتراف بها كمصروف خلال الفترة.

- طبيعة مبالغ التعهدات بمنح تسهيلات ائتمانية غير قابلة للإلغاء بإدارة البنك دون التعرض لمخاطر تحمل جزاءات أو مصروفات كبيرة، والمبالغ المحصلة من قروض سبق إعدامها في فترات سابقة.
- **الإفصاح عن المخصصات: حيث يجب الإفصاح عن العناصر التالية:**
  - وصف الأساليب المتبعة لتكوين المخصصات الخاصة والعامة.
  - الرصيد الإجمالي لمخصص خسائر القروض في تاريخ المركز المالي وتفاصيل حركاته والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة.
  - إجمالي مخصص القروض المشكوك فيها في تاريخ قائمة المركز المالي وتسوية التغيرات في المخصصات للقروض الرديئة.
  - وصف نوع المخصص والرصيد الافتتاحي والختامي للمخصصات.
  - تفاصيل المبالغ المحملة على حساب المخصص لإعدام الديون.
  - قيمة المصروفات المحملة خلال الفترة لمواجهة الخسائر الناتجة عن القروض ومبلغ المخصص المكون لها في تاريخ قائمة المركز المالي والمتعلقة بالأطراف ذوى العلاقة.
  - الديون المعدومة المتخذة تجاه المخصصات خلال الفترة والمسترد منها.
  - المبالغ المخصصة جانبا للخسائر المحتملة خلال الفترة وأي تعديلات على المخصصات (على سبيل المثال، اختلافات سعر الصرف).

٤. إدارة مخاطر الائتمان:

- يجب الإفصاح عن المعلومات النوعية حول طبيعة المخاطر الائتمانية وكيف تنشأ.
- يجب توفير تقارير كافية حول مخاطر الائتمان ليتمكن مستخدمي البيانات المالية من فهمها وما هي مخاطر الائتمان والأنشطة التجارية التي تنتج عنها.
- يجب الإفصاح عن معلومات الإدارة وهيكل وتنظيم وظيفة إدارة المخاطر الائتمانية. والمعلومات التي تصف بنيتها، وفصل الواجبات، واللجان، وكيف ينبغي على الإدارة أن تعالج على وجه التحديد وظيفة مراجعة القروض والضوابط الداخلية ذات الصلة.

- يجب وضع هذه الافصاحات في سياق الهيكل العام للبنك لإدارة المخاطر، وينبغي مناقشة التغييرات في هيكل من الإفصاحات الفترة السابقة.
- يجب الإفصاح عن المعلومات النوعية لسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان وسيطرتها.
- يجب الإفصاح عن معلومات حول استراتيجياتها وأهدافها، والممارسات في مجال إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر الائتمان.
- ينبغي أن تشمل هذه الإفصاح عن الطرق المستخدمة للحد من أو التحكم في مخاطر الائتمان الشاملة، حدود المخاطر، (على سبيل المثال: الضمان (المقابل))، قبل التسوية، والتسوية، والأساليب المستخدمة لتقييم مخاطر الائتمان على حد سواء المقابل الفردي وأساس المحفظة، بما في ذلك وصف نظام التصنيف الائتماني الداخلي، والآليات المستخدمة لخفض و/أو تخفيف مخاطر الائتمان، مثل الضمانات والعهود، واتفاقات الإنهاء المبكر.
- ينبغي توضيح الممارسات وإجراءات لتقييم مدى كفاية مخصصات خسائر الائتمان.
- وينبغي الإفصاح عن الجدارة الائتمانية المستخدمة ونماذج قياس مخاطر الائتمان للمحفظة. والمعلومات الكمية والنوعية حول نماذج قياس مخاطر الائتمان المستخدمة، بما في ذلك معايير نموذج (على سبيل المثال، وعقد الفترة، فترة المراقبة، فاصل الثقة، وما إلى ذلك)، والأداء مع مرور الوقت، والتحقق من صحة النموذج واختبار قابلية المقارنة للمعلومات.
- تطوير أدوات وتقنيات إدارة مخاطر الائتمان المبتكرة والتي لا تزال تتطور وبعض البنوك تقوم حاليا باستخدام أدوات إدارة المخاطر الائتمانية الجديدة مثل المشتقات الائتمانية. كما يتم تطوير الممارسات والأدوات اللازمة لإدارة مخاطر الائتمان الجديدة، يتعين على البنوك تقديم معلومات كمية ونوعية عن هذه الممارسات والأدوات الجديدة. بالنسبة لتلك البنوك التي تستخدم حاليا هذه الصكوك المبتكرة، وينبغي أن يتضمن الإفصاح المعلومات التالية:
  - مناقشة كيفية استخدام الأدوات، بما في ذلك الإستراتيجية والأهداف.
  - المبالغ الاسمية والقيمة العادلة للأدوات.

- كمية مخاطر الائتمان.
- التوزيع حسب نوع الصك (على سبيل المثال، بلغ مجموع تبادل المقابل، مقايضة العجز عن سداد الائتمان، أو غيرها من المشتقات الائتمانية).
- حيث يتم تسجيل الصكوك (أي التداول مقابل كتاب البنكي).

٥.جودة الائتمان:

- يجب أن تتوفر معلومات موجزة حول عملية التصنيف الائتماني الداخلية، وشرح كيفية تصنيفه. ويجوز للبنك الإفصاح عن المعلومات حول مخاطر الائتمان على أساس التقديرات الخارجية. ولن يكون من المتوقع أن تفصح عن المعلومات السرية للبنوك.
- يجب الإفصاح عن إجمالي مخاطر الائتمان لكل فئة من فئات الأصول، ويجب الإفصاح عن هذه حسب الفئات، (مثال ذلك: مخصصات خسائر القروض)، وعن تسوية التغيرات في مخصصات انخفاض القيمة الائتمانية.
- يجب أن يفصح عن مخاطر الائتمان التي تراكمت فائدتها أو النقدية التعاقدية الأخرى تدفقات وفقا لشروط الاتفاق الأصلي. ومخاطر الائتمان حيث توقف استحقاق الفائدة أو غيره من التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لتدهور في نوعية الائتمان. وينبغي لهذه الإفصاحات أن توفر تفصيل لنوع تعرض الخطر الائتماني، ومقدار التعرض وتأثيرها على بيان الدخل.
- يجب الإفصاح عن المعلومات موجزة ومجمعة حول المخاطر الائتمانية التي تم إعادة هيكلتها خلال العام وخلال هذه الفترة. وينبغي أن تتضمن هذه المعلومات ما تبقى من قروض إعادة هيكلتها، وحجم النشاط الذي أعيد هيكلته، وتأثير الترتيبات الائتمانية إعادة هيكلتها على البدلات والأرباح الحالية والمستقبلية، بما في ذلك القروض، المشتقات المالية وغيرها من الأنشطة داخل وخارج الميزانية العمومية. إذا كان من المتوقع السداد الكامل، وإعادة هيكلة الائتمان لا يلزم أن يتم الإفصاح عنها بعد أداءه لفترة معقولة وفقا للشروط المعدلة.

٦. الأرباح:

يجب الإفصاح عن الإيرادات وصافي الأرباح والعائد على الأصول من أجل تقييم واف بالأداء المالي للبنك، وعلى وجه التحديد، ما هو نسبة مكسب التعرض لمخاطر الائتمان، وينبغي على البنك أن يقدم بيان الأرباح شامل ومفصل، بما في ذلك تفصيل الدخل والنفقات للفترة. وينبغي أن تتضمن تفاصيل إضافية:

- إيرادات الفوائد والمصاريف حسب نوع نشاط الإقراض، والتوزيع الجغرافي وجودة الائتمان.
- معلومات موجزة عن تأثير أنشطة التحوط على الإيرادات والمصروفات.
- تأثير الدخل من عمليات التوريق.

تستخلص الباحثة مما سبق أن الإفصاحات المحددة التي ينبغي أن تشمل التقارير العامة في بنوك لتعزيز الشفافية من المخاطر الائتمانية على المعلومات والبنود الآتية:

- معلومات مفصلة عن مخاطر الائتمان للمقترضين (هوية المقترض، ونوع ومقدار القرض).
- معلومات مفصلة عن أي مخصصات خسائر الائتمان حاليا و في الفترات السابقة.
- معلومات مفصلة عن القروض وإعادة هيكلتها والتي تم منحها في ظروف الخاصة.
- يتم جمع هذه المعلومات وتحليلها لتقييم حالة وأداء ومخاطر كلا من (البنوك الفردية، والنظام البنكي، أو قطاعات معينة من الاقتصاد).

وترى أن توفير أنظمة التقارير الرقابية للكشف المبكر عن المخاطر الائتمانية تكون من خلال المراجعة الخارجية، أو الزيادة الإشرافية، وتمكين المشرفين من اتخاذ إجراءات فورية قبل أن تصبح مشاكل أكثر خطورة. وتستخدم هذه المعلومات جنبا إلى جنب مع الإفصاحات العامة والتقارير الإشرافية العادية للحصول على صورة أكثر شمولا لأنشطة البنك. حيث إن إفصاحات مخاطر الائتمان تساعد في الحصول على تقدير واضح للقيمة الحقيقية التي تنطوي عليها عقود بعض الأصول، وكيف يمكن التخفيف من هذه المخاطر والسيطرة عليها.

ثالثا: الإفصاح عن مخاطر الائتمان كما ورد في المعايير المحاسبية الدولية والمصرية:

١. الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء معايير المحاسبة الدولية:

أ- تحليل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) "تم إلغاؤه في تعديلات المعايير لعام٢٠١٥"

أشار المعيار الدولي رقم (٣٠) على ضرورة أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية للبنوك شاملا بدرجة كافية وملائمة لمقابلة احتياجات المستخدمين من تلك المعلومات المالية وقد أكد المعيار على حاجة مستخدمي المعلومات المالية إلى معرفة المطلوبات الاحتمالية والتعهدات غير القابلة للإلغاء بالنسبة للبنك لما لها من تأثيرات ومخاطر محتملة على البنك وقدرته على الوفاء بتعهداته ولما قد ينشا عنها من خسائر. وأكد المعيار أيضا وبشكل واضح على أن تواريخ استحقاق تلك الموجودات والمطلوبات وتعتبر من أهم العوامل الأساسية في مجال تحديد مدى سيولة البنك، ويشير المعيار إلى توفير معلومات تساعد على قياس السيولة فينبغي على البنك الإفصاح كحد أدنى عن تحليل الأصول والالتزامات وتكون مبوبة جدوليا في شكل مجموعات مناسبة وفقا لتواريخ استحقاقها. ونص المعيار على أن عملية تقييم مستخدمي البيانات المالية لسيولة البنك إنما تتم في حقيقة الأمر من واقع الإفصاح الكافي والملائم عن تواريخ استحقاقات مجموعة الموجودات والمطلوبات مع الأخذ في الحسبان الممارسات العملية في القطاع البنكي بما في ذلك مدى توافر مصادر الأموال للبنوك. حيث اهتم المعيار الدولي رقم (٣٠) بالإفصاح عن المخاطر البنكية من خلال ثلاث فقرات أو بنود أساسية (البند ٥٠، البند ٥١، البند ٥٢) كالتالي: **(رمضان عبد الحميد،٢٠١٥)**

- **وفقا للبند رقم (٥٠):** ينبغي الإفصاح بطريقة مستقلة عن أي مبالغ يتم تجنبها لمواجهة المخاطر البنكية بصفة عامة بما في ذلك الخسائر المستقبلية أو أي مخاطر غير منظورة ومطلوبات احتمالية، باعتبارها تجنيبا أو تخصيصا للأرباح المحتجزة. كما أنه في حالة التخفيض ولا تدخل مبالغ التخفيض في تحديد صافي ربح أو خسارة عن الفترة أي لتدرج في قائمة الدخل.
- **وفقا للبند رقم (٥١):** قد تتطلب الظروف أو القوانين المحلية أن تسمح للبنك بتجنيب مبالغ لمواجهة كل من المخاطر البنكية العامة، بما في ذلك الخسائر المستقبلية أو المخاطر الأخرى غير المنظورة بخلاف ما يتم تحميله لمقابلة الخسائر عن القروض والسلفيات مخاطر الائتمان، وكذلك تجنيب مبالغ لمقابلة المطلوبات الاحتمالية. وفي مثل هذه الحالات

فإن تلك المبالغ المجنبة لمواجهة المخاطر البنكية والمطلوبات الاحتمالية لا ينبغي الاعتراف بها كمخصصات بل يتم الاعتراف بها باعتبارها تجنيبا أو تخصيصا للأرباح المحتجزة ويعتبر مثل هذا الإجراء ضروريا لتجنيب المبالغة في تقدير المطلوبات أو تخفيض الموجودات بأقل مما يجب أو عدم إظهار مبالغ مستحقة أو مخصصات، الأمر الذي يوفر فرصة لتحريف محتويات قائمة الدخل والتلاعب في صافي الربح والمركز المالي.

- **وفقا للبند رقم (٥٢):** لا يمكن لقائمة **الدخل** أن تقدم معلومات ملائمة وموثوق فيها عن أداء البنك إذا تضمنت نتيجة نشاط الفترة تأثيرات وأثار المبالغ التي لم يفصح عنها والتي يتم تجنيبها لمقابلة المخاطر البنكية العامة أو المطلوبات الاحتمالية أو أي تخفيضات في تلك المبالغ لم يتم الإفصاح عنها. وبالمثل فإن قائمة المركز المالي لا يمكن أن تقدم معلومات ملائمة وموثوق فيها بشان الوضع المالي للبنك إذا تضمنت ألتزامات مبالغ في تقديرها أو أصول بأقل من قيمتها أو أي مبالغ مستحقة أو مخصصات لم يفصح عنها.

ب- المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) "ويقابله المعيار المصري رقم (٢٦)"

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ توفير الخسائر الناجمة عن الأحداث التي يمكن تحديدها في تاريخ الميزانية العمومية. قد لا يتم تضمين الخسائر الناجمة عن أحداث مستقبلية مثل الإغلاق المتوقع للمصنع أو خفض التصنيف المتوقع. حيث أن تطوير معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ هو إزالة أو تخفيف الخلافات لمتطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة. وينبغي وضع معايير الولايات المتحدة منها المحاسبة على القروض غير المنظورة والمحاسبة من قبل الدائنين لانخفاض قيمة القرض تنقص على أن مخصصات خسائر القروض عند المستوى غير كافية ولكن ليست مفرطة لتغطية الخسائر المتوقعة المتعلقة تحديدها للقروض وكذلك خسائر الائتمان المحتملة الكامنة في ما تبقى من محفظة القروض التي تم تكبدها من تاريخ الميزانية العمومية. مؤخرا قد استولت محاسبة خسائر القروض اهتماما كبيرا بسبب الأزمة المالية العالمية، وخاصة من قبل المنظمين البنوك وواضعي المعايير. وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية المحاسبة خسائر القروض كمشروع مستقل على جدول أعمالها. حيث قواعد المحاسبة تشدد من تقليل إدارة الأرباح المحاسبية. ومع ذلك، فإن الانخفاض في التقدير يتفاوت بين الأنظمة التنظيمية/الإشرافية وهياكل الملكية. و بما أن البنوك لا تزال توفر إلى حد ما عن الخسائر المتوقعة خلال الأوقات الجيدة في الأنظمة الرقابية (**رمضان عبد الحميد، ٢٠١٥**)، وتطبيق

معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ يمثل التحول من الخسارة الجزئية المتوقعة في منهج مبادئ المحاسبة المقبولة عموما إلى منهج الخسارة التي تكبدتها. والتي تسمى انتكاسات في الاستحقاقات السابقة للخسائر المتوقعة. **(GGünther Gebhardt & Zoltan Novotny-Farkas, 2010)**، ويتطلب بعض الإفصاحات وهي: **(رحاب إبراهيم، ٢٠١٤)**

- ضرورة الإفصاح عن أساليب القيمة العادلة للأصول المالية والخصوم بشكل منفصل.
- ضرورة الإفصاح عن الخسائر والدفع المسبق وسعر الفائدة.
- ضرورة الإفصاح عن المخاطر وكيفية إدارتها.
- ضرورة الإفصاح عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية والإفصاح عن الافتراضات المستخدمة في القيمة العادلة.
- ضرورة الإفصاح عن الخسائر والمكاسب من إلغاء الأصول المالية المعدة للبيع بقيمتها العادلة عن صافي الربح والخسارة بشكل منفصل.

٢.في ضوء معايير إعداد التقارير المالية:

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معايير المحاسبة الدولية وإصدار المعايير الدولية للتقرير المالي بهدف تطبيق نطاق البدائل المحاسبية من ناحية، والتقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من ناحية أخري.**(رمضان عبد الحميد،٢٠١٥)**، حيث يتم إعداد التقارير المالية للسنوات المقبلة للمهتمين وإدارة المنظمة حيث أنهم بحاجة إلى تحسين نوعية إفصاحات مخاطر الائتمان الخاصة بهم. وهذا يمكن أن يكون وذلك من خلال: **(IAASA, Review of the quality of selected debt and fund issuers' fair value and risk disclosures, 2010)**

- تقديم شرح مفصل عن طبيعة المخاطر الائتمانية الناتجة عن التعرض لكل فئة من الأدوات المالية.
- تعزيز نوعية الإفصاح على صعيد السياسات والعمليات للشركة لإدارة مخاطر الائتمان بطريقة موجزة بحث أن يعطي المزيد من التفاصيل، على أن تستكمل مع البيانات الكمية لتوضيح التطبيق العملي للسياسات.
- توفير البيانات حول نوعية الائتمان للأصول المالية بما في ذلك الأدوات المالية أو تقديم تفسير لماذا على عدم الإفصاح. إن التعرض لمخاطر الائتمان من الاستثمارات

وتقديم تفسيرات لأسباب التغييرات في مخاطر الائتمان خلال الفترة الحالية وليس مجرد استنساخ إفصاحات مخاطر الائتمان من العام الماضي حيث هذا غير مناسبة لظروف.

ويمكن القول أن هذه المعايير تمس بصورة أساسية البنوك، وأن المعالجات المحاسبية بها تنصب على جزء كبير من المخاطر التي تحتوى عليها ممارسات وأنشطة البنوك فيما يتعلق بالمشتقات والأدوات المالية والأصول والالتزامات و البنود خارج الميزانية ومن هذه المعايير: **(رمضان عبد الحميد،٢٠١٥)**

أ- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) (الأدوات المالية- الإفصاح) "ويقابله المعيار المصري رقم (٤٠)":

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار السابع لإعداد التقارير المالية بهدف تحسين مستويات الإفصاح. ويستهدف هذا المعيار إلزام كافة الكيانات الاقتصادية الإفصاح عن البيانات المالية بشكل كاف وملائم لتمكين المستخدمين من التعرف على أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي والأداء وطبيعة المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها في تاريخ إعداد القوائم المالية وكيفية إدارة البنك لتلك المخاطر موضحا السياسات والأهداف والإجراءات وتقدير كمي لمدى المخاطر التي يتعرض لها البنك بناء على المعلومات الداخلية المتاحة للإدارة. **(محمد سليم، بشار الرواشدة، ٢٠٠٤)**.

ووفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ فإن المخاطر التي تنشا من الأدوات المالية تنتمي إلى ثلاث فئات هي (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق) والتي تنتج من التقلبات الشديدة في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار السلع ويمكن قياس هذه المخاطر لغرض الإفصاح المحاسبي باستخدام معلومات محاسبية أو باستخدام مقاييس إحصائية تعتمد على نظرية الاحتمالات لتوقع حدوث المخاطر في المستقبل ومن هذه المقاييس تحليل الحساسية ونموذج القيمة المعرضة للمخاطر. ولتحقيق منفعة محتوى معلومات التقارير المالية في ظل تطبيق معيار رقم ٧ فيما يتعلق بجودة الإفصاح عن مخاطر الائتمان حيث يمكن توفير قوائم مالية ذات محتوى معلوماتي مرتفع يتعلق بملائمة المعلومات من الناحية الائتمانية وتعبر الملاءة الائتمانية عن القدرة النسبية لمقاييس المخاطر المحاسبية في تفسير احتمالات التصنيف الائتماني الذي يتم الحصول عليه من مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية مثل مؤسسة ستاندرد انديور. وان يكون هناك زيادة في الملائمة الائتمانية في حالة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لبعض المقاييس المحاسبية ومنها تغطية الفوائد وقد توصل إلى أن القوائم المالية

التي تعتبر مصدر هام للمعلومات تتحسن جودتها نتيجة الشفافية المرتفعة، حيث أن أهمية المعلومات في عملية التصنيف الائتماني توضح أن الجودة المنخفضة للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان. **(سماسم كامل، ٢٠١٢)**، ويتطلب المعيار التقارير الدولي رقم ٧ بعض الافصاحات منها: **(A practical guide to IFRS 7 For investment managers and investment, private equity and real estate funds, 2010)**

- يتطلب الإفصاح حول المخاطر الائتمانية من قبل فئة الأدوات المالية. وتشمل المعلومات عن جودة الائتمان من الأصول المالية مع مخاطر الائتمان. الفقرة ٣٦
- تتطلب الإفصاح حول الاستثمارات وتحليل عمر الأصول المالية التي مر تاريخ استحقاقها في تاريخ التقرير. حيث أن إدارة الصناديق الاستثمارية تراقب فقط الأصول المالية عندما تكون متأخرة أكثر من شهر واحد. الفقرة ٣٧(أ)
- يتطلب الإفصاح عن المخاطر التي تستند إلى المعلومات المقدمة من موظفي الإدارة العليا، وأيضا بعض المتطلبات الإفصاحات الدنيا. الفقرة ٣٤ (أ)
- توفير البيانات المالية لمستخدمي المعلومات عن تلك الأصول المالية التي من المرجح أن تصبح قيمة ولمساعدة المستخدمين على تقدير مستوى خسائر انخفاض القيمة في المستقبل. الفقرة٣٧ (أ)

ب- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) (الأدوات المالية):

يعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ معيارا جديدا يهتم بالمحاسبة عن الأدوات المالية من حيث تصنيف وقياس الأصول المالية، حيث يوفر ضوابط موضوعية لقياس الأصول المالية في ضوء الاختيار بين أسلوبي القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة (المستنفذة) لتقليل مشاكل عدم التطابق المحاسبي، وتحسين قدرة المستخدمين على فهم وتحليل التقارير المالية، وحسن تقييم المبالغ والتوقيتات والشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية. قد ركز المعيار بشأن قياس الأصول المالية على استخدام نموذج أو أسلوب القيمة العادلة كما وردت بمعيار القيمة العادلة (IFRS13): **(رمضان عبد الحميد، ٢٠١٥)**

- التركيز على أسلوب القيمة العادلة لتقييم الأصول المالية للبنك، حيث يرى أن أسلوب القيمة القمة العادلة يعد أكثر الأساليب موضوعية لتقيين تأثير الأحداث الاقتصادية الحالية

على البنك، فضلا عن إن وجود طريقة واحدة لقياس كافة الأصول المالية يعزز الانسجام في التقييم والعرض والإفصاح.

- الأصول المالية للبنك التي لا يناسبها أسلوب القيمة العالة لقياسها نتيجة لصعوبة الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة لهذه الأصول مثل الأصول المالية المتاحة للبيع أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو التي لا تدار على أساس القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل.
- سمح المعيار باستخدام المنهج المختلط لقياس وتقييم الأصول المالية للبنك، حيث يتم تصنيف أصول البنك إلى فئتين واستخدام الأسلوب المناسب لقياس كل فئة بهدف توفير معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية.
- لم يقدم المعيار أي إشارة بشأن تحديد وقياس مكونات حساب نسبة السيولة ونسبة التمويل المستقر، ومن ثم ترك المجال للسياسات والتقديرات المحاسبية المختلفة.
- ركز المعيار على ضرورة الإفصاح عن المخاطر بصفة عامة ومخاطر الائتمان المتوقعة بصفة خاصة مع الاهتمام بتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة هذه المخاطر.

مما سبق تستخلص الباحثة أن المعايير الدولية التي أعدت لانضباط التقارير المالية ومنع الممارسات غير الشرعية من خلال إدارة المخاطر وتحسين الجودة والنزاهة في إعداد التقارير المالية. حيث ازدياد الطلب على ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية لضمان الحصول على تقارير وقوائم مالية وعلى درجة عالية من الجودة والنزاهة خاصة بعد أن صدرت تقارير من قبل بعض الشركات التي اتصفت فيما بينها عدم المشروعية والغش في القوائم المالية. وأن العديد من معايير المحاسبة لها نتائج وأثار اقتصادية كبيرة. حيث تؤثر التقارير المالية على مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادي وعليه فإن الممارسات المحاسبية التي تنتج قد تؤثر على سعر أسهمها وعلى قيمتها الاسمية. ومن هنا يتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة ودور المراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة. ومن هنا عند إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية يجب مراعاة عدة نقاط أهمها:

- مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد التقارير والقوائم المالية.

- وضع إجراءات صارمة وجزائية بالنسبة للشركات التي تقدم قوائم مالية مضللة.
- الإفصاح عن أية بيانات ومعلومات مطلوبة في المعايير الدولية ولا تظهر في القوائم المالية إلا أن نشرها يعتبر ضروريا لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم المحتويات القوائم المالية.

رابعا: الإفصاح عن المخاطر وفقا لمقررات لجنة بازل (٢) و(٣)

١. الإفصاح عن المخاطر وفقا لمقررات لجنة بازل (٢):

تطلبت مقررات بازل(٢) ضرورة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية لكل البنوك، ويكون الإفصاح كالتالي: (**هشام عواد، ٢٠١٢**)

- **إفصاح نوعي:** يتم الإفصاح عن كيف يتم تحديد انتهاء مواعيد السداد، وكيف يتم تحديد القروض الضعيفة، ووصف للأساليب المتبعة لمسموحات قروض بعينها ومسموحات المخاطر الائتمانية عموما، ووصف للطرق الإحصائية، وأخيرا سياسة البنك لإدارة المخاطر الائتمانية.
- **إفصاح كمي:** يتم الإفصاح عن القيمة المعرضة لمخاطر الفشل في السداد وفقا للتوزيع الجغرافي أو للصناعة أو وفقا لفترات الاستحقاق كل مقسم حسب الأنواع الرئيسية للتعرض الائتماني (مثلا قروض، وبنود خارج الميزانية ليست مشتقات، ومشتقات، وأوراق مالية... وغيرها)، وقد تطلبت الدعامة الثالثة إفصاح عن المسموحات الخاصة والعامة والمصروفات المتعلقة بالمسموحات مع الإفصاح عن تسوية التغيرات في المسموحات للقروض الضعيفة.

٢. الإفصاح عن المخاطر وفقا لمقررات لجنة بازل (٣):

أوضحت الدعامة الثالثة لمقررات بازل (٣) أن انضباط السوق يتحقق من خلال الإفصاح عن عمليات تقييم مخاطر البنك وكفاية رأسماله، وقد أوضحت لجنة بازل أن الاهتمام بإفصاح البنوك يرجع إلى القوى القانونية للمشرفين على البنوك وخطورة النقص في الإفصاح المحاسبي. ولقد أكدت اللجنة على ضرورة أن تشرح البنوك أوجه الخلاف بين الإفصاح المحاسبي والإفصاح وفقا لمتطلبات الجهات الإشرافية. وأوضحت اللجنة كذلك أن البيانات المنشورة كتقارير إضافية تخضع لمراجعة المراجع الخارجي، وأن الإدارة تكون مسئولة عن دقة البيانات المنشورة على شبكة الإنترنت، ما لم ينص على خلاف ذلك وفقا للمعايير المحاسبية

ومعايير المراجعة. وقد حددت اللجنة عدة معايير للقائمين على إدارة البنك لتحديد ما يمكن الإفصاح عنه من بيانات على النحو التالي: **(هشام عواد، ٢٠١٢)**

- **الأهمية النسبية:** يقرر البنك أي المعلومات تكون هامة عند اتخاذا المستخدمين لقراراتهم.
- **الدورية:** يكون الإفصاح المحاسبي نصف سنوي فيما عدا الإفصاح النوعي الذي يوفر ملخصا عن أهداف وسياسات المخاطر والتعريفات، وينشر في التقرير السنوي.
- **الملكية والمعلومات السرية:** في حالات استثنائية قد يكون الإفصاح المحاسبي عن بنود معينة يمس ملكية البنك (مثل البرمجيات المستخدمة أو سرية العملاء) ففي تلك الحالات يتم الإفصاح عن الموضوع بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن مقررات لجنة بازل(٣) أكدت على ضرورة استخدام أسلوب القيمة السوقية فقط لقياس وتقييم الأصول المالية للبنك وقدمت مقاييس موضوعية لقياس تلك الأصول وقد حظيت بقبول على مستوى البنك والسلطات الرقابية والإشرافية ومؤسسات التصنيف الدولي. **(رمضان عبد الحميد ،٢٠١٥)**

مما سبق تستخلص الباحثة أن مقررات اتفاقية بازل (٢) و(٣) لم تختلف كثيرا عن ما ورد بالمعايير الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية(٣٠) و(٣٩) و(٧) و(٩) في طريقة وعرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك. حيث لم تفرق المعايير الدولية بين البنوك كبيرة الحجم أو الصغيرة ولا بين البنوك الحكومية والبنوك الخاصة ولكن طالبت مقررات اتفاقية بازل التي تقر أن البنوك الكبيرة النشطة عالميا ذات المخاطر الأكثر حساسية في أسواق رأس المال أن تفصح عن الشريحة الأولى لرأس المال ومجموع نسب كفاية رأس المال ومكوناتها على أساس ربع سنوي. وأيضا فإنه إذا كان الإفصاح المحاسبي عن المخاطر أو أي مفردات أخرى عرضة للتغيير السريع فيجب أن يفصح عنها البنك على أساس ربع سنوي.

خامسا: الشفافية والإفصاح عن المخاطر الائتمانية وعلاقتهما بالثقة وأداء الربحية واستقرار البنك:

إن الشفافية والإفصاح واحدة من القنوات الأساسية التي يمكن بموجبها أن تؤثر التقارير المالية للبنوك على استقرار الجهاز البنكي من خلال زيادة المعلومات المتاحة للجمهور حول تعرض البنوك إلى الظروف الاقتصادية الحقيقة. **(Viralv, Acharya & Stepheng, Ryan, 2016)**، وأن الشفافية والإفصاح والثقة، تشكل جزءا لا يتجزأ من حوكمة الشركات، والتي بدورها يمكن أن توفر تحسن الأداء والاستقرار المالي في الجهاز البنكي. حيث أن الأداء

المالي الحاضر والمحتمل هو مؤشر للاستثمار. وتشير استطلاعات الرأي أن المستثمرين من المؤسسات يدفعون بقدر ٢٨٪ أو أكثر في أسهم الشركات التي تحكمها أنظمة جيدة في الأسواق الناشئة. والغالبية العظمى من المستثمرين على استعداد لدفع ٢٠٪ مع الممارسات متفوقة لحوكمة الشركات. **(Matama Rogers, 2008)**، وكذلك بالبنوك فالمستثمرين على استعداد استمرار أموالهم في بنوك مستقرة وذات تنافسية عالية.

ويفترض أن قيمة القروض والمخصصات المعلن عنها في التقارير المقدمة لإدارة البنك تختلف عن القيمة المعلنة في القوائم المالية التي يستخدمها المستثمرون. أي أن إدارة البنك تعمل على تكوين احتياطي سري عن طريق مخصص خسائر القروض وبالتالي يكون هناك شك في صحة الأرقام الواردة في هذه القوائم مما يفقد الثقة في التقارير وفي البنك مما يؤدي إلى سحب الاستثمارات منه بدلا من جذب استثمارات جديدة، وهذا هو رد فعل سوق المال والمساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين تجاه قيمة مخصص خسائر القروض والقيمة السوقية لأسم البنك. فإن المستثمرين يكونوا على استعداد لدفع ثمن مرتفع لشراء أسهم البنك إذا كانت الخسائر المعلنة قليلة وبالعكس يقومون ببيع الأسهم حتى ولو بأقل من السعر الذي اشتروه به لتفادي الخسائر في المستقبل. فإن الإفصاح عن القروض ومخصصاتها تساعد المستثمر على: **(حسناء عطية، ٢٠٠٦)**

١- تقييم أداء إدارة البنك.

٢- التنبؤ بربحيته.

٣- التنبؤ بمدى قدرته على الوفاء بالتزاماته.

حيث تعتبر مخصصات خسائر القروض بندا مهما لإعداد التقارير المالية للبنك بشكل عام، وأجريت مؤخرا دراسات حول كيفية تأثير التقارير المالية في استقرار البنك. حيث يمكن للبنوك أن تسجيل مخصصات كافية لخسائر القروض خلال الأوقات الاقتصادية الجيدة، وبالتالي يسجل البنك مخصصات كبيرة خلال فترات الركود. وهذا يترتب عليه تقليل رأس المال التنظيمي للبنوك. فلابد من وجود إطار فعال للإفصاح عن المخاطر الائتمانية مبني على سياسات رقابية حاسمة تضمن تنفيذه، بحيث يجبر البنك على الإفصاح عن حقيقة القروض (المنتظمة وغير المنتظمة) ومخصصاتها مما يزيد الثقة بين البنك وعملائه من ناحية وبين البنك والجهات الرقابية من جهة أخرى، لأن مخصص خسائر القروض تؤثر على صافي دخل البنك فيكون الإفصاح عنه له تأثير على قرارات المستثمرين، بالإضافة إلى أن تطوير الإفصاح

في القوائم المالية للبنوك التجارية يزيد من فهم واستفادة مستخدمي هذه القوائم وتصحيح العمليات الائتمانية وتخفيض القروض المتعثرة وزيادة الثقة في البنك وإدارته مما يجذب استثمارات جديدة وقدرة تنافسية أعلى.

ومن خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة وجدت الباحثة أن العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول هما الأكثر استخداما على نطاق واسع لقياس كفاءة الأرباح أو الأداء الاقتصادي في المؤسسات المالية. وقامت الباحثة بدراسة متغيرات ("القروض المتعثرة"، "نسبة القروض المتعثرة"، و"مخصص خسائر القروض"، و"نسبة السيولة"، و"نسبة كفاية رأس المال"، و"الرافعة المالية"، و"حجم البنك")، وتأثير هذه المتغيرات وعلاقتها بأداء الربحية والتي تقاس عن طريق المؤشرات الآتية: ("العائد على حقوق المساهمين"، "والعائد على الأصول").

حيث مؤشرات أداء الربحية: هي مؤشرات تقيس قدرة البنوك على تحمل المخاطر و/أو زيادة رؤوس أموالها، فهي تشير إلى القدرة التنافسية للبنوك وقياس نوعية الإدارة. ويرجع ذلك إلى عناصر مخاطر الائتمان وتأثيرها على صافي الربح. لأن ربحية البنوك التجارية تعتبر أمرا حاسما، والائتمان هو أكثر الأنشطة المترتب عليها الربح، لذلك يعتبر قياس المخاطر الائتمانية والإفصاح عنها يكون من خلال القروض المتعثرة ومخصص خسائر (اضمحلال) الائتمان.

وسوف تتطرق الباحثة إلى مناقشة محددات الربحية وهما المؤشران: (العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول)، حيث يشير إلى نظرية تفسر سلوك تقديرات المديرين للإفصاح عن مخاطر الائتمان مما يترتب عليه معلومات عن الأسهم في السوق للبنك لتجنب أي خفض للقيمة من أسهمها لأن قيمة السهم تترتب على الأرباح المحققة للبنك حيث أن القروض المتعثرة والمخصص خسائر القروض تعتبر من العوامل الرئيسة لقياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية ولكن معظم الدراسات وجدت أن المديرين يستخدمون مخصص خسائر القروض لأغراض مختلفة مثل إدارة الأرباح دراسة (خمس، ٢٠١٦)، ويتم استخدام نسبة مخصص خسائر القروض للتعرف على مستوى توقعات مديري البنوك حول جودة الأصول في القطاع البنكي. حيث عندما يزيد مخصص خسائر القروض ذلك يؤثر على نوعية الأصول بالانخفاض والعكس بالعكس والافتراض الأساسي وراء اختيار نسبة مخصصات (اضمحلال) خسائر القروض هو أن مديري البنوك تعكس إيمانهم نحو جودة أصول البنك. **(Million, Matewos, and Sujata, 2015)**، حيث أكدت بعض الدراسات إلى أن البنوك عالية

الربحية يوجد لديها حافز أكبر للإشارة إلى جودة أدائها وقدرتها على إدارة المخاطر الائتمانية بنجاح.

حيث أن المديرين يميلون لتوصيل المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية بصورة حسنة لتحسين صورة البنك وزيادة الحافز، لذلك، فإن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بشفافية يساهم في عرض الموقف المالي الحقيقي للبنك بصورة واقعية للمستثمرين فيساهم في اتخاذ المستثمرين قرار صحيح بشأن الاستثمار في البنك من عدمه. فالأداء المالي الجيد، والإفصاح عن المخاطر الائتمانية يقلل من عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، وله تأثير إيجابي على أسهم البنك، ضمان المستثمرين بشأن توقعات البنك ولتجنب التأثير السلبي الناتجة عن المخاطر الائتمانية في المستقبل. وكان من الدراسات السابقة التي هذه دعمت الفكرة **(Fredrick, Ogilo, 2012)** و**(Indiael Kaaya1, Dickson Pastory, 2013)**، وغيرهم من الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها في الدراسات السابقة في الإطار العام للدراسة.

وفيما يلي سوف يتم عرض المؤشرات أداء الربحية واساليب قياس مخاطر الائتمان وهى كتالي:

- **مؤشرات أداء الربحية:**

أ- **معدل العائد على حقوق المساهمين:** يستخدم هذا المعدل لقياس كفاءة الأرباح المستقبلية للبنوك. ويتم قياسه عن طريق (صافي الربح إلى مجموع حقوق المساهمين).

ب- **معدل العائد على الأصول:** معدل دوران الأصول يوفر للمحللين الماليين مقياسا لتقييم "الأصول" يستخدم كمقياس ربحية البنوك. ويتم قياسه عن طريق (صافي الدخل إلى إجمالي الأصول).

- **أساليب قياس مخاطر الائتمان:**

  - **القروض المتعثرة:** يعتبر واحدا من أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية وجودة القروض في البنك. وانخفاض هذه النسبة تعني مؤشر أفضل لجودة الأصول والقروض، وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان. ويتم قياسها عن طريق (القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض).

- **مخصصات (اضمحلال) خسائر القروض:** هو مخصص يتم من خلاله حماية أموال المودعين ضد الخسارة غير المتوقعة. ويتم قياسها عن طريق (مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض).
- **نسبة كفاية رأس المال:** تشير هذه النسبة إلي الحد الأدنى لاستيعاب مستوى معقول من الخسائر قبل الإعسار وقبل فقد أموال المودعين وتطبيق الحد الأدنى من هذه النسبة يهدف إلى تعزيز الاستقرار وكفاءة النظام المالي للحكم على جودة الأصول وإدارة مخاطر الائتمان. وزيادة هذه النسبة تحسن من الملاءة المالية للبنك ثم قدرته على استيعاب خسائر القروض وبالتالي قوة البنك. ويتم قياسها عن طريق (رأس المال واحتياطاته إلى إجمالي الأصول).
- **نسبة السيولة:** تشير الي قدرة البنوك على رد الودائع عن الطلب واستعداده لتلبية طلبات القروض. حيث عندما تكون البنوك أكثر سيولة، يمكن أن يقل خطر الإعسار فيها. ويتم قياسها عن طريق(نسبة القروض إلى الودائع).
- **الرافعة المالية:** تشير إلى معرفة المستثمرين والدائنين قدرات البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة وطويلة الأجل. والبنوك التي تتميز بنسبة عالية من الرافعة المالية تميل إلى أن تكون أكثر خطورة ومضاربة. ويتم قياسها عن طريق (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول).
- **حجم البنك:** يعتبر واحد من أهم المتغيرات التي تؤثر على الإفصاح من أجل توفير مصداقية متفوقة على تقاريرها المالية. كوسيلة للحفاظ على شرعيتها وسمعتها وتوفير مزايا تنافسية ويتم قياسها عن طريق (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنوك).

خلاصة الفصل الثالث

تناولت الباحثة في المبحث الأول من هذا الفصل بالدراسة والتحليل من خلال هذا الفصل تعريف الإفصاح وأنواعه فقد تضمن هذا الجزء تعريف الإفصاح مفهومه، مبادئه، اتجاهاته، أنواعه، أهميته، معايير المعلومات المفصح عنها، مقوماته وضوابطه وأهميته في البنوك. وخلصت الباحثة إلى أن الإفصاح عن المخاطر البنكية هو عبارة عن إظهار وعرض كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية والقوائم الثانوية ودون تبني وجهة نظر معينة وبعيدا عن التحيز لطرف معين، وأن الشفافية هي توافر المعلومات التي تكون ذات أهمية، وموثوق بها وتصدر في مواعيدها وبشكل يتيح للأطراف الخارجية والمستفيدين منها الحصول عليها. ويمكن أن تؤدي تلك الشفافية إلى حيث ترجع نتيجة الإفصاح الذي يؤدي إلى الشفافية والشفافية تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات لدي مختلف الإطراف والتقليل من المعلومات غير المتجانسة ومن عدم التأكد في الأسواق المالية.كما توصلت الباحثة من خلال الدراسات إلى أنه يوجد اتجاهان للإفصاح المحاسبي هما (الاتجاه التقليدي والاتجاه المعاصر) حيث أن الاتجاه التقليدي للإفصاح غير كاف و ذلك لتعدد وتنوع الأطراف واحتياجاتها من المعلومات وكذلك نوعية وطبيعة المعلومات المفصح عنها للأطراف الخارجية وأيضا هي غير كافية لتلبية احتياجات المستخدمين لهذه المعلومات وفي حاجة إلى تطويرها وزيادتها، وأن الاتجاه المعاصر للإفصاح يوفر المعلومات الكمية والنوعية الملائمة لمتخذي القرار والأطراف الخارجية. وقد تطرقت الباحثة إلى تصنيف أنواع الإفصاح المحاسبي، وخلصت الباحثة إلى أنه في كل نوع من هذه الأنواع تختلف المعلومات المطلوب الإفصاح عنها من حيث الكم والكيف والتوقيت عن المعلومات المطلوب إنتاجها ويختلف من بيئة لآخري بل يختلف في البيئة الواحدة من وقت لأخر وحسب احتياجات المستخدمين للمعلومات والبيانات وحسب الوقت الملائم واستخدامها في اتخاذ القرار. ومبادئ الإفصاحات العامة للمخاطر وتقييمها وكيفية إدارة مخاطرها

وقد تناولت الباحثة في المبحث الثاني من هذا الفصل بالدراسة والتحليل الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأهمية الإفصاح عن مخاطر الأداة المالية، وتناولت الباحثة معايير المحاسبة الدولية ومقررات لجنة بازل (٢) و(٣) في االبنوك. ومن خلال المعايير الدولية تبين أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وبينت أهمية الكثير من المعاملات التي يتعين الإفصاح عنها في القوائم المالية حيث تهدف هذه المعايير إلى تحقيق التوحيد والتنسيق في القوائم المالية لمساعدة كل الأطراف. مع مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة، ووجد أن مقررات اتفاقية بازل (٢) و(٣) لم تخلف كثيرا عن ما ورد بالمعايير الدولية (٣٠) و(٣٩) في طريقة وعرض وإفصاح عن المخاطر بصفة عامة ومخاطر الائتمان بصفة خاصة الائتمانية في القوائم المالية للبنوك. وفي نهاية المبحث تم عرض مؤشرات الإطار المقترح للقياس في الجزء التطبيقي.

الفصل الرابع

جودة التقارير المالية (المفهوم – أساليب القياس)

مقـــدمـــة

تعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام (المحاسبة) والموصل الأساسي للمعلومات، حيث تختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، واختلاف مفهوم المستخدم النهائي لمعلوماتها، كما أنها يجب أن تفصح عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة. لذلك ألزمت كل الأعراف المحاسبية المتبعة ومعايير المحاسبة المحلية والدولية معدي القوائم المالية بتوفير حد أدنى معين من المعلومات المطلوب الإعلان عنها (الإفصاح)، وتوصيلها بشكل دقيق إلى مستخدميها وكيفية عرضها وتنظيمها (العرض)، حتى يسهل استخدامها، وبالتالي الوصول إلى قرار سليم وفي الوقت المناسب ودون حرمان أي مستخدم من أية فرصة بسبب عدم معرفة لأي معلومات يجب إعلامه بها. **(فايز زهدي، ٢٠٠٥)**

وتقارير المحاسبة هي المصدر لمعلومات المستثمرين في البنوك وغيرها من أصحاب المصلحة. حيث أن البنوك تمتلك بعض الأصول المادية ولابد أن تكون واضحة للمستثمرين التي تمكنهم من التنبؤ بأداء البنك وجودة الأرقام المحاسبية. حيث أن أرقام الأرباح وحدها ليست كافية لتقييم البنوك، والعمل الرئيسي منها هو تحمل المخاطر وتوفير السيولة. و يستطيع البنك تضخيم الربح من خلال تقديم المزيد من هذه الخدمات، فبالتالي الربحية وحدها لا تمنح المستثمرين صورة كاملة عن أداء البنك، حتى يتم تقييم المخاطر للبنك شامل والإفصاح عنها. **(Rocco Huang)**

تدخل جودة المعلومات المالية ضمن أهداف حوكمة الشركات خاصة في مجال الإفصاح والشفافية المالية. وتعبر جودة الأرباح عن جودة التقارير المالية كما أنها حظيت باهتمام كبير من قبل المستثمرين والمنظمات المهنية والباحثين والممارسين خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة بصفة عامة وانهيار بعض الشركات بصفة خاصة. ويمكن تحقيق هذه الجودة من خلال ضرورة تحقيق جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركة والالتزام بالمعايير المحاسبية. كما تعتمد جودة التقارير المالية علي الجودة الشاملة لكل مراحل عملية التقارير المالية. حيث وجود ظاهرة إدارة الأرباح سوف يقلل من الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، كما أنه يؤدي إلي نوع من التضليل أو الالتباس مما يؤثر على مصداقية

المعلومات المحاسبية مما تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة. وتحد من ممارسات إدارة الأرباح. يعتمد دور المحاسبة في تحقيق حوكمة الشركات حيث يعتمد هذا الدور في جوهره علي التقارير المالية التي تمثل أداة مهمة لتفعيل آليات الحوكمة.**(سعيد توفيق،٢٠١٣)**

حيث أن الدراسات الحديثة توسعت في دراسة جودة التقارير المالية فلم تعد تقتصر دراسة جودة التقارير المالية فقط على الجوانب الفنية للتقارير المالية والمتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث ذهبت إلى دراسة ما تحتويه هذه التقارير من مفردات متعلقة بنتيجة أعمال الجهاز البنكي والتي يتم بناء عليها تقييم أداء البنك، ولاسيما أن من أهم هذه المفردات صافي الدخل، وصافي التدفق النقدي التشغيلي.

وسوف يتطرق هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: ماهية جودة التقارير المالية:

أولا:القوائم والتقارير المالية: مفهومها ومحتوياتها وأهدافها ومستخدميها.

ثانيا: جودة التقارير المالية: مفهومها وخصائصها النوعية ومعاييرها والعوامل المؤثرة عليها.

ثالثا: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: الدوافع والأهداف.

رابعا: الحوكمة في البنوك.

المبحث الثاني:أساليب قياس التقارير المالية:

أولا: طرق قياس جودة التقارير المالية:

ثانيا: تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي جودة التقارير المالية.

رابعا:جودة التقارير المالية وعلاقتها بجودة الأرباح.

المبحث الأول
ماهية جودة التقارير المالية

تمهيـــد

تعتبر التقارير المالية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية تعرف بمدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير المالية وفقا للقواعد والمعايير المنظمة لذلك بغرض توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناء علي قاعدة معلوماتية موضوعية فيقبلون أو يحجمون عن تبادل الأوراق المالية. لذلك فإن الإفصاح في التقارير المالية هي عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلي المستثمرين مما يسهل عملية تقييم أداء البنوك والمفاضلة بينها بهدف الاستثمار فيها.

وسوف يتناول هذا المبحث النقاط الآتية:

أولا: القوائم والتقارير المالية: مفهومها ومحتوياتها وأهدافها ومستخدميها.

ثانيا:جودة التقارير المالية: مفهومها وخصائصها النوعية ومعاييرها والعوامل المؤثرة عليها.

ثالثا: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: الدوافع والأهداف.

رابعا: الحوكمة في البنوك.

أولا: التقارير المالية: مفهومها ومحتوياتها و أهدافها ومستخدميها

١. مفهوم القوائم والتقارير المالية:

إن المنتج النهائي للمحاسبة هو عبارة عن مجموعة من التقارير والقوائم المالية التي تعدها إدارة المنشأة لصالح أطراف متعددة داخل وخارج المنشأة، وعليه فإن المحاسبة تنطلق من تحديد الوظائف الرئيسية لهذه القوائم والتقارير، وقد تؤثر وتتأثر بذلك أطراف عدة بإعداد هذه التقارير والقوائم المالية، حيث يلزم تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية.**(فايز زهدي، ٢٠٠٥)**، وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية القوائم المالية بأنها "عبارة عن إعادة عرض مالي منظم للموقف المالي والعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وغالباً ما تكون سنة

واحدة". وقد عرف مجلس مَعايير المُحاسبة المالية القوائم المالية بأنها "مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة"، فالقوائم المالية هي عبارة عن نظام للمعلومات المحاسبية يتم توصيلها للأطراف الخارجية عن المشروع، ولقد حددت الهيئة أربع قوائم مالية مترابطة ومتكاملة يتوجب على جميع الوحدات المحاسبية إعدادها دوريا إن المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية عبارة عن مجموعة من القوائم المالية. **(فايز زهدي،٢٠٠٥)**

حيث تمثل القوائم المالية للمنشأة عرضاً هيكلياً ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها. وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المـــالية مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية. (المعيار المصري الأول (فقرة٧))، وتصنف التغيرات المشار إليها على الوجه الآتي: **(مرازقة صالح، ٢٠١٢)**

- الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.
- التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم وحقوق رأس المال.
- التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.
- إعداد قوائم مالية وتقارير دورية عن أصول المشروع وخصومه وحقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية معينة وصافي الدخل وأجزاءه والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

والتقارير المالية: هي القوائم المالية بالإضافة إلي كثير من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا توجد في القوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمنشأة والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلا، كما تحتوي التقارير المالية أيضا علي تقرير مجلس الإدارة التنفيذية وتقرير مراقب الحسابات. حيث أن القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسئولية مراجع خارجي مستقل (مراقب حسابات) بخلاف محتويات التقارير المالية الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة وتحت مسئوليتها. **(محمد سامي، ٢٠١٥)**

مما سبق تستخلص الباحثة أن التقارير المالية ليست قاصرة على القوائم المالية فقط بل هي مفهوم أشمل من القوائم المالية حيث تشمل القوائم المالية وكل الأشكال الأخرى للاتصالات والمتعلقة بتقديم المعلومات المحاسبية مثل التقارير السنوية، وأن التقارير المالية هي قوائم ذات أغراض عامة في طريقة عرض المعلومات والبيانات التي يمكن لها تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين (الفئات الداخلية والخارجية) والذين لديهم السلطة مع مراعاة اختلاف الحاجات من المعلومات المحاسبية.

٢. محتويات التقارير المالية:

تشكل التقارير المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتتضمن المعلومات المالية وغير المالية، وحيث أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة آخري وتعمل على تحقيق أهداف النظام من خلال الإجراءات المقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بأفضل جودة لمتخذين القرار.**(ماجد إسماعيل، ٢٠٠٩)**، وسوف يوضح الشكل رقم (٤-١) محتويات التقارير المالية.

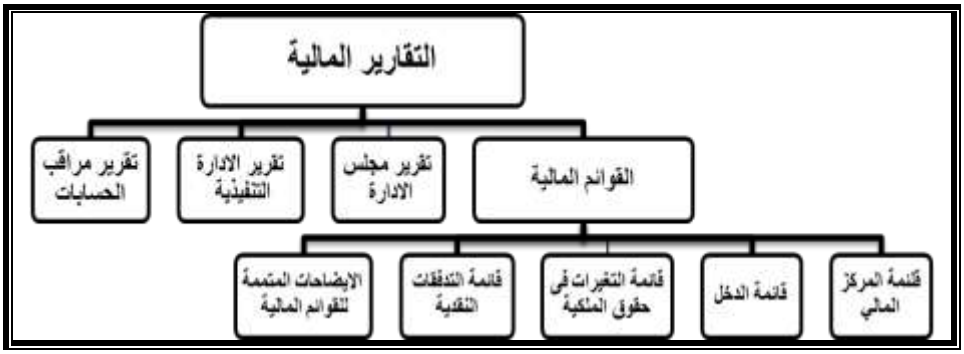

شكل رقم (٤-١): محتويات التقارير المالية

المصدر: إعداد الباحثة.

- **قائمة المركز المالي:** هي قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة، والتزاماتها لدائنها، وحق الملاك في صافي أصول المنشأة، حيث يتمثل المركز المالي للمنشأة في ما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية، وتعد هذه القائمة بعد إعداد الحسابات الختامية

ومعرفة صافي نتيجة النشاط من ربح أو خسارة، وهي تتضمن جميع الحسابات التي لم تزل مفتوحة في الحسابات الختامية أي التي لم تقفل بعد. **(فايز زهدي، ٢٠٠٥)**

- **قائمة الدخل:** هي القائمة التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحيةأو خسارة المنشأة، وذلك لأن قياس الدخل في المحاسبة هو انعكاس للعديد من الافتراضات والمبادئ (المعايير) التي وضعها المحاسبون على مدى العقود الماضية مثل افتراض الدورية ومبدأ الاعتراف بالإيراد، ومبدأ المقابلة، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة.
- **قائمة التغير في حقوق الملكية:** هي حلقة الوصل بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، تهدف قائمة التغير في حقوق الملكية إلى تقديم معلومات مفيدة عن مصادر التغير في عناصر المركز المالي. حيث تنبع أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية من الإفصاح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة، لذلك فإن قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من أنواع قوائم التدفقات.
- **قائمة التدفقات النقدية:** هي عرض الملخص التفصيلي لكلٍ من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الدورة المالية والغرض الرئيسي منها هو توفير المعلومات الملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين، وغيرهم في تحليلهم للتدفقات النقدية، وتبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة الأرباح المحتجزة، بصورة مختزلة جداً، لذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى:
  - تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية في المستقبل.
  - تقييم قدرة المنشأة على سداد الديون ومدى توفير السيولة اللازمة لذلك.
  - تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمنشأة.

- **الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:** تعتبر الإيضاحات المتممة جزء لا يتجزأ من للقوائم المالية وتتمثل هذه الإيضاحات مجموعة من الملاحظات المرفقة أو الجداول المفصلة أو المساعدة والتي غالبا ما تتضمن الإشارة إلي الالتزامات المحتملة والمؤكدة أو طرق التقويم والسياسات المحاسبية المتبعة والعقود التجارية والتعهدات والأحداث اللاحقة أو التالية علي تاريخ الميزانية. **(محمد سامي، ٢٠١٥)**، ويجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ما يلي:(المعيار المصري الأول (الفقرة١٠٣))
  - عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة.
  - البيانات الواجب الإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والتي لم يتم عرضها في صلب الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.
  - البيانات الإضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية إلا أنها قد تكون لازمة لتفهم أي من هذه القوائم.
- **تقرير مجلس الإدارة:** قد يحتوي خطاب مجلس الإدارة إلي المساهمين بعض المعلومات الإضافية المفيدة لمستخدمي القوائم المالية مثل:
  - الأحداث غير المالية والتغييرات في المناخ الاقتصادي التوقعات الخاصة بالوضع الاقتصادي وبمستقبل الصناعة واثر ذلك علي مستقبل المنشاة.
  - خطط النمو خلال الفترة وتطورها وأثرها علي الفترات التالية.
  - الموازنة الرأسمالية من حيث مقدارها وأهدافها وأثرها المرتقب في التوسعات سواء في النشاط أو الإنتاج.
  - التغييرات في سياسات الشركة وفي أساليب الإنتاج وتقنياته.
  - التغييرات في المراكز الإدارية العليا في المنشأة.
- حيث إن تقرير مجلس الإدارة بالشكل السابق لا يحتوي علي المعلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من جانب المحلل المالي أو المستثمرين والدائنين وغيرهم، كما إن المعلومات الواردة به لا تخضع لمراجعة مراقب الحسابات ومع ذلك فقد يحتوي التقرير علي بعض

المعلومات التكميلية الأخرى التي قد يحتاج إليها المستفيدون من متخذي القرارات. **(محمد سامي، ٢٠١٥)**

- **تقرير الإدارة التنفيذية:** هو تقرير تقوم الإدارة بإعداده بحيث يتضمن معلومات أكثر تفصيلا عن تقرير مجلس الإدارة مثل:
  - معلومات عن الأصول والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة المالية.
  - معلومات عن الالتزامات وحقوق الملكية.
  - معلومات عن التعاقدات الجديدة والتوسعات المرتقبة.
  - معلومات عن توزيعات الأرباح.
  - معلومات عن العاملين وتكلفة الرعاية الاجتماعية والخدمات المقدمة من الشركة للعاملين.
  - معلومات عن علاقة المنشاة بالمجتمع والتكاليف الاجتماعية إن وجدت.
  - يعتبر تقرير الإدارة التنفيذية تقرير إلزامي في العديد من الدول والتي من أبرزها المملكة المتحدة.
- **تقرير مراقب الحسابات:** يعتبر تقرير المراجع أحد مصادر المعلومات الهامة. فالمراجع شخص مهني يقوم بالفحص المستقل للبيانات المحاسبية المقدمة بواسطة المنشاة. وإذا ما توصل المراجع إلي قناعة بأن القوائم المالية للمنشاة تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي في تاريخ إعدادها وعن نتائج الأعمال والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في التاريخ نفسه، فانه يقوم بإصدار رأي غير متحفظ أو ايجابي. ولا شك أن تقرير مراقب الحسابات الايجابي أو غير المتحفظ يعتبر دليلا علي صدق المعلومات الواردة بالقوائم المالية وعدالتها مما يؤدي في النهاية إلي اطمئنان المحلل المالي إلي استخدام هذه المعلومات لغرض التحليل المالي.

مما سبق تستخلص الباحثة أن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية يتم إعدادها على أساس الاستحقاق وهو أساس مقبول في المعايير الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية، أما قائمة التدفقات النقدية فيتم إعدادها استناداً إلى فكرة الأساس النقدي.

٣. أهداف التقارير المالية:

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. وتتلخص الأهداف الأساسية للقوائم والتقارير المالية في: **(فايز زهدي،٢٠٠٥)**

- توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
- توفر البيانات المالية لمساعدة المستثمرين والدائنين في إتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحهم تجاه المنشأة.
- توفير البيانات اللازمة لتقدير صافي التدفقات النقدية المتوقعة من حيث قيمتها وتوقيت حدوثها في ظل عدم التأكد المحيطة بها.
- تحديد ممتلكات المنشأة (الأصول)، وما عليها من حقوق أو التزامات سواء لأصاحبها (حقوق الملكية (أو للآخرين) الخصوم).
- توفير البيانات اللازمة عن نشاط المنشأة ومقدرتها الكسبية.
- بيان مصادر أموال المنشأة وأوجه أستخدامها وما طرأ عليهما من تغيرات خلال فترة مالية معينة.
- تظهر القوائم المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

٤. مستخدمي التقارير المالية:

الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية. حيث من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها: **(ماجد إسماعيل، ٢٠٠٩)**

- طبيعة المستخدم
- الهدف والغاية من إستخدام المعلومات المحاسبية.
- نوع المعلومات المحاسبية ومستوي جودتها وكميتها.
- التوقيت والسليم المناسب للمعلومات المحاسبية.

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل: طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار. حيث قسم مستخدمو المعلومات المالية إلى فئات داخلية وفئات خارجية، **الفئات الداخلية** حيث تشمل الإدارة والمديرين العاملين في المنشأة، وتميل التقارير الداخلية إلى تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن تلك المتاحة للاستخدام بواسطة الأطراف الخارجية، **الفئات الخارجية** حيث تشمل كل هؤلاء الأفراد الذين لهم أو تتوافر لديهم النية بأن يكون لهم مصلحة اقتصادية مباشرة في منشآت الأعمال وكذلك أولئك الذين لهم مصلحة غير مباشرة لأنهم يؤثرون على هؤلاء الأفراد ذوي المصلحة المباشرة أو يمثلونهم، ويشمل هؤلاء المستخدمون كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين والدائنين المحتملين والعاملين، والعملاء والمحللين والمستشارين الماليين والسماسرة والمؤمن لديهم وبورصات الأوراق المالية والمحامين والاقتصاديين والسلطات الضريبية والسلطات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية وأجهزة التقارير والاتحادات والنقابات العمالية والباحثين في مجال الأعمال. **(فايز زهدي، ٢٠٠٥)**

تستخلص الباحثة أن أهداف التقارير المالية من الممكن أن تتلخص في مجموعة نقاط هي:

١- تقديم وتوصيل المعلومات اللازمة لإحتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات الهامة.

٢- توفير المعلومات المتصلة بأصول والتزامات الشركة، والأحداث وآثار التي طرأت عليهما.

٣- توفير معلومات سهلة الفهم تساعد المستخدمين من معرفة مكانة الشركة بين الشركات المنافسة.

٤- توفير المعلومات المتعلقة بالسيولة التي تساعد المستثمرون والدائنون من معرفة قدرة الشركة على سداد الفوائد والتوزيعات التي تؤثر على الأسعار السوقية لأسهم الشركة وسنداتها.

ثانيا: جودة التقارير المالية: مفهومها وخصائصها ومعاييرها وقياسها والعوامل المؤثرة عليها

١. مفهوم الجودة في التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإطراف الخارجية وإدارة المنشأة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.(**ماجد إسماعيل، ٢٠٠٩**)، حيث أن جودة التقارير المالية تلعب دورا مهما في الحد من تباين المعلومات بين البنك والمستثمرين، وبالتالي تحسين أداء رأس المال. **(Karthik Balakrishnan, 2009)**

وتعددت مفاهيم الجودة في مجال التقارير المالية من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين المختصين فقد عرفها الاتحاد الدولي للمحللين الماليين على أنها "الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب"، في حين ترى اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأن الجودة تعني "مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها"، في حين يرى(الشيرازي) أن الجودة هي "مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية كي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها" و يرى (خليل) أن الجودة هي "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة".(**رشا حمادة، ٢٠١٤**)، وتبين أن نوعية التقارير تؤثر على قدرة وكالات التصنيف لتقييم مخاطر الائتمان بسبب إمكانية الوصول إلى المعلومات السرية. وهذا أمر مهم لأن العديد من الفئات تعتمد على وكالات التصنيف لتكون قادرة على التمييز الدقيق والتواصل لمخاطر الائتمان، ويتأثر قدرتها في ذلك عن طريق جودة التقارير.**(Brian Akins, 2011)**

تستخلص الباحثة من التعريفات السابقة إن جودة التقارير المالية تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين. وتعتبر الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة، مما يمكن المستثمرون من اتخاذ القرارات.

٢. الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

إن الغرض من التقارير المالية هو إمداد متخذي القرارات بالمعلومات المفيدة وعندما تتم الاختيارات المحاسبية بواسطة الأفراد أو جهات وضع المعايير، يجب أن تتم هذه الاختيارات على أساس صلاحية تلك المعلومات لعملية اتخاذ القرار، ومن هنا يجب أن تحدد الصفات أو الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات المحاسبية ومدى صلاحيتها **(فايز زهدي، ٢٠٠٥)**، ولتقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. ولكي تكون القوائم والتقارير المالية ذات جودة عالية. لابد أن تتميز المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغرض منها: **(ماجد إسماعيل، ٢٠٠٩)** ويوضح الشكل رقم (٤-٢) الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

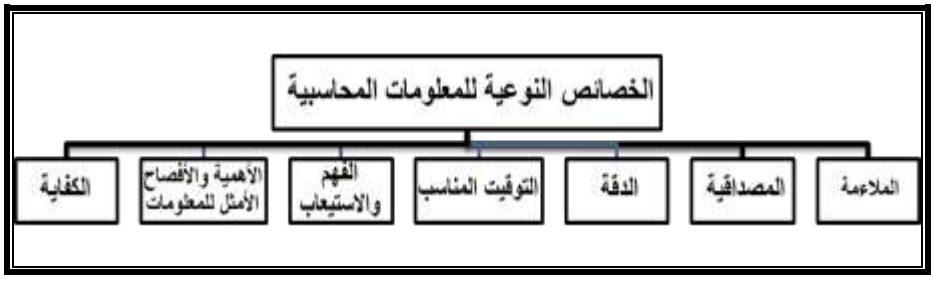

الشكل رقم (٤-٢): الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

المصدر: إعداد الباحثة.

- **الملائمة:** يقصد بها أن تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة وأن توجد علاقة وثيقة بينها وبين الغرض الذي أعدت من أجله.
- **المصداقية:** تعبر عن مصداقية التقارير المالية المستندة إلى أدلة إثبات كافية وخالية من التحيز ومصدراً ملائماً لمستخدمي التقارير المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية، خاصة إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الأمانة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
- **الدقة:** وقد يتسبب عدم توافر الدقة في المعلومات إلى حالة عدم التأكد، وتؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بمصير الشركة وإلى عدم اتخاذ القرار المناسب، فإذا كانت المعلومات التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي واستطاع شخص آخر بإعطاء نفس النتيجة باستخدام أسلوب آخر فإن قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق تتميز بالدقة وتصبح أمينه ويمكن الاعتماد عليها.

- **التوقيت المناسب:** يعتبر التوقيت عنصراً مهماً من عناصر النجاح في عمليه اتخاذ القرار، فلهذا يجب أن تصل المعلومات لمتخذيها في الوقت المناسب فلا فائدة من وصول المعلومات في وقت متأخر لمن يستخدمها لأنها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة.
- **الفهم والاستيعاب:** لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومه لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها، وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته. ولهذا يتعين على من يقومون بأعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينه من قدرات مستخدمي القوائم، حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.
- **الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات:** أي أن تكون المعلومات مصدراً مهماً في صياغة اتخاذ القرار حيث يؤدي إهمالها إلى خلل في عملية اتخاذ القرار، لذلك فإن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبط بأمانه المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ولهذا يجب أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، والتعرف على ما يحتاجه المستخدم من معلومات.
- **الكفاية:** تتوقف خاصية الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدي استيعابها، بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردوداً عالي الجودة للمستفيدين منها.

تستخلص الباحثة أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على معلومات قابلة للقياس وتتلائم مع مستخدمي المعلومات وتحقق السرعة في نقل المعلومة الملائمة و الموثوقة، والقابلة للفهم وللمقارنة وفي توقيتها المناسب ووذات أهمية ودرجة مصداقية وتركز على عوامل آخرى تتعلق باستخدام هذه الملومات مثل طبيعة القرارات التي تواجهها المنشأة ومصادر المعلومات الحاصلة عليها، ومقدار ونوعية المعلومات المتوفرة والقدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذي القرارات ليتمكنوا من الاعتماد على القوائم مالية عند إجراء تنبؤاتهم واتخاذ القرارات.

٣. معايير جودة التقارير المالية:

ظهرت نظرية المحاسبة ووضعت معايير لجودة التقارير المالية لتحكم العلاقة بين البنوك والشركات وأصحاب المصالح والمستفيدين وذلك من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة حيث تلزم الشركات والبنوك بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل

ضمن نظام محاسبي محدد. واستناداً إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة التقارير المالية من خلال توافر بعض المعايير. (**ماجد إسماعيل، ٢٠٠٩**). وسوف يوضح الشكل رقم (٤-٣) معايير جودة التقارير المالية.

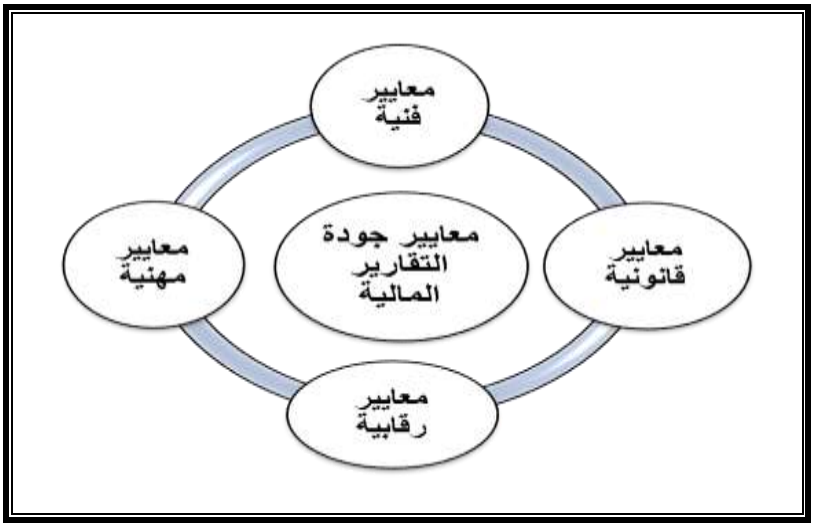

الشكل رقم (٤-٣): معايير جودة التقارير المالية

المصدر: إعداد الباحثة

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات وتوفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.
- **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والإطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية

مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدي الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.
- **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.

تستخلص الباحثة إن جودة التقارير المالية التي تعتمد علي المعلومات المحاسبية التي تعد في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية بحيث تعبر عن حقيقة أداء الشركة وتقلل من عدم التماثل المعلومات وتخلو هذه المعلومات من التحريف أو التضليل بين المستخدمين وتحد من المشكلات التي تواجه الشركة وتساهم في دعم قدرة مستخدمي القوائم المالية على تقييم أداء الشركة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتسعير الأسهم والتنبؤ بعوائدها المستقبلية. وإن جودة التقارير المالية الجيدة تتميز بخصائص معينه تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها.

٤. العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

يلاحظ إن هناك العديد من العوامل التي يمكن إن تؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية، حيث أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على التكامل بين كل من الخصائص النوعية مثل الملائمة والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة.والخصائص الكمية التي تركز على حجم المعلومات المقدمة للمستثمرين والأطراف المستفيدة منها. كما أن تعدد وجهات النظر حول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية قد يرجع إلى مرونة هذا المفهوم وتطوره عبر الزمن وتأثره بالعديد من العوامل وهي كالتالي: (**مجدي مليجي،٢٠١٤**). وسوف يوضح الشكل رقم(٤-٤) العوامل المؤثرة علي جودة التقارير المالية:

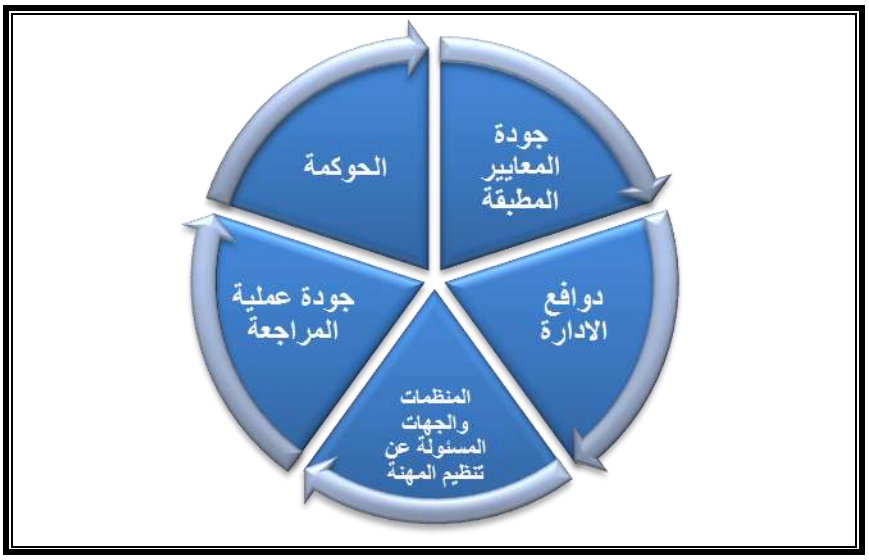

الشكل رقم(٤-٤): العوامل المؤثر على جودة التقارير المالية

المصدر: إعداد الباحثة

- **جودة المعايير المحاسبية المطبقة:** حيث أن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة فمعايير (IFRS) قد تحد من ممارسات إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية. حيث حددت البورصة الأمريكية مجموعة من الشروط لضمان جودة المعايير المحاسبية (محلية أو دولية) منها: وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة القائمة بإصدار المعايير، وتوافر الموارد البشرية والفنية عالية المستوي، والرقابة الفعالة على مدي التزام الشركات بالمعايير.
- **دوافع الإدارة:** المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية، وهيكلة العمليات لإتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، قد تكون دافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.
- **المنظمات والجهات المسئولة عن تنظيم المهنة:** يؤثر وجود تنظيمات مهنية متخصصة قوية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تصدره من معايير وتعليمات وقواعد ولوائح تنفيذية.

- **جودة عملية المراجعة:** جودة إجراءات المراجعة وكفاءة واستقلال مراقب الحسابات تحد من المخاطر وممارسات الإدارة الاحتيالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس إيجابيا على جودة المعلومات المحاسبية.
- **الحوكمة:** هناك تأثيرا إيجابيا لآليات الحوكمة (جودة لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، ومجلس الإدارة) على جودة المعلومات المحاسبية.

حيث يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر سلبا علي جودة المعلومات المحاسبية في ثلاثة عناصر هي: (محمد أحمد، ٢٠١٠)

أ- عدم التطبيق السليم أو تجاهل المبادئ المحاسبية المعنية بالحفاظ على تحسين الجودة، حيث أن بعض الممارسات مثل التكلفة المبالغ فيها لإعادة هيكلة الشركات، وتعجيل الاعتراف بالإيرادات في الفترة الحالية، والمبالغة في تكوين المخصصات، وتأجيل تسجيل بعض العمليات التي تخص الفترة الحالية إلى الفترة التالية، أو العكس كلها تمثل خروجاً عن التطبيق السليم لمبادئ الاعتراف بالإيراد، ومقابلة الإيرادات والمصروفات، وليست راجعة إلى فشل المبادئ المحاسبية نفسها.

ب- توافر العديد من البدائل المحاسبية لمعالجة بعض الأحداث الاقتصادية. ورغم أن ذلك يستهدف أساساً توفير المرونة في المعالجات المحاسبية، إلا أن بعض المديرين قد يقومون باختيار غير سليم عن (عمد، أو غير عمد) للبديل المحاسبي غير الملائم، ومن ثم التأثير سلباً على جودة المعلومات المحاسبية.

ج- تعارض المصالح بين العديد من الأطراف مثل الإدارة، والملاك، والمراجعين، والدائنين، مما يؤدي إلى عدم الاتفاق حول ما يجب أن يكون عليه الأداء المحاسبي الجيد، خاصة وأن لكل طرف من الأطراف السابقة مستوى معين من الجودة يتفق مع الهدف المرغوب تحقيقه.

مما سبق تستخلص الباحثة إن من أهم الأسباب التي تؤثر ايجابيا علي جودة المعلومات هي التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية علي المعلومات المصدرة والمفصح عنها مما يسهل عمليات الرقابة على الأداء لصالح المستفيدين وأصحاب المصالح. ومن أهم الأسباب التي تؤثر سلبا علي جودة المعلومات هي عدم قدرت المستخدمين على الاطلاع علي بعض التقارير إلا من خلال الإدارة مما يؤدي إلي إمكانية التلاعب في التقارير المالية لمصلحة الإدارة وأيضا عدم الثقة في الإشراف على التقارير المالية المعدة والمنشورة في الأسواق المالية من قبل

بعض الشركات. ومن هنا يأتي دور حوكمة الشركات وما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

ثالثا: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: الدوافع والأهداف:

نتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي المعلومات المحاسبية علي ضرورة تحسين وتطوير بعض المعايير المحاسبية الدولية القائمة لمعالجة الثغرات لتوفير معلومات محاسبية متجانسة وموحدة تتصف بالشفافية والمصداقية وخفض المخاطر المترتبة علي تلك المعلومات وحماية ومساعدة متخذي القرارات السليمة في التوقيت المناسب وضمان تحقيق العدالة، والكفاءة، النمو، والاستقرار للأسواق المالية العالمية وتحسين مناخ الاستثمار والانفتاح الاقتصادي وقد كان ذلك الدافع لان تستبدل لجنة المعايير المحاسبية الدولية بمجلس المعايير الذي يقوم بإعداد المعايير الدولية للتقارير المالية والتي اهتمت بمعالجة الانتقادات التي تم توجيهها لمعايير المحاسبة الدولية فأبقت علي بعض معايير المحاسبة الدولية واستبدلت البعض بشكل كامل أو جزئي وذلك من خلال قائمة من المعايير تهدف إلي إيجاد قواعد واضحة لإعداد تقارير مالية ذات شفافية وقابلية للمقارنة وذات جودة عالية ومقبولة دوليا. وتتمثل الأهداف التي أصدرت من اجلها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يلي: **(سماسم كامل، ٢٠١٢)**

- تخفيض ممارسات إدارة الأرباح من خلال تقييد حرية وممارسات وتصرفات المديرين التنفيذيين، تأثير التطبيق الإجباري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية علي جودة المعلومات المحاسبية في البنوك من خلال الكشف علي مدى التغيير في الاعتراف والقياس لبنود الاستحقاقات ومخصص خسائر القروض والاعتراف بالخسائر.
- تحسين جودة التقارير المالية نتيجة ارتفاع مستوى الشفافية وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة وقد تبين أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد أدى إلي ارتفاع جودة التقارير المالية وتخفيض تكلفة رأس المال وزيادة سيولة سوق السهم وتبين أيضا وجد علاقة ايجابية بين الشفافية وبين كل من حجم الشركة وان تطبيق تلك المعايير كان له تأثير ايجابي علي درجة إفصاح القوائم المالية عن المخاطر كما أكدت النتائج علي وجود علاقة ارتباط بين السيولة ومستوى الإفصاح في قطاع البنوك.
- تقديم معلومات شاملة عن القوائم المالية وبدقة اكبر وبتوقيت أسرع.
- تخفيض العمل المحاسبي وتكلفة إعداد القوائم المالية للشركات العالمية.
- تخفيض مخاطر المعلومات ومن ثم درجة عدم تماثل المعلومات

رابعا: الحوكمة في البنوك:

إن حوكمة الشركات تشير إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والملاك وأصحاب المصالح من ناحية أخرى كما انه وثيق الصلة بمهنة المحاسبة، لكونها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهيكل الرقابة الداخلية ويُعد مرحلة من مراحل تطورها، حيث يقترب الإطار العام لمفهوم الحوكمة من المعنى المباشر لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين هؤلاء الأطراف والذي يؤدي إلى منع حدوث أزمات مالية في المستقبل في الشركات والتي تهتم بتدعيم مكانة وربحية الشركة، وبتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع.**(أيمن سليمان، ٢٠١١)**

١. أهمية الحوكمة في البنوك

حيث أن الحوكمة الجيدة في البنوك كما الحال في أي منظمة، ينظم العلاقات بين أصحاب المصلحة في البنوك، مجالسها وإدارتها. ويمنع إساءة استخدام السلطة والسلوك لخدمة مصالح ذاتية، تقيد الحوكمة السلوك الخطر من قبل مديري البنوك، ويحل تضارب المصالح بين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من جهة والمساهمين والمودعين من جهة أخرى. بشكل واضح فان حوكمة الشركات في القطاع المالي له آثار هامة بالنسبة لاستقرار الاقتصاد ككل. حيث نشرت لجنة بازل للرقابة البنكية مبادئ توجيهية بشأن حوكمة الشركات في البنوك في **(R.Seenivasan, 2014)**

٢. اثر تطبيق الحوكمة في البنوك:

يؤدي تطبيق البنوك للحوكمة إلي نتائج ايجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد كما إن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض أنها تطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ويؤدي تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلي انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر وتتبع أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك في تحقيقها العديد من الأهداف المتمثلة فيما يلي: **(عبد العال مصطفى، ٢٠١٥)**

- خلق وتعزيز الثقة بين المودعين وحملة الأسهم من جهة والإدارة التنفيذية العليا من جهة لأخرى.
- تطبيق الحوكمة يساهم في حماية أموال المودعين وصغار المساهمين بشكل خاص.

- تعتبر الحوكمة من شروط ومصادفات عمليات التصنيف فالبنك الذي يلتزم بالمعايير الدولية يمكن تصنيفه بسهولة مما يعزز من ثقة المؤسسات البنكية الدولية به وبأدائه.
- لا يمكن تطبيق معايير بازل في المحاسبة والتدقيق بدون إن يكون البنك قد انتهج أو اخذ أو التزم بمبادئ الحوكمة السليمة.
- تسهيل عمليات التدقيق والرقابة النقدية ومن مؤسسات التقييم الدولية.
- طمأنة المستثمرين وحملة الأسهم علي تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم والعمل علي المحافظة علي حقوقهم وخاصة حقوق الأقلية منهم.
- تعظيم قيمة الأسهم وتدعيم القدرة التنافسية للبنك في ظل استحداث أدوات مالية جديدة.
- إقامة نظام رقابي داخلي فعل يساعد علي زيادة درجة المسائلة والشفافية.
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل علي تدعيم واستقرار نشاط البنك

أن السلامة المالية هي الحالة التي يكون فيها أموال المودعين آمنة في نظام مصرفي مستقر. السلامة المالية للمؤسسة المالية قد تكون قوية أو متفاوتة ومرضية من بنك لآخر. فان العوامل الخارجية مثل رفع القيود، ونقص المعلومات بين عملاء البنك وتجانس الأعمال البنكية والاتصالات بين البنوك لا يسبب فشل البنك. وصيغ بديلا عن مصطلح الأداء المالي ما يسمى بالسلامة المالية وهو يشار إليه باسم (CAMEL). وهو مصلح انجليزي " يشير إلى الخمسة العناصر التي تقييمها حالة البنك وهي: كفاية رأس المال وجودة الأصول، الإدارة، الأرباح، والسيولة. وأضيف العنصر السادس، وهو حساسية البنك لمخاطر السوق، ومن ثم يتم تعيين تصنيفات لكل مكون بالإضافة إلى تقييم شامل للحالة المالية للبنك. يتم تعيين درجات على مقياس١الى٥. حيث أن حوكمة الشركات تضم سمات مثل الشفافية المالية والإفصاح والثقة بين الآخرين، وتبين أن الشفافية المالية والإفصاح تعزز الثقة بين الأطراف المعنية ومنظمات مثل البنوك التجارية. يشكل دعامة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي.(**Matama (Rogers, 2008**

مما سبق تستخلص الباحثة أن الحوكمة هي مجموعة من الإجراءات والممارسات والسلوك القيادي في الجانب الذي يربط بين إدارة المنشأة ومساهميها وأصحاب المصالح لحماية حقوق المساهمين وزيادة ثقة المستثمرين. وأن تطبيق قواعد الحوكمة تهتم بفحص وتقييم مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات بالنسبة للجهاز البنك التي شأنها رفع كفاءة الجهاز البنكي وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة. لذلك فإن

الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلاً عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحالين والمتوقعين. وإن تطبيق الركائز الأساسية السليمة لحوكمة الشركات هي اكتمال أحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك فتتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهذا ما يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات المعدة بصورة جيدة ونزيهة خاصة لو كانت ههذه التقارير والبيانات قد دققت بعناية كبيرة.

المبحث الثاني
أساليب قياس جودة التقارير المالية

تمهيد

تعتبر جودة التقارير المالية أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، والنظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكلٍ مباشر على تلك التقارير، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية. **(ماجد إسماعيل، ٢٠٠٩)**، وفي الفترة الأخيرة يعتبر موضوع جودة التقارير المالية من القضايا الحيوية في البحث المحاسبي. تهتم بدراسة قياس المتغيرات المحاسبية التي تعكس جودة التقارير، كما تهتم أيضا بالعوامل المؤثرة في تلك الجودة.

وسوف نتناول في هذا المبحث النقاط الآتية:

أولا: طرق قياس جودة التقارير المالية.

ثانيا: تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي جودة التقارير المالية.

ثالثا: جودة التقارير المالية وعلاقتها بجودة الأرباح.

أولا: طرق قياس جودة التقارير المالية:

أهتم الباحثين والجهات المعنية بمهنة المحاسبية بقضية جودة التقارير المالية معبرا عنها بمقاييس متعددة وأهمها وسوف يوضح الشكل رقم (٤-٥) مقاييس جودة التقارير المالية. **(محمود احمد، ٢٠١٥)**

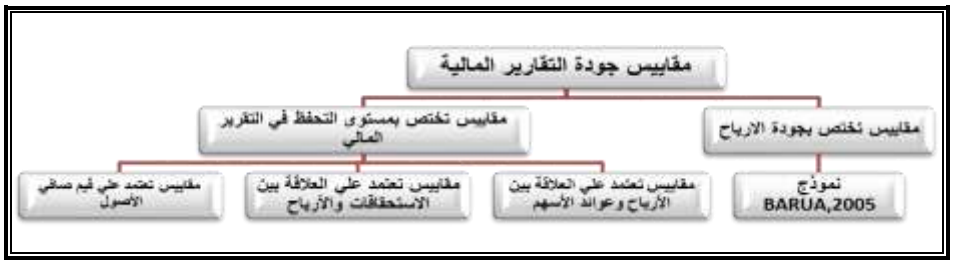

شكل رقم (٤-٥): مقاييس جودة التقارير

المصدر: إعداد الباحثة

١.مقاييس تختص بجودة الأرباح:

هناك اهتمام كبير من قبل الباحثين بهذه المقاييس ويرجع ذلك إلي إن الأرباح ستظل عرضه لأحداث التأثيرات المتعمدة عليها نتيجة لما تسمح به المبادئ المحاسبية من حرية كبيرة في استخدام التقديرات المحاسبية، إلي جانب قدرة الإدارة علي التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة الحقيقية عند احتساب أرباح الشركة ولقد توصلت بعض الدراسات لنماذج قياس الجودة اعتمادا علي جودة الأرباح ومنها علي سبيل المثال:

أ- **نموذج** BARUA, 2005:

يستهدف التوصل إلي مقياس متكامل لجودة الأرباح تمشيا مع خصائص جودة المعلومات وهي الملائمة وإمكانية الاعتماد عليها والتي تساهم في زيادة منفعة هذه المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات فمن حيث الملائمة ثم الاعتماد علي قياس القيمة التنبؤية بمدى قدرة الأرباح الحالية علي التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المتوقعة وذلك لفحص علاقة الأرباح الحالية من ناحية والأرباح المستقبلية أو التدفقات النقدية المتوقعة من ناحية أخرى. ومقاييس إمكانية الاعتماد يمكن استخدام مقاييس خاصة بالمستحقات غير العادية والمستحقات غير العادية لرأس المال وأخطاء تقدير المستحقات التي يمكن استخدامها لتقدير مدى جودة العرض الصادق والقابلية للتحقق ومن ثم إمكانية الاعتماد. **(محمود احمد، ٢٠١٥)**، فقد سعى هذا النموذج إلى التوصل لمقياس شامل قدر الإمكان للجودة بحيث يتضمن المكونات المختلفة لجودة الأرباح وهما الملائمة، وإمكانية الاعتماد. وتتمثل هذه المقاييس فيما يلي: **(محمد أحمد، ٢٠١٠)**

- **مقاييس الملائمة:**
  - **القيمة التنبؤية**

يتم قياس القيمة التنبؤية بمدى قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المتوقعة. ولقياس هذه القيمة، تستهدف فحص العلاقة بين الأرباح الحالية (أو مكوناتها) من ناحية والأرباح المستقبلية أو التدفقات النقدية المتوقعة من ناحية أخرى.

- **مقاييس إمكانية الاعتماد:**

وفقاً لنموذج **Barua (2005)** فإن العرض الصادق والقابلية للتحقق يمثلان أهم المكونات التي توضح مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية. ويلاحظ أن هناك العديد من المقاييس الخاصة بالمستحقات غير العادية، والمستحقات غير العادية لرأس المال العامل، وأخطاء تقدير المستحقات التي يمكن استخدامها لتقدير مدى جودة العرض الصادق والقابلية للتحقق، ومن ثم مدى إمكانية الاعتماد.

- **المستحقات غير الاختيارية:**

يمكن قياس المستحقات غير العادية **(Abnormal Accruals)** من خلال إيجاد القيمة المطلقة للبواقي والتي تمثل تقديراً للخطأ العشوائي (ε)، والذي قد يرجع إلى عدم أخذ بعض المتغيرات في الاعتبار، أو إلى أخطاء القياس – وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية والتي أعتمد فيها Barua على نموذج Jones المعدل كالتالي:

$$TA_{i,t} = \beta_1 (1 / A_{i,t-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \beta_3 PPE_{i,t}$$

حيث:

$TA_{i,t}$: تمثل الاستحقاق الإجمالي للشركة (i) في السنة (t).

$A_{i,t-1}$: تمثل إجمالي الأصول للشركة (i) في نهاية السنة السابقة (t-1).

$\Delta REV_{i,t}$: تمثل إيرادات السنة (t) ناقصاً إيرادات السنة (t-1).

$\Delta REC_{i,t}$: تمثل رصيد العملاء في نهاية السنة (t) ناقصاً رصيد العملاء في نهاية السنة (t-1).

$PPE_{i,t}$: تمثل إجمالي الأصول الثابتة الملموسة في السنة (t).

٢. مقاييس تختص بمستوى التحفظ في التقرير المالي:

حيث يساهم استخدام مفهوم التحفظ في زيادة جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، كما يساهم في التأثير علي عملية توليد هذه المعلومات. ونظرا لان الأحداث المستقبلية تواجه حالة من عدم التأكد فان التحفظ يساعد علي الاحتياط مع مواجهة الأحداث أو البدائل السيئة. وبالتالي فان التحفظ يمكن إن يؤثر بشكل ايجابي في دعم قدرة معدي المعلومات المحاسبية علي زيادة جودة المعلومات التي يتم توفيرها. ويمكن تصنيف المقاييس التي تختص بمستوى التحفظ إلي ثلاث أنواع: **(محمود احمد، ٢٠١٥)**

أ- مقاييس تعتمد علي العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم:

يقوم هذا النموذج على افتراض أساسي بان سرعة انعكاس الأنباء غير السارة علي الأرباح يفوق سرعة الأنباء السارة وإمكانية قياس التحفظ بهذا الاختلاف. وافترض النموذج إن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات وذلك في ظل ارتفاع درجة كفاءة السوق، وبالتالي ستنعكس الأنباء السارة وغير السارة في شكل متغيرات موجبة وسالبة في أسعار الأسهم لتصبح الإشارات الموجبة (السالبة) لعوائد الأسهم بمثابة مؤشرات عن وقوع الإنباء السارة (غير السارة) علي الأرباح المحاسبية في توقيت نشر القوائم المالية. حيث بالاعتماد علي نموذج الانحدار العكسي قدم Basue مقياسا للتحفظ المحاسبي من خلال اختبار انحدار الأرباح المحاسبية كمتغير تابع علي العائد كمتغير مستقل. **(محمود احمد، ٢٠١٥)**، حيث يمثل رقم الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية وكذلك المعلومات عن مكونات هذا الربح أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم أداء إدارة الشركات، وتقدير القدرة الكسبية للشركة، وتوقع الربح المحاسبي المستقبلي والتدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد درجة المخاطرة للاستثمارات والتي تنعكس على الأسعار والعائد السوقي للأسهم. **(محمد أحمد، ٢٠١٠)**

$$م_{أت} = \frac{(س_{أت} - س_{أت-١}) + د_{أت}}{س_{أت-١}}$$

حيث:

$م_{أت}$:يمثل العائد السوقى للسهم (أ) في السنة (ت).

$س_{أت}$:يمثل سعر السهم (أ) في السنة (ت).

$س_{أت-١}$:يمثل سعر السهم (أ) في السنة (ت-١).

$د_{أت}$: تمثل التوزيعات الخاصة بالسهم (أ) في السنة (ت).

- **مقاييس تعتمد علي العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح:**

من أبرز المقاييس التي تعتمد علي أساس الاستحقاق، حيث أشارت الدراسة إلي إن التحفظ المحاسبي يقلص من الأرباح المعلنة والمتراكمة عبر الزمن ومن ثم يمكن اعتبار أن الإشارة وحجم الاستحقاق التراكمي واثر الاستحقاق السلبي المرتبطة به عبر الزمن مقياسا للتحفظ المحاسبي حيث أن انخفاض مقدار الاستحقاق (الفرق بين الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية) من فترة لأخرى يعد مؤشرا علي انخفاض درجة التحفظ المحاسبي ومن ثم فقد قامت الدراسة بالاستدلال علي وجود (وتغيير مستوى) التحفظ في القوائم المالية من واقع وجود (وتغيير معدل متراكم) استحقاقات تجميعية غير تشغيلية سالبة علي مدار الأجل الطويل. **(محمود احمد، ٢٠١٥)**، ويمكن تعريف الربح الناتج عن الاستحقاق المحاسبي والذي يطلق عليه الاستحقاق الإجمالي بأنه يمثل الفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية والاستثنائية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويتكون الاستحقاق المحاسبي (الاستحقاق الإجمالي من شقين هما الاستحقاق الاختياري والاستحقاق غير الاختياري). ويقصد بالاستحقاق الاختياري استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق لتحقيق الأرباح المستهدفة اعتمادا على استخدامها لحكمها الشخصي في إعداد بعض التقديرات المحاسبية مثل تقدير أعمار حسابات العملاء، والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وكذلك اختيارها لتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات سواء عن طريق تأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض بنود الإيرادات والمصروفات واعتمادا على أن عملية المقابلة بين الإيرادات والمصروفات، وإعداد التقديرات المحاسبية تتم جزئياً بناءً على اختيارات الإدارة. وبعبارة أخرى، فهو عبارة عن التعديلات على التدفقات النقدية للشركة والتي تقوم بها الإدارة بناءً على حكمها الشخصي تحقيقاً لأغراض معينة. أما الاستحقاق غير الاختياري فهو عبارة عن استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات دون محاولة الإدارة استخدام حكمها الشخصي في تطبيق هذا الأساس لتحقيق مصلحة خاصة، أي أنه يمثل ما يجب أن تكون عليه الإيرادات والمصروفات وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في ظل تطبيق أساس الاستحقاق. وبالتالي فهو عبارة عن التعديلات على التدفقات النقدية للشركة والمفروضة بواسطة المعايير المحاسبية. **(محمد أحمد، ٢٠١٠)**

ولاكتشاف إدارة الأرباح، فإن الاستحقاق الإجمالي (TAs) يجب أن يتم تحليله إلى شقين، أولهما يمثل الاستحقاق غير الاختياري (NDAs)، وثانيهما يمثل الاستحقاق الاختياري (DAs). ويمكن استخدام (DAs) كمؤشر لإدارة الأرباح، حيث يشير (DAs) الموجب إلى أن

هناك تأثيراً متعمداً أو تحكماً من قبل الإدارة في اتجاه زيادة الأرباح، بينما يشير (DAs) السالب إلى أن هناك تأثيراً متعمداً أو تحكماً في اتجاه تخفيض الأرباح. وبغض النظر عن النماذج المستخدمة في اكتشاف إدارة الأرباح، فإن نقطة البدء الأساسية تتمثل في احتساب الاستحقاق الإجمالي (TA) من خلال استخدام "مدخل الميزانية العمومية" كالتالي:

$$TA_t = (\Delta CA_t - \Delta Cash_t - \Delta CL_t + \Delta DCL_t - Dep_t) / A_{t-}$$

حيث:

TA_t : يمثل الاستحقاق الإجمالي للسنة t.

ΔCA_t : يمثل التغير في الأصول المتداولة في السنة t، ويقاس بالفرق بين الأصول المتداولة في السنة t ناقصاً الأصول المتداولة في السنة t-1.

$\Delta Cash_t$: يمثل التغير في النقدية في السنة t، ويقاس بالفرق بين رصيد النقدية في السنة t، ورصيد النقدية في السنة t-1.

ΔCL_t : يمثل التغير في الالتزامات المتداولة في السنة t، ويقاس بالفرق بين الالتزامات المتداولة في السنة t، والالتزامات المتداولة في السنة t-1.

ΔDCL_t **:** يمثل التغير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة في السنة t، ويمكن أن تقاس من خلال نصيب الفترة الحالية من الديون طويلة الأجل المستحقة خلال سنة.

Dep_t : يمثل مصروفات الإهلاك والاستنفاد للسنة t.

A_{t-1} : يمثل إجمالي الأصول في نهاية السنة t-1.

كما يمكن احتساب الاستحقاق الإجمالي (TA) من خلال استخدام "مدخل التدفقات النقدية" كالتالي :

$$TA_t = (IBX_t - OCF_t) / A_{t-1}$$

حيث:

IBX_t : يمثل صافي الدخل قبل البنود غير العادية والاستثنائية للشركة في السنة t.

OCF_t : يمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة في السنة t.

(١) نموذج DeAngelo (1986)

تناول **Dechow et al.(1995)** نموذج **DeAngelo** والذي يقوم على إفتراض أساسي يقوم علي الفرق بين الاستحقاق الإجمالي للفترة السابقة، والاستحقاق غير الاختياري للفترة الحالية يساوي الصفر. وبناءً على ذلك، فإنه يتم اعتبار الاستحقاق الإجمالي للفترة السابقة t-1 مقسوماً على إجمالي الأصول في نهاية الفترة t-1، كمقياس للاستحقاق غير الاختياري الخاص بالفترة الحالية t وذلك بافتراض عدم وجود تغيرات اقتصادية جوهرية، ومن ثم فإنه يتم تقدير الاستحقاق غير الاختياري في ظل هذا النموذج كالتالي:

$$\mathbf{NDA_t = TA_{t-1} / A_{t-1}}$$

(٢) نموذج Jones (1991)

تناول **Bartov et al. (2000)** نموذج Jones والذي يقوم على أفتراض أن هناك تغيرات في مستوى الاستحقاق غير الاختياري من فترة لأخرى، بالإضافة إلى محاولة التحكم في أثر التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الاختياري. ومن ثم فإنه يتم تقدير الاستحقاق غير الاختياري في ظل هذا النموذج كالتالي:

$$\mathbf{NDA_t = \alpha_1 (1 / A_{t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_t / A_{t-1}) + \alpha_3 (PPE_t / A_{t-1})}$$

حيث:

$\mathbf{\Delta REV_t}$:تمثل الإيرادات في السنة t ناقصاً الإيرادات في السنة t-1.

$\mathbf{PPE_t}$: تمثل إجمالي الأصول الثابتة الملموسة (الآلات والمعدات والمباني وغيرها من الأصول الملموسة) في نهاية السنة t.

A_{t-1} : تمثل إجمالي الأصول في نهاية السنة t-1.

$\mathbf{\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3}$: تمثل معلمات خاصة بالنموذج، ويتم تقدير هذه المعلمات باستخدام النموذج التالي:

$$\mathbf{TA_t = a_1 (1 / A_{t-1}) + a_2 (\Delta REV_t / A_{t-1}) + a_3 (PPE_t / A_{t-1}) + \varepsilon_t}$$

حيث:

$\mathbf{a_1, a_2, a_3}$: تمثل تقديرات للمعلمات $\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3$.

ε_t : حد الخطأ العشوائي، وهو يمثل القيمة المتبقية التي تشير إلى المكون الاختياري من الاستحقاق الإجمالي $\mathbf{(TA_t)}$

ويرى **Bartov et al.** أنه يعاب على نموذج Jones افتراضه أن الإيرادات تمثل مكون غير اختياري، وبالتالي فإن المديرين لا يفترض استخدامهم لعناصر الإيرادات في إدارة الأرباح. ونظراً لإمكانية قيام الإدارة بتسجيل إيرادات مستحقة في نهاية السنة من خلال بعض عمليات البيع الآجلة والتي قد يكون مشكوكاً في تحصيلها، وحيث أن ذلك يؤدي إلى زيادة كل من الإيرادات والاستحقاق الإجمالي متمثلاً في زيادة رقم العملاء، فإن **Jones** قد سعى إلى معالجة ذلك عن طريق استبعاد التغير في العملاء من التغير في الإيرادات عند تقدير الاستحقاق غير الاختياري من خلال نموذج Jones المعدل.

(٣) نموذج Jones المعدل (١٩٩١)

أشار **Dechow et al. (1995)** إلى أن التعديل في نموذج **Jones** يستهدف أساساً معالجة استخدام الإدارة لبعض عناصر الإيرادات في إدارة الأرباح، حيث يتم تقدير الاستحقاق غير الاختياري خلال الفترة محل الدراسة كالتالي:

$$NDA_t = \alpha_1 (1 / A_{t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_t - \Delta Rec_t) / A_{t-1}] + \alpha_3 (PPE_t / A_{t-1})$$

حيث:

ΔRec_t : تمثل صافي العملاء في نهاية السنة t مطروحاً منه صافي العملاء في نهاية السنة السابقة t-1.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: تمثل المعلمات التي يتم تقديرها من خلال نموذج Jones الأصلي.

يلاحظ أن النموذج السابق قد يضمن تعديل التغير في الإيرادات بالتغير في صافي العملاء وذلك بهدف معالجة إمكانية ممارسة إدارة الأرباح من خلال بعض عناصر الإيرادات. إذ يقوم نموذج **Jones** المعدل على افتراض أن معظم التغيرات في المبيعات الآجلة تكون ناتجة عن إدارة الأرباح. ويبرر **Jones** ذلك بأن ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في الاعتراف بالمبيعات الآجلة تكون أسهل مقارنة بإدارة الأرباح من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالمبيعات النقدية. وقد أشار **Ye (2007)** إلى أن قدرة نموذج **Jones** المعدل على التعامل مع التغيرات التي تحدث في مستوى الاستحقاق غير الاختياري، وبالتالي الاستحقاق الاختياري، بالإضافة إلى معالجة استخدام الإدارة لبعض عناصر الإيرادات في ممارسة إدارة الأرباح مع التركيز على المبيعات الآجلة قد ساعد على ظهور عدد كبير من الدراسات في مجال إدارة الأرباح اعتمادا على استخدام هذا النموذج. ويرى **Ye** أن الدور الهام الذي تؤديه النماذج المختلفة في اكتشاف إدارة الأرباح من خلال تحديد الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى

مكونيه الاستحقاق غير الاختياري والاختياري قد شجع الباحثين على المقارنة بين هذه النماذج مع محاولة إعداد نماذج جديدة في هذا المجال.

(٤) نموذج Dechow & Sloan (1991) - Industry Model

تناول **Dechow et al. (1995)** نموذج **Dechow & Sloan** والذي يقوم أيضاً – كما هو الحال في نموذج **Jones** – على افتراض وجود تغيرات في الاستحقاق غير الاختياري عبر الزمن. كما يفترض هذا النموذج أن محددات الاستحقاق غير الاختياري تكون شائعة فيما بين الشركات التي تنتمي لصناعة معينة. ولعل هذا ما دعا الكاتبين إلى تسميته "نموذج الصناعة". ويتم تقدير الاستحقاق غير الاختياري في ظل هذا النموذج كالتالي:

$$NDA_t = \beta_1 + \beta_2 \, median_j \, (TA_t / A_{t-1})$$

حيث:

$median_j \, (TA_t / A_{t-1})$: تمثل الوسيط لقيمة الاستحقاق الإجمالي لعينة من الشركات التي تنتمي لصناعة معينة في السنة t مقسوماً على إجمالي الأصول في نهاية السنة t-1.

J : يشير إلى الصناعة التي تنتمي إليها مفردات العينة من الشركات.

β_1, β_2 : تمثل معلمات النموذج التي يتم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى لمفردات عينة الدراسة.

وبعد قياس الاستحقاق الإجمالي سواء باستخدام مدخل الميزانية العمومية، أو مدخل التدفقات النقدية كخطوة أولى، ثم تقدير الاستحقاق غير الإختيارى باستخدام أحد النماذج السابقة، فإنه يمكن تقدير درجة أو مستوى إدارة الأرباح من خلال التعرف على الاستحقاق الاختياري **(DA)** والذي يشير إلى المبالغة أو التخفيض المتعمد في الأرباح من قبل الإدارة. ويمكن تقدير الاستحقاق الاختياري (DA) للشركة (i) في السنة (t) من خلال الفرق بين الاستحقاق الإجمالي، والاستحقاق غير الاختياري كالتالي:

$$DA_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$$

ب- مقاييس تعتمد علي قيم صافي الأصول:

كانت **(دراسة Feltham & Ohlson, 1995)** من أولى الدراسات التي حاولت قياس التحفظ المحاسبي اعتمادا علي قيم صافي الأصول حيث استهدفت الدراسة تفسير مدى اختلاف القيم السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية وأشارت إلي أنه علي مدار استمرار

الشركة في مزاولة نشاطها علي الأجل الطويل سيظل هناك فرق بين القيم السوقية والقيم الدفترية لحقوق الملكية وأن ذلك راجع إلي التحفظ في المعالجة المحاسبية للأصول التشغيلية بافتراض التساوي الدائم بين القيم السوقية والقيم الدفترية للأصول المالية. ويعرف النموذج بـــMTB والذي يساوي القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية لحقوق الملكية. وتكون النسبة أكبر من الواحد إذا كان النظام المحاسبي يدني القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية وهو مؤشر لممارسة التحفظ المحاسبي. **(محمود احمد، ٢٠١٥)**

تستخلص الباحثة في ضوء ما سبق إنه لا يوجد نموذج موحد متفق عليه لقياس درجة جودة المعلومات أو نموذج أفضل من نموذج وبالتالي يوفر كل نموذج من النماذج السابقة مؤشرا أو أكثر يمكن من خلاله الاستدلال على جودة هذه المعلومات وجودة التقارير المالية المحاسبية. واستخدمت الباحثة فالدراسة التطبيقية نموذج **Industry Model - Dechow & Sloan (1991)** حيث أنه يتلاءم مع البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

ثانيا: تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي جودة التقارير المالية:

إن الإفصاح في التقارير المالية يلعب دوراً هاماً في الحد من تباين المعلومات بين البنك ومستثمريه وفي تحسين أداء أسواق رأس المال، وإن جودة التقارير المالية تؤثر في الحد من تباين المعلومات بين المديرين وأصحاب المصالح، حيث أن المقرضين يعتمدو بشكل متزايد على التقارير المالية في قرار الائتمان.**(Karthik Balakrishnan, 2009)**، إن المهمة الأولى للتقارير المالية هي إمداد الأطراف أصحاب المصالح بالمعلومات المحاسبية المناسبة في الوقت المناسب وبالطريقة الأكثر عدالة ومع ذلك يستطيع معد هذه التقارير استخدام ما يتوافر لديه من خبرات ومهارات محاسبية في خداع مستخدمي القوائم المالية باستخدام آليات الأرباح وبخاصة في مجال الصناعة البنكية وأثبتت الممارسات العلمية أن إدارة البنوك بشكل عام لا تجد أفضل من المخاطر الائتمانية في إدارة أرباحها وتستطيع الإدارة من استخدام تقديرات متفائلة لدى تصنيف الديون والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بما يتيح المجال لتخفيض المخصصات المكونة لمقابلة الديون المشكوك فيها وبالتالي تضخيم الأرباح والتلاعب في توقيت إثبات الأرباح المتعلقة ببيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة مما يؤدي إلى التأثير في أرقام الأرباح. **(ممدوح الرشيدي، ٢٠١٢)**

- التلاعب في قيمة التقديرات المالية التي تعتمد عليها المحاسبة على أساس الاستحقاق وتكوين بعض الاحتياطات والمخصصات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية التي تسمح بها المعايير المحاسبية، والتي يترتب عليها ما يعرف بالمغالاة في تكوين الاحتياطات والتي تستخدم لاحقاً لتعزيز الإيرادات أو التقليل حسب الحاجة.
- التلاعب في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية حيث يمكن أن تلجأ الإدارة إلى التركيز على بنود المجموعة الأولى من تلك القائمة والتي ترتبط بأنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل والعكس بالعكس، والذي لن يؤثر في النهاية على الرصيد النهائي للتدفقات النقدية مستهدفة في ذلك توليد انطباع غير حقيقي عن المقدرة الكسبية للمنشأة التي تعكسها أنشطة التشغيل الفعلية.

ومن ثم يتم إجراء المقايضة المناسبة بين الربح المحاسبي وبعض المتغيرات المرتبطة به مما يؤدي في نهاية الأمر إلي الإفصاح عن أرباح غير حقيقية والتلاعب بالربح المفصح عنه قد يتم من خلال تخفيض مخصصات القروض التي هي أساس عبء علي الإيراد فترتفع قيمة الأرباح للمستوى الذي قد يرضي طموحات حملة الأسهم ولا يعرض قيمة المنشاة للانخفاض في سوق الأعمال وهي حقيقة علمية لان قيمة المنشاة قد تتغير صعوداً وهبوطاً ويتغير قيمة السهم ببورصة الأوراق المالية ترقي إلي طموحات الملاك لكن سيترتب عليها أعباء ضريبية أو توزيعات أرباح بشكل كبير تلجا الإدارة في هذه الحالة للبديل الثاني ألا وهو زيادة قيمة مخصصات القرض. حيث يرى الباحثون أن مخصصات القروض الوسيلة المفضلة لدى مديرو البنوك في إدارة الأرباح ومنعا للشطط الذي يمكن الذي يمكن أن تلجا إليه بعض إدارات البنوك من خلال الإسراف في استخدام مخصصات القروض والسلفيات كأداة لإدارة الأرباح بالشكل الذي يقلل من جودة التقارير المالية.

لذلك يحاول البنك المركزي المصري بشكل دوري تقويم سلوك إدارات هذه البنوك كلما دعت الضرورة إلي ذلك وما يؤكد هذا الزعم ما لاحظه من انتهاز البنك لفرصة تعديل معايير المحاسبة المصرية والتي باتت متفقة إلي حد بعيد مع المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث أصدرت قواعد من البنك المركزي ملزمة للبنوك المصرية وصارت سارية المفعول اعتبارا من عام ٢٠٠٩ وشدد البنك المركزي على ضرورة الالتزام الكامل بهذه القواعد ومن بين تعديلات التي أقرتها هذه القواعد ما هو متعلق بأسس تكوين مخصصات القروض والسلفيات حيث تغير مسماها إلي عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان بدلاً من مخصصات القروض

والسلفيات. (**حسن خميس، ٢٠١٦**)، أن الإفصاح عن المخاطر يتأثر بالعديد من العوامل النظامية منها (الحجم والربحية و الرافعة المالية) للبنك. (**سماسم كامل، ٢٠١٢**)

ويهدف معيار المحاسبة الدولي الرابع عشر المتعلق بالتقارير المالية للقطاعات إلي وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات حسب القطاع والمناطق الجغرافية في الخدمات البنكية التي يقدمها البنك ومختلف التي يعمل بها لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أفضل للأداء السابق للمنشاة وتقييم أفضل لمخاطر وعوائد البنك والمساعدة في تكوين إحكام حول البنك ككل مدعومة بشكل أفضل بالمعلومات ولتوفير صورة كاملة عن التعرض الائتماني، يجب علي البنك الإفصاح عن مكونات محفظة القروض وإجمالي التعرض الائتماني التي بدون ضمانات. كما يجب الإفصاح عن رصيد التعرض الائتماني بعد الضمانات في الاعتبار بما في ذلك التعرض الحالي والمحتمل علي أساس الفئات العريضة لتلك من حيث: (**محمد رزق، ٢٠١١**)

- الفئات والأنواع الرئيسية للمقرضين والأطراف المقابلة.
- خطوط الأعمال مثل القطاع التجاري والصناعي والعقاري والبناء وبطاقات الائتمان ولتأخير والرهن العقاري والسكني
- الفئات العريضة للمقترضين مثل القروض التجارية والاستهلاكية والأطراف المرتبطة
- نوع النشاط / التعرض الائتماني (مثل القطاع التجاري أو الصناعي والعقاري والكروت الائتمانية والتأجير التمويلي).
- المناطق الجغرافية: مثل التعرضات الائتمانية المحلية والدولية والتي تظهر تعرضات الدول وقد تتضمن المناطق الجغرافية دول بعينها أو مجموعة دول أو مناطق داخل الدولة
- نوع الضمان
- البنود داخل وخارج قائمة المركز المالي بما فيها الحكومات الأجنبية والمحلية والشركات الأجنبية والمحلية وغيرها من المؤسسات المالية.
- كيفية تخصيص قروض لمناطق جغرافية
- المناطق الجغرافية بما في ذلك التعرض الائتمان المحلي والدولي.
- إجمالي تعرضات المخاطر الائتمانية مضافاً إليه متوسط إجمالي التعرض في خلال الفترة مقسماً حسب أنواع التعرض الائتماني الرئيسية

- تقسيم فترات الاستحقاق المتبعة لكامل المحفظة حسب الأنواع الرئيسية للتعرضات الائتمانية.

ثالثا: جودة التقارير المالية وعلاقتها بجودة الأرباح:

إن اهتمام مستخدمي ومحللي القوائم المالية ينصب على صافي الربح باعتباره المؤشر الدال على المقدرة الكسبية للشركة والذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة مقدرتها الكسبية وزيادة أسعار أسهمها، لذلك تهتم الإدارة بتعظيم صافي الدخل الذي ينعكس في شكل توزيعات الأرباح على المساهمين مما يجذب مساهمين جدد ويؤدي إلى زيادة سعر سهم البنك، لذلك تلجأ الإدارة إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادة صافي الدخل الموجود في قائمة الدخل إلا أن هذه الممارسات لا ينتج عنها أية تدفقات نقدية تشغيلية داخلة أو خارجة. وعلى الرغم من توجهات الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح وتحقيق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أن الأساليب المستخدمة فيها مثل (الاستحقاقات الاختيارية، التقديرات المحاسبية، والتغيرات المحاسبية الاختيارية البديلة) وذلك لأغراض التأثير على أرقام القوائم المالية زيادة أو نقصاً إلى جانب توفر عنصر التعمد يؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك القوائم.

تعتبر جودة التقارير المالية مفهومًا أوسع وأشمل من جودة الربح، لاسيما أن تقييم جودة الربح يعتمد على المعلومات المالية فقط، في حين أن جودة التقارير المالية تشمل على المعلومات المالية وغير المالية. رغم ظهور العديد من مقاييس الأداء، إلا أن الربح ما زال يمثل أهم تلك المقاييس وأكثرها استخدامًا وقبولاً من جانب الفئات المهتمة بتقييم أداء الشركات، ولذلك وجد موضوع جودة الأرباح المحاسبية، اهتمامًا ملحوظًا من الجهات الأكاديمية والمهنية، وقد كان طبيعيًا نتيجة لهذا الاهتمام أن تتعدد التعريفات الخاصة بجودة الأرباح. وعلى الرغم من من تعداد آراء الباحثين بشأن مفهوم جودة الأرباح، إلا أنها تدور حول ثلاثة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: ويركز على التنبؤ، حيث يرى أنصاره أن جودة الأرباح المحاسبية تعني قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل بالإضافة إلى التنبؤ بالأرباح المستقبلية

الاتجاه الثاني: ويركز على الصدق في التعبير، حيث يرى أنصاره أن جودة الأرباح المحاسبية تشير إلى مدى تعبير الأرباح بصدق عن الأحداث المالية للشركة أي مدى اقتراب الأرباح التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية من الأرباح الحقيقية.

الاتجاه الثالث: ويركز على استمرارية الربح، حيث يرى أنصاره أن جودة الأرباح المحاسبية يقصد بها استقرار الأرباح واستمرارها والمتابع لأدبيات المحاسبة بشأن جودة الأرباح، يمكنه أن يلحظ استخدام العديد من المقاييس للحكم على جودة الأرباح المحاسبية، من أهمها جودة الاستحقاقات.

جودة الاستحقاقات يستخدم الانحراف المعياري للاستحقاقات الاختيارية كمقياس لجودة الاستحقاقات، من منطلق أن زيادة الانحراف المعياري لتلك الاستحقاقات تعني انخفاض جودتها، ومن ثم انخفاض جودة الأرباح، ذلك لوجود علاقة طردية بين جودة الاستحقاقات وجودة الأرباح المحاسبية وجدير بالإشارة أن الربط بين جودة الاستحقاقات وجودة الأرباح المحاسبية، يتطلب التفرقة بين كل من الاستحقاقات العادية التي تنشأ نتيجة الظروف والأحداث الاقتصادية الخاصة بالشركة وطبيعة نشاطها، والاستحقاقات غير العادية(الاختيارية) التي تنشأ بسبب تلاعب الإدارة في المستحقات لتحقيق أهداف معينة، هذا وتؤكد الأدلة الميدانية المتعلقة بهذا المجال، على أن التلاعب في المستحقات يمكن إظهاره من خلال تقدير المستحقات ومقارنتها مع المستحقات الفعلية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

وقد توالت الدراسات المحاسبية التي استهدفت تقديم نماذج كمية للكشف عن إدارة الأرباح من خلال التركيز على تحديد إجمالي الاستحقاق، ثم تحديد الاستحقاق الإجباري، ليكون الفرق بينها هو الاستحقاق الاختياري، حيث يلاحظ على تلك النماذج اتفاقها على طريقة حساب إجمالي الاستحقاق اعتمادًا على مدخل قائمة المركز المالي أو مدخل التدفقات النقدية، ويتمثل الاختلاف الأساسي بين تلك النماذج حول كيفية تحديد مقدار الاستحقاق الاختياري، حيث يمكن التمييز في هذا الشأن بين نوعين من النماذج، الأول يفترض ثبات الاستحقاق الإجباري، والثاني يعتمد على تقدير الاستحقاق الإجباري وجدير بالإشارة أن النماذج التي افترضت ثبات الاستحقاق الإجباري توصف بأنها غير واقعية كما أن النماذج التي اعتمدت على تقدير الاستحقاق الإجباري توصف بأنها صعبة التطبيق، رغم التأييد والدعم الذي وحده هذا النوع من النماذج. **(ممدوح الرشيدي،٢٠١٢)**

ووفقاً لأساس الاستحقاق الذي تعتمد عليه المنشآت التجارية في إجراء وقيد معاملاتها المالية يمكن النظر إلى صافي الربح على أنه عبارة عن التدفقات النقدية التشغيلية والاستحقاقات الجارية وغير الجارية، ويقصد بالاستحقاقات الجارية التغير في كل من حسابات صافي رأس المال العامل دون التغيرات في النقدية والاستثمارات أو الديون قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تتمثل في التغيرات في رصيد المخزون وفي الحسابات المدينة والحسابات الدائنة،

أما الاستحقاقات غير الجارية فتتمثل في أقساط الإهلاك للأصول الثابتة والتغيرات في رصيد الضرائب المؤجلة، وبالتالي فإنه للوصول إلى دقة وصحة الأرباح المحاسبية لا بد من مراعاة العديد من القضايا المحاسبية الأساسية التي تؤدي إلى تعزيز ما يعرف بتحقيق هدف جودة الأرباح وذلك من خلال ما يلي:

- مراعاة دقة وصحة التنبؤات لمستويات الربح المتوقعة لفترات قادمة، حيث أنه كلما زادت درجة جودة الربح فإن ذلك يؤدي إلى تعزيز دقة التنبؤات المستقبلية ويقدم معلومات مفيدة وملائمة للمستثمرين.
- مراعاة زيادة درجة الاعتماد على المؤشرات والنسب المالية التي تعتمد على مخرجات الربح المحاسبي عند إجراء التحليلات المالية وقياس مؤشرات الأداء الفعلي للمنشأة.
- إظهار صحة ودقة العلاقة التي تقيس ربحية السهم والعائد المتوقع منه باعتبار أن هذا الربح يعكس علاقة الارتباط الموجبة التي يتوقعها المستثمرون بين هدف الربحية والعائد المتوقع تحقيقه في السوق المالي، وفي هذا الصدد فقد أكدت معايير المحاسبة الدولية على أهمية تحديد ربحية السهم والإفصاح عنه مما يحسن من إمكانية مقارنة الأداء بين المنشآت المختلفة والمنشأة نفسها عبر الفترات المالية.
- تزويد المستثمرين بمؤشر حول المكاسب المتاحة للملاك عن كل سهم عادي من خلال إظهار نصيب هذا السهم من الربح الموزع، الأمر الذي يعكس الأرباح الرأسمالية للسهم والمتمثلة في الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ، مما يؤثر بالتالي على أسعار الأسهم في السوق المالي.
- إن غياب دقة وجودة الربح يشكل خطورة بالغة على رقم الأرباح الموزعة حيث أنه في حالة عدم دقة هذه الأرباح كما لو تم تضمينها المكاسب المتحققة من إعادة تقدير الأصول الرأسمالية أو استخدام ممارسات إدارة الأرباح التي تؤدي إلى زيادة رقم الأرباح دون زيادة حقيقية فيه، فإن الأرباح الموزعة في هذه الحالة تكون توزيعاً من رأس مال المنشأة. ويمكن الوصول إلي قيمة الاستحقاقات وفق نموذج **Dechow (1995)** والذي يطلق عليه نموذج جونز المعدل وفق: **(حسن خميس، ٢٠١٦)**

خلاصة الفصل الرابع:

تناولت الباحثة في المبحث الأول من هذا الفصل بالدراسة والتحليل من خلال هذا الفصل ما هي جودة التقارير المالية فقد التقارير المالية في البنوك المصرية، القوائم والتقارير المالية. مفهومها ومحتوياتها و أهدافها خلص الباحث إلى أن التقارير المالية هي من الأشكال التوصيل المتعلقة بتقديم المعلومات المحاسبية وهي ليست قاصرة على القوائم المالية فقط بل هي مفهوم أشمل من القوائم المالية حيث تشمل القوائم المالية و كل مثل التقارير السنوية، هي قوائم ذات أغراض عامة في طريقة عرض المعلومات والبيانات التي يمكن لها تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين (الفئات الداخلية والخارجية) والذين لديهم السلطة مع مراعاة اختلاف الحاجات من المعلومات المحاسبية.

كما تناولت الباحثة إلي جودة التقارير المالية مفهومها، خصائصها النوعية، معاييرها، قياسها والعوامل المؤثرة عليها. حيث توصل الباحث أي إن جودة التقارير المالية وبالتالي جودة المعلومات المحاسبية تعني مصداقية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين. تتميز بخصائص معينه تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها، وأن تكون هذه المعلومات قابلة للقياس والمقارنة وتتلاءم مع مستخدمي المعلومات وتحقق السرعة في نقل المعلومة وتوقيتها وأهميتها ودرجة مصداقيتها والوثوق بها.

وتناولت الباحثة التقارير المالية التي أعدت لانضباط التقارير المالية ومنع الممارسات غير الشرعية من خلال معايير المنوط بها ومن خلال الأساليب القياس الذي يكشف التحريف والتضليل. كما تناولت الباحثة الحوكمة في الجهاز البنكي مفهومها وأهميتها ومبادئها وأثرها وخلص الباحث أن تطبيق قواعد الحوكمة تهتم بفحص وتقييم مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات بالنسبة للجهاز البنك التي شأنها رفع كفاءة الجهاز البنكي وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة. لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم.

كما تناولت الباحثة في المبحث الثاني من هذا الفصل بالدراسة والتحليل من خلال هذا الفصل أساليب قياس جودة التقارير كيفية ضمان الحصول على تقارير وقوائم مالية وعلى درجة عالية من الجودة والنزاهة ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو التقارير المالية من التحريف والتضليل وأن تعد من خلال المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية التي تحد من تجاوزات

الإدارة.من أهم الأسباب التي تؤثر ايجابيا علي جودة المعلومات هي التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية علي المعلومات المصدرة والمفصح عنها يسهل عمليات الرقابة على الأداء لصالح المستفيدين وأصحاب المصالح. وما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

كما تناولت الباحثة أيضا بالبحث والتحليل دوافع و أهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كانت تخفيض ممارسات إدارة الأرباح من خلال تقييد حرية وممارسات وتصرفات المديرين التنفيذيين، تحسين جودة التقارير المالية نتيجة ارتفاع مستوى الشفافية وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة في قطاع البنوك،تقديم معلومات شاملة عن القوائم المالية وبدقة اكبر وبتوقيت أسرع. تخفيض العمل المحاسبي وتكلفة إعداد القوائم المالية للشركات العالمية. تخفيض مخاطر المعلومات ومن ثم درجة عدم تماثل المعلومات، وتناولت الباحثة أيضا تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي جودة التقارير المالية، جودة التقارير المالية وعلاقتها بجودة الأرباح.حتى توصل الباحث إلي نموذج جونز في كشف جودة الإرباح.

الفصل الخامس
الدراســـــة التطبيقيــة

المقدمــة

يعد الإفصاح عن المخاطر الائتمانية هو أحد العوامل المؤثرة في قوة وكفاءة الجهاز البنكي، حيث يؤثر مستوى جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية للبنوك على العمليات البنكية وعلى أداء وربحية الجهاز البنكي. هذه المعلومات يجب أن تكون كافية لتسمح بالتنبؤ المستقبلي لاتجاهات السوق من القدرة التنافسية والاستمرارية والربحية مما يتيح للمستثمرين والمحللين الماليين اتخاذ قرارات مناسبة ووضع الإستراتيجيات الاستثمارية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات النمو المتوقعة والخسائر المحتملة نتيجة عمليات الائتمان ومدى تأثير الظروف المحلية والمتغيرات الإقليمية والدولية على نشاط الجهاز البنكي بناء على معلومات واقعية.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار مقترح ملائم يوضح تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية، وبالتالي استيفاء متطلبات مستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال تحديد قيمة مخصص خسائر القروض ونسبة القروض المتعثرة ونسبة السيولة وكفاية رأس المال والرافعة المالية وحجم البنك ومدى تأثير هذه البنود على تقييم كفاءة وربحية البنك، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من مخاطر الائتمان.

وينقسم هذا الفصل يتناول المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول
الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية

تمهيـــد

يسعى الإطار المقترح إلى إيجاد عملية منهجية مستمرة ذات خطوات واضحة لتحديد وتسجيل المخاطر الائتمانية البنكية والتقارير المتعلقة بها وتخفيف أثارها واحتمالية حدوثها ورقابتها بأعلى مستوى من الشفافية والدقة للوصول إلى المستوى المقبول من وجهة نظر مجلس الإدارة والإدارة العليا والمستثمرين وأصحاب المصالح. **وسوف يتناول هذا المبحث كل من الهدف ومعايير القبول ومكونات الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية.**

أولا: الهدف من الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية:

يهدف الإطار إلى عملية منهجية متكاملة قابلة للتطبيق يمكن استخدامها بصفة دورية ومنتظمة للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية بشان الإفصاح والقياس للمخاطر الائتمان من اجل تسهيل اتخاذ القرارات والتعامل معها وإدارتها واتخاذ القرارات الرقابية على تلك المخاطر والتخفيف من أثارها إتخاذ الإجراءات المناسبة قبل حدوثها.

ثانيا: الأسس الذي يقوم عليها الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية:

يتطلب تطبيق الإطار المقترح مجموعة من المعايير أساسية لكي يتم تفعيله وهي تتلخص فيما يلي:

- التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمصرية وقواعد البنك المركزي واتفاقية بازل.
- وجود هيكل تنظيمي وسياسات وإجراءات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان.
- توافر مجموعة من السياسات والإجراءات لتسجيل وتقييم المخاطر الائتمانية والضمانات ومحفظة القروض
- إستراتيجية واضحة للبنك في إدارة مخاطر الائتمان.
- نظام معلوماتي لاستخراج التقارير عن المخاطر.
- الفصل في الوظائف والمهام بين الإدارات في التسجيل والمراجعة وإدارة المخاطر.

- اعتماد الإطار من الجهة الإشرافية والإدارة العليا والبنك المركزي المصري.
- التزام الهيكل التنظيمي والإداري بالإطار.
- المراجعة دورية بصفة منتظمة للجهات المختصة والتعديل لتحسين مستوى الجودة.

ثالثا: مكونات الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية:

يرتكز هذا الإطار على مجموعة من العناصر الأساسية التي يمكن من خلالها قياس وتقييم كل عنصر من عناصر المخاطر الائتمانية حيث إن الإفصاحات المحددة لكل بنك سوف تختلف من حيث النطاق والمحتوى وفقا لمستوى ونوع الأنشطة، ينبغي لجميع البنوك أن توفر ما يكفي من المعلومات في الوقت المناسب وبالتفصيل وذلك للسماح للمشاركين في السوق لوضع صورة كاملة ودقيقة عن المخاطر الائتمانية للبنك. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون إفصاح البنك يتفق مع معلومات البنك التي يتم استخدامها داخليا في إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية لاستمرار نظم المعلومات الإدارية لتطوير وتحسين التقارير المالية، وللإفصاح عنها في توقيتها المناسب. ولابد من وجود دليل للإفصاح عن المخاطر الائتمانية لتقييم الإفصاح في البنك بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الدولية معايير المحاسبة المصرية وقرارات البنك المركزي والمتعلقة بمتطلبات الإفصاح في البنوك تقدم إرشادات كافية تحقق الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية. حيث يوضح الشكل رقم (٥-١) حيث يتضح من الشكل مكونات الإطار المقترح، وهو ما يتم تناوله في النقاط التالية

الشكل رقم (٥-١): الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية

المصدر: إعداد الباحثة

ويتكون الإطار المقترح للإفصاح عن مخاطر الائتمان من العناصر التالية:

أ- لوائح الإطار المقترح

- تعريف مخاطر الائتمان التي تواجه البنك وأسبابها.
- لائحة بالسياسات المتبعة لتحديد مخصص خسائر القروض وعبء اضمحلال القروض وقرار إعدام الديون بالنسبة لأنواع القروض.
- لائحة بالمعلومات النوعية لسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ونظام التصنيف الائتماني.
- لائحة بالسياسات والإجراءات المتبعة في تقييم الضمانات.
- نموذج مؤشرات ثابتة وواضحة لحساب القروض غير المنتظمة ونسب مخصصات خسائر القروض.

ب- نماذج الإطار المقترح:

- نموذج تصنيف القروض وأسلوب تقييم المخاطر طبقا لدرجة المخاطر المرتبطة بالقروض بشكل كمي ووصفي.
- نموذج تصنيف الضمانات في مجموعات وفقا لأجال استحقاقها.

ج- تقارير الإطار المقترح:

- تقارير تتعلق بعمليات التسهيلات الائتمانية وأي ممارسات لا تتفق مع السياسات والإجراءات الواجب إتباعها.
- تقرير لمحفظة القروض مقسمة حسب أنواعها المختلفة وأيضا حسب أنواع الضمانات.
- تقرير بحركة مخصص الديون المشكوك فيها وحجم الديون المعدومة فيها مقارنة بالفترة السابقة.
- التقارير اللازم إعدادها لإبلاغ الجهات المعنية بالديون غير المنتجة للفوائد والديون المتعثرة.
- تقرير سنوي حول معلومات عن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- تقرير سنوي يحدد مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة أو لم يتم الالتزام بها مع إعطاء أسباب.

المبحث الثاني
التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية

تمهيـــد

وفقا لمحددات الدراسة والفروض التي بنيت عليها عناصر خطوات البحث فإن هذه الدراسة تهتم بشكل أساسي بوضع إطارا ونموذجا مقترحا للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثره على جودة التقارير المالية، وقد تناولت الدراسة التطبيقية عينة من البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية وذلك في ضوء الدراسة النظرية التي تم استعراضها في الفصول السابقة، وكذلك تحديد كيفية تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية.

يتناول هذا المبحث العناصر الأساسية للدراسة التطبيقية من خلال النقاط الآتية:

أولا: هدف الدراسة التطبيقية.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة.

ثالثا: متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

رابعا: فروض الدارسة.

خامسا: اختبارات فروض الدارسة ونتائجها.

سادسا: نتائج اختبارات الفروض.

سابعا: ملخص نتائج اختبارات الفروض

أولا: هدف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية وذلك باستخدام نسبة مخصص خسائر القروض ونسبة القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة و حجم البنك والرافعة المالية في البنك وتأثير ذلك على كل من (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد عن حقوق المساهمين)

وعلى جودة التقارير المالية باستخدام نموذج جونز (المعدل) لإيجاد قيمة (الاستحقاقات الاختيارية) وبيان تأثير كل من على المتغير المستقل والتابع في البنوك التجارية.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة في قطاع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري من سبعة وثلاثون(٣٧) بنكا وفقا لتقرير البنك المركزي المصري. وقد تم اختيار عينة طبقية من هذه البنوك بلغت عشرة (١٠) بنوك تجارية، بحيث تشتمل العينة على بنوك مختلفة الحجم (صغيرة وكبيرة)، وبنوك (مقيدة وغير المقيدة) ببورصة الأوراق المالية، وبنوك قطاع (عام واستثماري وخاص)، وقد تم اختيار البنوك التجارية. وقد تم الاستعانة بالقوائم المالية وكذلك الإيضاحات المتممة المنشورة لكل بنك من عينة الدراسة، وقد امتدت فترة الدراسة إلى سبعة (٧) أعوام خلال المدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥، وبذلك يبلغ عدد المشاهدات سبعون (٧٠) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة. **هذا، وتتضمن العينة البنوك التجارية التالية:**

١- البنك الأهلي المصري.
٢- بنك القاهرة.
٣- بنك الإسكندرية.
٤- بنك HSBC.
٥- بنك كريدي اجريكول.
٦- بنك التجاري الدولي.
٧- بنك قناة السويس.
٨- البنك الأهلي القطري.
٩- بنك مصر لتنمية الصادرات.
١٠- بنك الشركة العربية البنكية الدولية (SAIB).

أ- أسلوب جمع بيانات الدراسة:

اعتمدت الباحثة على القوائم والتقارير المالية المنشورة بالمواقع الالكترونية الرسمية الخاصة بكل بنك للمدة من(٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥)، وفي حالة عدم وجود بعض هذه التقارير المالية فقد تم الحصول عليها من المعهد البنكي المصري.

ب- الأدوات المتبعة في تحليل الدراسة:

تم تحليل بيانات الدراسة بواسطة الحزمة الإحصائية لبرنامج (SPSS) والتعامل مع المتغيرات طبقا للخطوات التالية:

- تحليل الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة وكذلك التنبؤ بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

- قياس معامل الارتباط ومعامل التحديد لقياس قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

ثالثا: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تهدف الدراسة التطبيقية إلي بناء نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية كمتغير تابع. وفيما يلي عرضا لمتغيرات الدراسة والعلاقة بين ال متغيرات طبعا للنموذج المقترح من خلال النقاط التالية:

١. المتغير المستقلة: (الإفصاح عن المخاطر الائتمانية) كما يلي:

- (X_1): مؤشر القروض المتعثرة (غير المنتظمة أو الرديئة).
- (X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
- (X_3): مؤشر السيولة.
- (X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.
- (X_5): حجم البنك.
- (X_6): مؤشر الرافعة المالية.

٢. المتغير التابع: (جودة التقارير المالية) كما يلي:

- (Y_1): مؤشر معدل العائد على الأصول.
- (Y_2): مؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين.
- (Y_3): الاستحقاقات الاختيارية. **نموذج Dechow & Sloan (1991) - Industry Model**

٣. الإطار المفاهيمي للدراسة التطبيقية

من خلال مراجعة المؤلفات التي تم مناقشتها فقد قامت الباحثة ببناء الإطار المفاهيمي التالي للدراسة وقد ناقشت العلاقات المتبادلة بين المتغيرات المستقلة والتابعة التي تمت دراستها من خلال الشكل التالي (٥-٢)

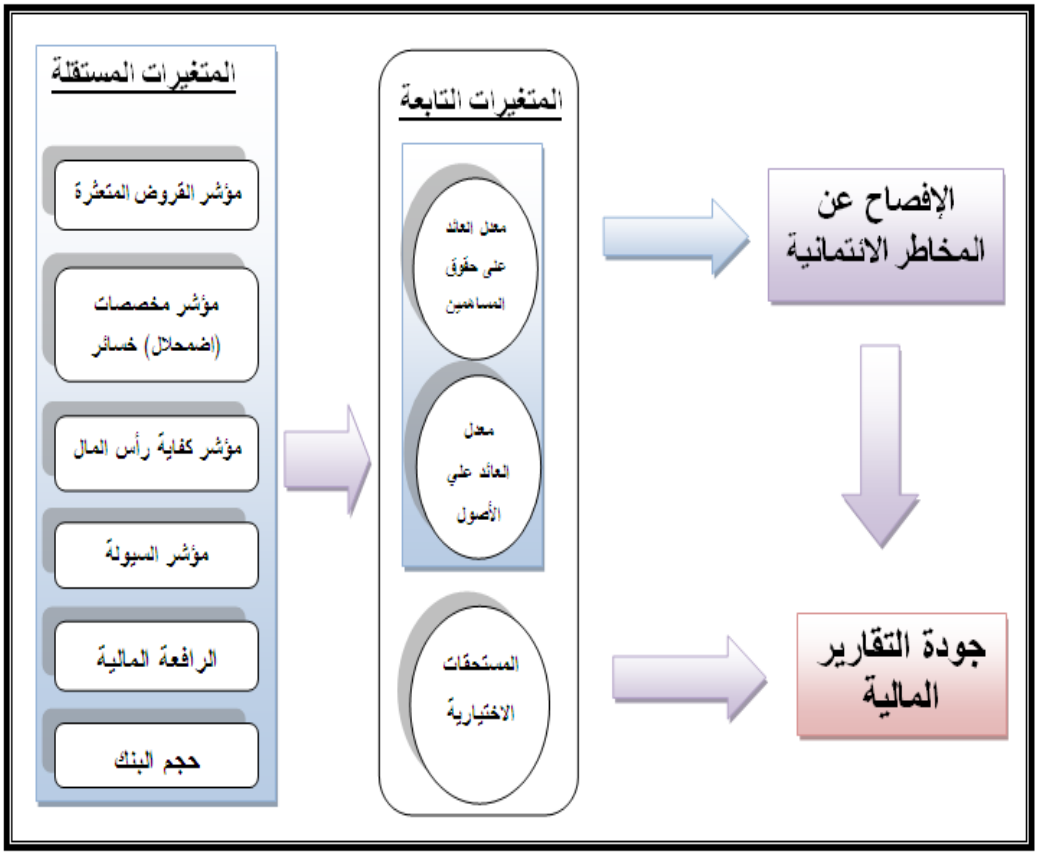

الشكل رقم (٥-٢): الإطار المفاهيمي للدراسة التطبيقية

المصدر: إعداد الباحثة

٤.طريقة حساب كل متغير والغرض منه في النموذج المقترح المبينة بالجدول (٥-١) كما يلي:

الجدول رقم (٥-١)

طريقة حساب كل من المتغيرات المستقلة والتابعة والغرض منها

المتغير	المؤشر	الرمز	طريقة حساب	المدلول
المستقل	القروض المتعثرة (الرديئة) NPLR	X_1	القروض المتعثرة / إجمالي القروض	كفاءة استرداد القروض
	كفاية رأس المال CAR	X_2	رأس المال واحتياطاته / إجمالي الأصول	استيعاب الخسائر قبل الإعسار
	السيولة LAR	X_3	القروض / الودائع	قدرة رد الودائع عند الطلب
	مخصص خسائر القروض LLPR	X_4	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض	احتياطي الودائع
	حجم البنك BS	X_5	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	إجمالي أصول البنك
	الرافعة المالية LEV	X_6	إجمالي القروض / إجمالي الأصول	القدرة على الوفاء بالالتزامات
التابع	العائد على الأصول ROA	Y_1	صافي الربح / إجمالي الأصول	كفاءة استخدام الأصول
	العائد على حقوق المساهمين ROE	Y_2	صافي الربح / حقوق المساهمين	كفاءة الأرباح المستقبلية
	الاستحقاقات الاختيارية DACC	Y_3	نموذج Industry Model- Dechow & Sloan (1991)	قياس ممارسات إدارة الأرباح

رابعا: فروض الدارسة:

في ضوء أهداف الدراسة تم صياغة الفرض الرئيسي التالي:

الفرض العدمH_o: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية".

الفرض البديلH_a: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية".

ويتفرع من الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية تتمثل فيما يلي:

الفرض الأول:

الفرض العدمH_{1_o}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".

الفرض البديلH_{1_a}: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".

الفرض الثاني:

الفرض العدمH_{2_o}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".

الفرض البديلH_{2_a}: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".

الفرض الثالث:

الفرض العدمH_{3_o}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمستحقات الاختيارية".

الفرض البديلH_{3_a}: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمستحقات الاختيارية".

خامسا: اختبارات فروض الدارسة ونتائجها

أ- اختبارات فروض الدراسة:

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي يهدف إلى تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (متغير مستقل) على جودة التقارير المالية (متغير تابع) والممارسات المحاسبية المستخدمة للتأثير على النتائج المعلنة للسبع سنوات لإجمالي البنوك ومدي الالتزام هذه البنوك بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية الصادرة عن الجهات الرقابية والبنك المركزي. **ولذلك تم اقتراح النموذج التالي:**

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \varepsilon$$

المتغير التابع: يمثل جودة التقارير المالية (Y)

(Y_1): يمثل معدل العائد على الأصول (ROA)

(Y_2): يمثل معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)

(Y_3): يمثل المستحقات الاختيارية (DACC)

المتغيرات المستقلة: يمثل الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (X)

(X_1): يمثل نسبة القروض المتعثرة (غير المنتظمة) (NPLR)

(X_2): يمثل نسبة كفاية رأس المال (CAR)

(X_3): يمثل نسبة السيولة (LAR)

(X_4): يمثل نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض (LLPR)

(X_5): يمثل حجم البنك (BZ)

(X_6): يمثل نسبة الرافعة المالية (LEV)

(ε_1): تمثل حد الخطأ العشوائي، والذي قد يرجع إلى وجود متغيرات أخرى وأخطاء قياس والأخطاء العشوائية.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: تمثل معلمات خاصة بالنموذج

١.اختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة:

لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد علي الأصول (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم (٢/٥) نتاج هذا التحليل. حيث يمكن تفسير اختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) الأكثر تأثيرا على معدل العائد علي الأصول (المتغير التابع) وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS كما يلي:

جدول (٢/٥)

نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين متغيرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول

Unstandardized Coefficients					
	B	**Std. Error**	**Standardized of β Coefficients**	**T**	**Sig.**
(Constant)	0.988	0.250		3.95	0.00
X_1	-3.771	0.912	-0.61	-4.135	0.000
X_2	-0.098	.047	-0.25	-2.086	٠.041
X_3	- 4.02	0.11	-0.05	-3.818	0.01
X_4	-37.612	0.11714	-0.12	-2.662	0.052
X_5	9.01	.009	0.17	2.511	0.037
X_6	3.44	.125	0.02	2.72	0.035
R =0.776	**F = 8.398**		**Sig. =0.000**		
R^2 =0.59297	**S.E= 0.7435**				

a Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (٢/٥) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار ذات دلالة إحصائية جاءت عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.
- إن جميع إشارات معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من المتغيرات((X_1) نسبة القروض المتعثرة (غير المنتظمة)، (X_2) نسبة كفاية رأس المال،(X_3) نسبة السيولة،(X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) جميعها ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض معدل العائد على الأصول(Y_1) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و ROA.

- وجود علاقة طردية بين كل من ((X5) حجم البنك، (X6) نسبة الرافعة المالية) ومعدل العائد على الأصول(Y1) مما يعني أن زيادة حجم البنك يؤدي إلي زيادة العائد وارتفاع قيمة السوقية للبنك وكذلك زيادة نسبة الرافعة المالية تشير إلي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد **R**= ٠.٧٧ مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد على الأصول وبين المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد R^2 = ٠.٥٩٣ وهذا يشير إلى إن ما يقرب من ٦٠% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = ٨.٣٩٨ والأحتمال المقابل لها (Sig) معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- اتضح أن أكثر المتغيرات المستقلة التفسيرية تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد علي الأصول (Y1)) كانت على الترتيب: ((X1) نسبة القروض المتعثرة (الغير منتظمة)) ثم ((X5) حجم البنك) ثم((X2) نسبة كفاية رأس المال) ثم ((X4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) ثم ((X3) نسبة السيولة) ثم ((X6) نسبة الرافعة المالية).
- تمثل المتغيرات المستقلة المتاحة الآتية: ((X1) نسبة القروض المتعثرة و(X2) نسبة كفاية رأس المال و(X3) نسبة السيولة و(X4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض و (X5) حجم البنك و (X6) نسبة الرافعة المالية)، المتغيرات الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (معدل العائد علي الأصول) حيث تفسر هذه المتغيرات ما يقرب من ٦٠% من التغيرات في المتغير التابع، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية، مما ينعكس على جودة التقارير المالية وكفاءة استغلال الأصول، والقدرة علي التنبؤ بمستوى ربحية البنوك.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي الأصول من الشكل التالي:

$$Y_1 = 0.988 - 3.711X_1 - .098\ X_2 - 0.042X_3 - 37.612X_4 + 0.019X_5 + 0.344X_6$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (٢/٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي الأصول مما يعني رفض فرض العدم H_{1_0} وقبول الفرض البديل H_{1_a} عند مستوى المعنوية (٠.٠٠)

٢.اختبار الفرض الفرعي الثاني:

لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد علي حقوق المساهمين (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم(٣/٥) نتاج هذا التحليل. ويمكن تفسير اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (معدل العائد علي حقوق المساهمين) على النحو التالي:

جدول (٣/٥)

نتائج معاملات الانحدار اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق المساهمين

Unstandardized Coefficients					
	B	**Std. Error**	**Stndardized Coefficients of β**	**T**	**Sig.**
(Constant)	109.715	48.456		2.264	.031
X_1	-27.357	10.749	-0.178	-2.55	.011
X_2	.404	.1824	0.042	2. 24	.037
X_3	-.115	.026	-0.024	-4.42	0.00
X_4	-933.18	402.546	-0.122	-2.32	.013
X_5	.525	.205	0.257	2.56	.015
X_6	5.785	1.795	0.24	3.22	0.00
R = 0.721		**F = 2.59**	**Sig. =0.039**		
R^2 = 0.5277			**S.E= 22.620**		

A Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (٣/٥) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار ذات دلالة إحصائية جاءت عند مستوى معنوية ٠.٠٥ .
- إن جميع إشارات معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من المتغيرات ((X1) نسبة القروض المتعثرة، (X2) نسبة كفاية رأس المال (X4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) جميعها ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض معدل العائد على حقوق المساهمين (Y2) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و ROE.
- وجود علاقة طردية بين كل من ((X5) حجم البنك، (X6) نسبة الرافعة المالية، (X3) نسبة السيولة) ومعدل العائد علي حقوق المساهمين مما يعني أن زيادة حجم البنك يؤدي إلي زيادة الحصة السوقية للبنك وزيادة منح العملاء الائتمان وزيادة استثمارات المساهمين في البنك وكذلك زيادة نسبة الرافعة المالية تشير إلي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات وزيادة السيولة تؤدي قدرة البنك علي منح القروض وبالتالي زيادة ربحيته.
- قيمة معامل الارتباط المتعدد **R**= ٠.٧٢ مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد على حقوق المساهمين وبين المتغيرات المستقلة.
- معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ = ٠.٥٢ وهذا يشير إلى إن ٥٢ % من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق المساهمين يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = ٢.٥٩ والاحتمال المقابل لها (Sig) عند مستوى دلالة ٠.٠٥ مما يدل معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- اتضح أن أكثر المتغيرات المستقلة المفسرة تأثيرا على المتغير التابع (معدل العائد علي حقوق المساهمين(Y2)) كانت على الترتيب: (X5) حجم البنك ثم (X6) نسبة الرافعة المالية ثم (X1) نسبة القروض المتعثرة ثم (X4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض ثم (X2) نسبة كفاية رأس المال ثم (X3) نسبة السيولة.
- تمثل المتغيرات المستقلة ((X1)نسبة القروض المتعثرة، (X2)نسبة كفاية رأس المال،(X3) نسبة السيولة، (X4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض، (X5)حجم البنك، (X6) نسبة الرافعة المالية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب٥١% من التغيرات في المتغير التابع ويتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين(Y2)، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية

والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية. مما ينعكس على جودة التقارير المالية وكفاءة التنبؤ بالأرباح المستقبلية للبنوك. وأيضا قرارات المستثمرين وثقتهم في التقارير المالية.

ويمكن صياغة العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر ومعدل العائد علي حقوق المساهمين يأخذ صيغة النموذج التالي:

$$Y_2=109.715-27.357X_1+0.404X_2-0.115X_3-933.180X_4+0.525X_5+5.785X_6$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (٣/٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي حقوق المساهمين مما يعني رفض فرض العدم H_{2_0} وقبول الفرض البديل H_{2_a} عند مستوى المعنوية (٠.٠٠).

٣. اختبار الفرض الفرعي الثالث:

لإختبار العلاقة بين بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) والمستحقات الاختيارية (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم (٤/٥) نتاج هذا التحليل. حيث يمكن تفسير اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (متغيرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية) وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS كما يلي:

جدول (٤/٥)

نتائج معاملات الانحدار اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والاستحقاقات الاختيارية

Unstandardized Coefficients					
	B	**Std. Error**	**Standardized Coefficients of B**	**T**	**Sig.**
(Constant)	27904127	10271488.5		2.717	0.009
X_1	-6375325.6	3164274.2	-0.135	-2.0158	0.044
X_2	0.969	0.051	0.072	19.156	0.000
X_3	1273.7	561.1	0.116	2.270	0.027
X_4	-349527752.2	163212496	-0.105	-2.141	0.041
X_5	474400	213659.7	0.070	2.220	0.030
X_6	1682120.4	569589.1	-0.145	2.953	0.004
R =0.931	**F = 57.726**		**Sig.=0.000**		
R^2 =0.867	**S.E=3394119.5**				

A Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (٤/٥) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار ذات دلالة إحصائية جاءت عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.
- إن جميع إشارات معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معامل كل من المتغيرات ((X1) نسبة القروض المتعثرة، (X4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) ذو إشارة سالبة مما يشير مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض المستحقات الاختيارية(Y3) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات وDACC.
- وجود علاقة طردية بين كل من ((X5) حجم البنك، (X6) نسبة الرافعة المالية، (X2) نسبة كفاية رأس المال (X3) نسبة السيولة) و(المستحقات الاختيارية (Y3)) مما يعني أن زيادة حجم البنك يؤدي قدرة البنك علي توليد الأرباح ومن ثم منح مزايا للعملاء وبالتالي ارتفاع سعر سهم البنك وكذلك زيادة نسبة الرافعة المالية تشير إلي قدرة البنك على سداد الالتزاماته قصيرة، وزيادة نسبة السيولة تؤدي إلي القدرة علي منح قروض أكثر واكتساب عملاء جدد. وزيادة كفاية رأس المال تشير إلي حماية البنك من الافلاس.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد R = ٠.٩٣١ مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير المستحقات الاختيارية وبين المتغيرات المستقلة..
- تبلغ قيمة معامل التحديد R^2 = ٠.٨٦٧ وهذا يشير إلى إن ٨٧ % من التغيرات التي تحدث في جودة التقارير يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة (ف) المحسوبة = ٥٧.٧٢٦ والاحتمال المقابل لها (Sig) عند مستوى دلالة ٠.٠٥ مما يدل على معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- اتضح أن أكثر المتغيرات المستقلة التفسيرية تأثيراً على المتغير التابع الاستحقاقات الاختيارية(Y3) كانت على الترتيب: (X6) نسبة الرافعة المالية ثم (X1)نسبة القروض المتعثرة ثم(X3)نسبة السيولة ثم (X4)نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض ثم (X2) نسبة كفاية رأس المال **ثم** (X5)حجم البنك.
- تمثل المتغيرات المستقلة:((X1) نسبة القروض المتعثرة، (X2) نسبة كفاية رأس المال،(X3) نسبة السيولة، (X4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض، (X5) حجم البنك، (X6) نسبة الرافعة المالية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب ٥٥% من التغيرات في المتغير التابع و المتمثل في (الاستحقاقات الاختيارية (Y3))، وهي نسبة

مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية. وبالتالي عدم تلاعب بالأرباح من قبل الإدارة .

ويمكن صياغة العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر والاستحقاقات الاختيارية تأخذ صيغة النموذج التالي:

$$Y_3=27904126.9-6375325.6X_1+0.97X_2+1273.7X_3 - 349527752.23X_4 +474400X_5 +1682120.4X_6$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (٤/٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمستحقات الاختيارية مما يعني رفض فرض العدم H_{3_0} وقبول الفرض البديل H_{3_a} عند مستوى المعنوية (٠.٠٠)

٤.اختبار الفرض الرئيسي

يتم اختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة (**(Y_1)** معدل العائد على الأصول(ROA)، **(Y_2)** معدل العائد على حقوق المساهمين(ROE))،**(Y_3)** الاستحقاقات الاختيارية (DACC)). حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي يهدف إلى اختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات التابعة وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (٥/٥)

العلاقة بين معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد علي حقوق المساهمين (ROE) الاستحقاقات الاختيارية (DACC)

		ROA	ROE	DACC
ROA	Pearson Correlation	1	.632(**)	0.61**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
ROE	Pearson Correlation	.632(**)		055**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
DACC	Pearson Correlation	0.61**	055**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	

**** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

- يتضح من الجدول رقم (٥/٥) أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد علي الأصول وبين الاستحقاقات الاختيارية. وتبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (٠.٦١).
- يتضح من الجدول رقم (٥/٥) أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد علي حقوق المساهمين وبين الاستحقاقات الاختيارية، وتبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين(٠.٥٥)
- يتضح من الجدول رقم (٥/٥) أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معل العائد علي الأصول ومعدل العائد علي حقوق المساهمين حيث تبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين(٠.٦٣).

وفي ضوء النتائج السابقة فانه يتم رفض فرض العدمHo وقبول الفرض البديلHa والذي يقضي بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك".

اختبار ودراسة الفروق بين البنوك الكبيرة والأقل حجما فيما يتعلق بتأثير حجم البنك علي الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية

أ- البنوك كبيرة:

قد تم اختيار عينة طبقية من البنوك وقد بلغت خمس (٥) بنوك تجارية، واشتملت العينة علي البنوك كبيرة الحجم، وبنوك (مقيدة وغير المقيدة) ببورصة الأوراق المالية، وبنوك قطاع (عام واستثماري وخاص). وقد تم الاستعانة بكل من القوائم المالية والإيضاحات المتممة لكل بنك، وتمثلت فترة الدراسة سبعة (٧) أعوام (٢٠٠٩:٢٠١٥)، وكانت حجم عينة الدراسة خمسة وثلاثون (٣٥) مشاهدة حيث وجد أنها تفي بمتطلبات اختبار فروض الدراسة. **هذا، وتتضمن العينة البنوك التجارية التالية:**

١. البنك الأهلي المصري.
٢. بنك القاهرة .
٣. بنك HSBC.
٤. بنك كريدي اجريكو.
٥. بنك التجاري الدولي.

١. اختبار الفرض الفرعي الأول:

لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد علي الأصول (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم (٨/٥) نتاج هذا التحليل. حيث يمكن تفسير اختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) الأكثر تأثيرا على معدل العائد علي الأصول (المتغير التابع) وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS كما يلي:

جدول رقم (٦/٥)

نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول

Unstandardized Coefficients					
	B	**Std. Error**	**Standardized Coefficients of B**	**T**	**Sig.**
(Constant)	-2.18	0.91		-2.38	٠.٠٢
x_1	-5.20	2.20	-0.17	-2.36	٠.٠١٩
x_2	-0.08	0.03	-0.27	-2.52	٠.٠١
x_3	-1.20	0.59	-0.10	-2.04	٠.٠٣١
x_4	-35.50	14.59	-0.08	-2.43	٠.٠١
x_6	0.11	0.04	0.10	2.75	٠.٠٠
R = 0.60		**F = 2.561**		**Sig. =0.042**	
R^2 =0.35		**S.E=0.91**			

a Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (٦/٥) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥.
- إن إشارات جميع معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من متغيرات(X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_2) نسبة كفاية رأس المال،(X_3) نسبة السيولة،(X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض). جميعها ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض معدل العائد على الأصول(Y_1) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و ROA.

- وجود علاقة طردية بين كل من (X_6) نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول(Y_1) حيث زيادة نسبة الرافعة المالية تشير إلي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد **R** =٠.٦٠ مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد على الأصول وبين المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ = ٠.٣٥ وهذا يشير إلى أن ٣٥ % من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = ٢.٥٦١ والأحتمال المقابل لها (Sig) معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- حيث أن أهم المتغيرات المستقلة التفسيرية تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد علي الأصول(Y_1)) جاءت علي الترتيب كالتالي:(X_2) نسبة كفاية رأس المال ثم (X_1) نسبة القروض المتعثرة، ثم (X_6) نسبة الرافعة المالية ثم (X_3) نسبة السيولة ثم (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.
- تمثل المتغيرات المتاحة المتغيرات المستقلة ((X_1) نسبة القروض المتعثرة و(X_2) نسبة كفاية رأس المال و (X_3) نسبة السيولة و(X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض و(X_6) نسبة الرافعة المالية)، الأكثر تأثيرا على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب ٣٥% من التغيرات في المتغير التابع، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية. مما ينعكس على جودة التقارير المالية ويساعد المحللين الماليين في تقييم "الأصول" وتنبؤهم بمستوى ربحية البنك، وثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية. والعكس صحيح.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر ومعدل العائد علي الأصول من الشكل التالي:

$$\mathbf{Y_1}= -2.18-5.20\ \mathbf{X_1}-.08\ \mathbf{X_2}-1.20\mathbf{X_3}- 35.50\mathbf{X_4} +0.011\mathbf{X_6}$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (٦/٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي الأصول مما يعني رفض فرض العدم H_{1_0} وقبول الفرض البديل H_{1_a} عند مستوى المعنوية (٠.٠٠)

٢. اختبار الفرض الفرعي الثاني:

لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد علي حقوق المساهمين (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم(٧/٥) نتاج هذا التحليل. ويمكن تفسير اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (معدل العائد علي حقوق المساهمين) على النحو التالي:

جدول (٧/٥)

نتائج معاملات الانحدار والارتباط اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق المساهمين

Unstandardized Coefficients					
	B	**Std. Error**	**Standardized Coefficients of β**	**T**	**Sig.**
(Constant)	-84.888	36.990		-2.295	0.03
x_1	-112.568	51.861	-0.38	-2.171	0.032
x_2	1.141	0.424	0.36	2.690	0.00
x_3	-59.427	25.518	-0.46	-2.329	0.027
x_4	-782.024	343.897	-0.16	-2.274	0.03
x_6	4.725	2.024	0.40	2.335	0.028
R = 0.657		**F = 3.538**	**Sig. =0.010**		
R^2 =0.431		**S.E**= 9.049			

A Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (٧/٥) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.
- إن جميع إشارات معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من المتغيرات: (X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_3) نسبة

السيولة، (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض معدل العائد على حقوق المساهمين(Y_2) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و ROE.

- وجود علاقة طردية بين كل من ((X_6) نسبة الرافعة المالية، (X_2) نسبة كفاية رأس المال) ذات إشارات موجبة مما يعني أن زيادة نسبة الرافعة المالية تشير إلي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات وزيادة السيولة تؤدي قدرة البنك علي القدرة علي رد الودائع ومنح القرض في الأجل القصير وبالتالي زيادة ربحيته.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد= ٠.٦٦ مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد على حقوق المساهمين وبين المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد= ٠.٤٣ وهذا يشير إلى أن ٤٣ % من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق المساهمين يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = ٣.٥٤ والاحتمال المقابل لها (Sig) معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- ان المتغيرات المستقلة المفسرة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد علي حقوق المساهمين (Y_2) جاءت على الترتيب كما يلي:(X_3) نسبة السيولة ثم (X_6) نسبة الرافعة المالية ثم (X_1) نسبة القروض المتعثرة ثم (X_2) نسبة كفاية رأس المال ثم (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.
- تمثل المتغيرات المتاحة المتغيرات المستقلة المتمثلة في ((X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_2) نسبة كفاية رأس المال،(X_3) نسبة السيولة، (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض، (X_6) نسبة الرافعة المالية). الأكثر تأثيرا على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب٤٣% من التغيرات في المتغير التابع ويتمثل في (معدل العائد على حقوق المساهمين(Y_2))، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية، مما ينعكس على جودة التقارير المالية وبالتالي كفاءة الأرباح المستقبلية للبنوك، وأيضا قرارات المستثمرين، وأصحاب المصالح وثقتهم في التقارير المالية.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر ومعدل العائد علي حقوق المساهمين من الشكل التالي:

$$Y_2=-84.888-112.568X_1+1.141X_2-59.427X_3-782.024X_4+4.725X_6$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (٧/٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي حقوق المساهمين مما يعني رفض فرض العدم H_{2_0} وقبول الفرض البديل H_{2_a} عند مستوى المعنوية (٠.٠٠)

٣. اختبار الفرض الفرعي الثالث:

لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) والمستحقات الاختيارية (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم (٨/٥) نتاج هذا التحليل. حيث يمكن تفسير اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (متغيرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية) وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS كما يلي:

جدول (٨/٥)

نتائج معاملات الانحدار اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والاستحقات الاختيارية

	Unstandardized Coefficients				
	B	**Std. Error**	**Standardized Coefficients of β**	**T**	**Sig.**
(Constant)	33471952.1	11642942.0		2.875	0.00
x_1	-108026370.4	45202196.2	-0.47	-2.390	0.024
x_2	743669.1	329211.6	0.32	2.259	0.031
x_3	62011578.2	26329939.8	0.65	2.355	0.023
x_4	-381066335.5	143566187.7	-0.11	-2.654	0.00
x_6	2077979.2	809382.2	0.24	2.567	0.00
R = 0.65	**F = 3.474**	**Sig. =0.011**			
R^2 =0.43	**S.E= 6612156.91**				

a Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (٨/٥) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥.
- إن جميع إشارات معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معامل كل من متغيرات المستقلة الآتية: ((X_1)نسبة القروض المتعثرة، (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) ذات إشارة سالبة مما يشير مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض المستحقات الاختيارية(Y_3) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات وDACC.
- وجود علاقة طردية بين كل من ((X_6) نسبة الرافعة المالية، (X_2) نسبة كفاية رأس المال، (X_3) نسبة السيولة) ذات إشارات موجبة مما يشير إلى ارتفاعها يؤثر بالإيجاب على المتغير التابع (المستحقات الاختيارية(Y_3)) وتفسير ذلك بوجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وكذلك زيادة نسبة الرافعة المالية تشير إلي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات وزيادة نسبة السيولة فالبنك تؤدي إلي القدرة علي منح قروض أكثر واكتساب عملاء جدد. وزيادة كفاية رأس المال تدل علي أن استيعاب خسائر البنك قبل الافلاس.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد R = ٠.٦٥ مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير جودة التقارير والمتغيرات المستقلة وهي متغيرات الإفصاح عن مخاطر الائتمانية.
- تبلغ قيمة معامل التحديد R^2 = ٠.٤٣ وهذا يشير إلى أن ٤٣ % من التغيرات التي تحدث في جودة التقارير يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- قيمة (ف) المحسوبة = ٣.٤٧ والاحتمال المقابل لها (Sig) عند مستوى دلالة ٠.٠٥ مما يدل معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- اتضح أن أكثر المتغيرات المستقلة المفسرة علي المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية (Y_3)) جاءت على الترتيب كما يلي:(X_3) نسبة السيولة ثم (X_1) نسبة القروض المتعثرة، ثم (X_2) نسبة كفاية رأس المال ثم (X_6) نسبة الرافعة المالية ثم (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

- تمثل المتغيرات المتاحة المتغيرات المستقلة:((X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_2) نسبة كفاية رأس المال،(X_3) نسبة السيولة، (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض، (X_6) نسبة الرافعة المالية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب ٥٥% من التغيرات في المتغير التابع يتمثل في الاستحقاقات الاختيارية (Y_3)، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية، مما ينعكس على عدم التلاعب في التقارير المالية. وبالتالي عدم إدارة أرباح، والعكس صحيح.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر والاستحقاقات الاختيارية كالتالي:

$$Y_3 = -33471952.1 - 108026370X_1 + 743669X_2 + 62011578X_3 - 381066335.5X_4 + 077979.2X_6$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (٨/٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمستحقات الاختيارية مما يعني رفض فرض العدم H_{3_0} وقبول الفرض البديل H_{3_a} عند مستوى المعنوية (٠.٠٠)

٤.اختبار الفرض الرئيسي للدراسة:

حيث تقوم الدراسة علي اختبار العلاقة بين كل من المتغيرات التابعة (معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)) (الاستحقاقات الاختيارية (DACC)). تم استخدام وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (٩/٥)

نتائج معامل الارتباط بين كل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد علي حقوق المساهمين والاستحقاقات الاختيارية

		ROA	ROE	DACC
ROA	Pearson Correlation	1		0.41**
	Sig. (2-tailed)			.000
ROE				0.36**
				.000
DACC	Pearson Correlation	0.41**	0.36**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	

**** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

يتضح من الجدول رقم (٩/٥)

- أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت٠.٤١ وإشارة معامل الارتباط موجبة مما يشير إلى أن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول والاستحقاقات الاختيارية كما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١.
- يتضح من الجدول رقم (٩/٥) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت٠.٣٦ وإشارة معامل الارتباط موجبة مما يشير إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين و الاستحقاقات الاختيارية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١.

وفي ضوء النتائج السابقة فانه يتم رفض فرض العدمHo وقبول الفرض البديل Ha وهو وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك".

ب- <u>البنوك ذات الحجم (الصغير أو المتوسط):</u>

قد تم اختيار عينة طبقية من البنوك وقد بلغت خمس (٥) بنوك تجارية، واشتملت العينة على البنوك (الصغير أو المتوسط) الحجم، وبنوك (مقيدة وغير المقيدة) ببورصة الأوراق المالية، وبنوك قطاع (عام واستثماري وخاص). وتم الاستعانة بكل من القوائم المالية والإيضاحات المتممة لكل بنك من عينة الدراسة، وتمثلت الفترة سبعة (٧) أعوام للمدة (٢٠٠٩: ٢٠١٥)، وكانت حجم عينة الدراسة خمسة وثلاثون(٣٥) عينة حيث وجد أنها تفي بمتطلبات اختبار فروض الدراسة. **هذا، وتتضمن العينة البنوك التجارية التالية:**

١. بنك الإسكندرية.
٢. بنك قناة السويس.
٣. البنك الأهلي القطري.
٤. بنك مصر لتنمية الصادرات.
٥. بنك الشركة العربية البنكية الدولية.

١. اختبار الفرض الفرعي الأول:

لإختبار العلاقة بين بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد علي الأصول (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد

ويوضح الجدول رقم (٥/١٠) نتاج هذا التحليل. حيث يمكن تفسير اختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) الأكثر تأثيرا على معدل العائد علي الأصول (المتغير التابع) وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS كما يلي:

جدول (٥/١٠)

نتائج معاملات الانحدار والارتباط لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول

	Unstandardized Coefficients				
	B	**Std. Error**	**Stand Coeff of β**	**T**	**Sig.**
(Constant)	-1.64959	0.775301637		-2.12768	0.03
x_1	-3.24589	0.950620951	-0.11	-3.41449	0.000
x_2	-3.260597	1.413499827	-0.13	-2.306755	0.02
x_3	-0.001743	0.000851602	-0.02	2.046785	0.036
x_4	-2.240273	0.919492571	-0.12	-2.436424	0.018
x_6	0.154244	0.067293808	0.19	2.292091	0.025
R = 0.808		**F = 8.806**		**Sig. =0.000**	
R^2 =0.654		**S.E= 0.547**			

A Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (٥/١٠) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.
- إن إشارات جميع معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من متغيرات المستقلة ((X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_2) نسبة كفاية رأس المال،(X_3) نسبة السيولة،(X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض). وجميعها ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن ارتفاعها يؤثر على معدل العائد على الأصول (Y_1) بالسلب مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض معدل العائد على الأصول(Y_1) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و ROA.
- وجود علاقة طردية بين كل من (X_6) نسبة الرافعة المالية وهي إشارات موجبة ويشير إلى أن ارتفاعها يؤثر بالإيجاب على معدل العائد على الأصول(Y_1).

- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد**R** = ٠.٨١ مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد على الأصول وبين المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ = ٠.٦٥ وهذا يشير إلى أن ٦٥ % من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = ٨.٨٠٦ والاحتمال المقابل لها (Sig) معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- اتضح أن أكثر المتغيرات المستقلة المفسرة تأثيراً على المتغير التابع معدل العائد علي الأصول (Y_1) جاءت علي الترتيب كما يلي: (X_6) نسبة الرافعة المالية ثم (X_2) نسبة كفاية رأس المال ثم (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض ثم (X_1) نسبة القروض المتعثرة (X_3) نسبة السيولة.
- تمثل المتغيرات المتاحة المتغيرات المستقلة: (X_1) نسبة القروض المتعثرة و(X_2) نسبة كفاية رأس المال و(X_3) نسبة السيولة و(X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض و(X_6) نسبة الرافعة المالية)، الأكثر تأثيرا على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب ٥٩% من التغيرات في المتغير التابع، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية وثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر ومعدل العائد علي الأصول من الشكل التالي:

$$\mathbf{Y_1}= -1.64959-3.245\mathbf{X_1} -3.2605\ \mathbf{X_2}-0.0017\mathbf{X_3}- 2.2403\mathbf{X_4}+0.154\mathbf{X_6}$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (١٠/٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي الأصول مما يعني رفض فرض العدم H_{1_0} وقبول الفرض البديل H_{1_a} عند مستوى المعنوية (٠.٠٠)

٢. الفرض الفرعي الثاني:

لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد علي حقوق المساهمين (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم(٣/٥) نتاج هذا التحليل. ويمكن تفسير اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (معدل العائد علي حقوق المساهمين) على النحو التالي:

جدول (١١/٥)

نتائج معاملات الانحدار اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق المساهمين

Unstandardized Coefficients					
	B	**Std. Error**	**Standardized Coefficients of B**	**T**	**Sig.**
(Constant)	251.2963	113.5149208		2.213773	0.03
x_1	-43.1146	21.24368098	-0.27	-2.02953	0.041
x_2	204.2824	97.0333052	0.21	2.105281	0.04
x_3	-0.092984566	0.042785237	-0.12	-2.17329	0.03
x_4	-1377	658.7448548	-0.16	-2.09034	0.04
x_6	16.18435528	7.194037117	0.37	2.24969	0.028
R =0 .730		**F = 2.90276**		**Sig. =0.023**	
R^2 =0.528		**S.E=30.047726806**			

A Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (١١/٥) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.
- إن إشارات جميع معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من متغيرات المستقلة (X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_2) نسبة

كفاية رأس المال (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن ارتفاعها يؤثر معدل العائد على حقوق المساهمين (Y_2) بالسلب مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض معدل العائد على حقوق المساهمين(Y_2) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات وROE.

- أما المتغيرات المستقلة ((X_6) نسبة الرافعة المالية، (X_3) نسبة السيولة) ومعدل العائد علي حقوق المساهمين مما يعني أن زيادة حجم البنك يؤدي إلي زيادة الحصة السوقية للبنك وزيادة منح العملاء الائتمان وزيادة استثمارات المساهمين في البنك وكذلك زيادة نسبة الرافعة المالية تشير إلي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات وزيادة السيولة تؤدي قدرة البنك علي منح القروض وبالتالي زيادة ربحيته.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد **R** = ٠.٧٣ مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد على حقوق المساهمين وبين المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ = ٠.٥٣ وهذا يشير إلى أن ٥٣ % من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق المساهمين يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = ٢.٩٠ والأحتمال المقابل لها (Sig) عند مستوى دلالة ٠.٠٥ مما يدل معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- اتضح أن المتغيرات المستقلة التفسيرية من حيث الأكثر تأثيرا علي معدل العائد علي حقوق المساهمين (Y_2) جاءت كما يلي على الترتيب كما يلي: (X_6) نسبة الرافعة المالية **ثم** (X_5) حجم البنك **ثم** (X_1) نسبة القروض المتعثرة (X_2) نسبة كفاية رأس المال **ثم** (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض **ثم**(X_3) نسبة السيولة.
- تمثل المتغيرات المتاحة المتغيرات المستقلة:((X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_2) نسبة كفاية رأس المال،(X_3) نسبة السيولة، (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض، (X_5) حجم البنك، (X_6) نسبة الرافعة المالية). الأكثر تأثيرا على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب ٥١% من التغيرات في المتغير التابع ويتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين (Y_2)، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية وثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية. مما ينعكس على جودة التقارير والقوائم المالية وبالتالي كفاءة الأرباح المستقبلية للبنوك. وأيضا قرارات المستثمرين وثقتهم فيها، والعكس صحيح.

ويمكن صياغة العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر ومعدل العائد علي حقوق المساهمين يأخذ صيغة النموذج التالي:

$$Y_2=251.2963-43.115X_1+204.282X_2-0.0929X_3-1377X_4$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (١١/٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي حقوق المساهمين مما يعني رفض فرض العدم H_{2_0} وقبول الفرض البديل H_{2_a} عند مستوى المعنوية (٠.٠٠)

٣.اختبار الفرض الفرعي الثالث:

لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) والمستحقات الاختيارية (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم (٦/٥) نتاج هذا التحليل. حيث يمكن تفسير اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (متغيرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية) وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS كما يلي:

جدول (١٢/٥)

نتائج معاملات الانحدار اختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان والاستحقاقات الاختيارية

Unstandardized Coefficients					
	B	**Std. Error**	**Standardized Coefficients of B**	**T**	**Sig.**
(Constant)	-1.1E+08	53887650.73		-2.057	0.048
x_1	-17186024	8330352.1	-0.16	-2.063	0.049
x_2	30899756	14068096.84	0.15	2.196	0.047
x_3	2158.29	793.6	0.03	-2.719	0.00
x_4	-5.3E+08	238101804.6	-0.21	-2.243	0.045
x_6	5991675	2120771.6	0.51	2.825	0.00
R =0.667	**F = 4.189606**		**Sig. =0.023**		
R2 =0.445	**S.E=9336489.16**				

A Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (١٢/٥) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.
- إن جميع إشارات معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معامل المتغيرات المستقلة ((X1) نسبة القروض المتعثرة، (X4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) ذات إشارة سالبة مما يشير إلى إن ارتفاعها يؤثر على المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية (Y3)) بالسلب مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض المستحقات الاختيارية(Y3) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات وDACC.
- وجود علاقة طردية بين كل من ((X6) نسبة الرافعة المالية، (X2) نسبة كفاية رأس المال، (X3) نسبة السيولة) وهي ذات إشارات موجبة مما يشير إلى ارتفاعها يؤثر بالإيجاب على المتغير التابع (المستحقات الاختيارية (Y3))، وتفسير ذلك وجود علاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وكذلك زيادة نسبة الرافعة المالية تشير إلي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات وزيادة نسبة السيولة فالبنك تؤدي إلي القدرة علي منح قروض أكثر واكتساب عملاء جدد. وزيادة كفاية رأس المال تدل علي استيعاب خسائر البنك من خطر الإفلاس.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد **R** = ٠.٦٧ مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير جودة التقارير والمتغيرات المستقلة وهي متغيرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان.
- تبلغ قيمة معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ = ٠.٤٤ وهذا يشير إلى أن ٤٤ % من التغيرات التي تحدث في جودة التقارير يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = ٢.٥٥ والأحتمال المقابل لها (Sig) معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- يتضح أن المتغيرات المستقلة التفسيرية الأكثر تأثيراً علي المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية (Y3)) كانت على الترتيب: (X6) نسبة الرافعة المالية ثم (X4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض ثم (X1) نسبة القروض المتعثرة ثم (X2) نسبة كفاية رأس المال ثم (X3) نسبة السيولة.
- تمثل المتغيرات المتاحة المتغيرات المستقلة ((X1) نسبة القروض المتعثرة، و(X2) نسبة كفاية رأس المال، و(X3) نسبة السيولة، و (X4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض، و(X6) نسبة الرافعة المالية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (الاستحقاقات

الاختيارية (Y_3)) حيث تفسر ما يقرب ٤٤% من التغيرات في المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية (Y_3))، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية وعدم التلاعب في التقارير المالية. مما ينعكس على جودة التقارير المالية وبالتالي عدم وجود إدارة أرباح، والعكس صحيح.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان والاستحقاقات الاختيارية من الشكل التالي:

$$Y3= -1.1E+08-17186024\ X_1 +30899756X_2+2158.29X_3-5.3E+08\ X_4 +5991675\ X_6$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (١٢/٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي الأصول مما يعني رفض فرض العدم H_{3_0} وقبول الفرض البديل H_{3_a} عند مستوى المعنوية (٠.٠٠).

٤.اختبار الفرض الرئيسي للدراسة:

حيث تقوم الدراسة علي اختبار العلاقة بين كل من المتغيرات التابع (معدل العائد على الأصول (ARO)، معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)) ومتغير التابع (جودة التقارير المالية) والمتمثلة في (الاستحقاقات الاختيارية (DACC)). وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (١٣/٥)

نتائج معامل الارتباط بين كل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد علي حقوق المساهمين والاستحقاقات الاختيارية

		ROA	ROE	DACC
ROA	Pearson Correlation	1		0.37**
	Sig. (2-tailed)			.000
ROE				0.33**
				.000
DACC	Pearson Correlation	0.37**	0.33**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	

**** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

يتضح من الجدول رقم (١٣/٥) ما يلي:

- أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت ٠.٣٧ وإشارة معامل الارتباط موجبة، كما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١، مما يشير إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد علي الأصول وبين الاستحقاقات الاختيارية.
- أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت ٠.٣٣ وإشارة معامل الارتباط موجبة مما يشير إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد علي حقوق المساهمين وبين الاستحقاقات الاختيارية كما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١

وفي ضوء النتائج السابقة فانه يتم رفض فرض العدم H_0 وقبول الفرض البديل H_a وهو وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك".

<u>ومن التحليل السابق يمكن تلخيص النتائج فيما يلي:</u>

١.مجموع عشرة البنوك (كبيرة ومتوسطة أو صغيرة):

- معامل التحديد يشير إلى إن ٥٩ % من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق المساهمين يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة. وإن ٥٢ % من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق الملكية يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة. و إن ٨٦.٧ % من التغيرات التي تحدث في جودة التقارير يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- بلغت أن قيمة معامل الارتباط بين معدل العائد على الأصول والاستحقاقات الاختيارية بلغت ٦١%، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين والاستحقاقات الاختيارية بلغت٥٥% وإشارة معامل الارتباط موجبة مما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين طردية كما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١ .

٢. البنوك الكبيرة:

- معامل التحديد يشير إلى أن ٣٥% من التغيرات التي تحدث في معدل على الأصول يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة. وأن ٤٣% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق المساهمين يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة. و أن 43 % من التغيرات التي تحدث في جودة التقارير يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين معدل العائد على الأصول وبين الاستحقاقات الاختيارية بلغ ٤١%، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين والاستحقاقات الاختيارية ٣٦% وإشارة معامل الارتباط موجبة مما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرات طردية كما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١

٣. البنوك المتوسطة أو الصغيرة:

- بلغت قيمة معامل التحديد ٦٥% يشير إلى أن من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة. وأن ٥٣% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد علي حقوق المساهمين يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة. وان ٤٤% من التغيرات التي تحدث في المستحقات الاختيارية يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- بلغت قيمة معامل الارتباط بين معدل العائد على الأصول والاستحقاقات الاختيارية ٣٧%، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين والاستحقاقات الاختيارية ٣٣% وإشارة معامل الارتباط موجبة مما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين طردية كما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١

تستخلص الباحثة من خلال النتائج السابقة أن البنوك المتوسطة أو الصغيرة يكون فيها تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغير المستقل) على جودة التقارير (المتغير التابع) بنسبة كبيرة من خلال أن معامل الارتباط ومعامل التحديد لان القيم فيه اكبر من البنوك الكبيرة ويمكن تفسير ذلك أن البنوك الصغير تلتزم بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية وذلك لزيادة جودة تقاريرها خوفا على مركزها المالي والتدقيق الحازم في نوعية الائتمان الممنوح من خلال دراسة العميل والصناعة التي يمنع من اجلها الائتمان والذي بدورة يؤدي إلى عدم التلاعب في قيم المخصصات الائتمانية وإعدام القروض أو تكوين مخصص خسائر قروض بالنسبة غير المسموح بها وبالتالي خسائر للبنك من قبل الائتمان البنكي ومخاطره ، وبالتالي ثقة المستثمرين

في التقارير المالية المعدة لهم لكافة الأغراض أيضا اتضح أن مؤشرات المتغيرات المستقلة كانت اثر تأثيرا على المتغيرات التابعة عندما قمنا بزيادة حجم العينة كانت نسبة تأثير ٨٧% المتغيرات المستقلة علي المتغيرات التابعة كبيرة مما وجد أن نسبة الإفصاح عن مخاطر الائتمان تؤثر بالفعل على جودة وشفافية التقارير المالية للبنوك.

سادسا: ملخص نتائج اختبارات الفروض

في ضوء ما تقدم من التحليل الإحصائي للبيانات المالية للبنوك التجارية محل الدراسة لاختبار الفروض الرئيسية والفرعية فان ما أسفرت عنه نتائج الدراسة التطبيقية هو " **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك**" حيث أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٠٠) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α=٠.٠٠٥) وتتلخص في الاتى:

١- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من:

- (X_1): مؤشر القروض المتعثرة (غير المنتظمة أو الرديئة).
- (X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
- (X_3): مؤشر السيولة.
- (X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

٢- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من:

- (X_5): حجم البنك.
- (X_6): مؤشر الرافعة المالية.

٣- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين:

- (X_1): مؤشر القروض المتعثرة (غير المنتظمة أو الرديئة).
- (X_3): مؤشر السيولة.
- (X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

٤- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين وكل من:

- (X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
- (X_5): حجم البنك.
- (X_6): مؤشر الرافعة المالية.

٥- وجود علاقة عكسية معنوية وذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من:

- (X_1): مؤشر القروض المتعثرة (غير المنتظمة أو الرديئة).
- (X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

٦- وجود علاقة طردية معنوية وذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من:

- (X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
- (X_3): مؤشر السيولة.
- (X_5): حجم البنك.
- (X_6): مؤشر الرافعة المالية.

خلاصة الفصل الخامس

- تناولت الباحثة في هذا الفصل الدراسة العملية للبحث وفقا للأهداف والفروض التي قام عليها البحث السالف ذكرها من قبل وللتحقيق من صحة فروض الدراسة فقد قسمت الدارسة العملية إلى مبحثان هما:
- **المبحث الأول:** إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية (الهدف، الأسس، العناصر)
- **المبحث الثاني:** تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من عشرة بنوك تجارية مقيدة لدي البنك المركزي ومن خلال التحقق من اختبارات الفروض بالتحليل المالي والإحصائي توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود "**علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية في البنوك**".

النتائـــج والتوصيـــات

نتائـــج البحـــث:

تناولت الباحثة في هذه الدراسة مدي تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية وذلك كأحد أهداف الدعائم الأساسية للحفاظ على قدرة البنك على النمو والحفاظ عليه من التعثر المالي وبالتالي القدرة على الاستمرار فالمنافسة بين البنوك الأخرى، وبعد الدراسة النظرية والعملية التي تم التوصل إليها خلال البحث، فقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة النظرية

١. يختلف الإفصاح عن مخاطر الائتمان وذلك حسب نوع القرض وحجمه وحسب نسب المخاطرة التي تصاحب الائتمان وحسب آجال استحقاق القرض.

٢. مازال الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان ومخصصه بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الائتمان ومخصصه المكون سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكون لمواجهة الديون الرديئة (المتعثرة).

٣. إن الممارسات الضعيفة في إدارة مخاطر الائتمان وكذلك استمرار ضعف جودة الائتمان كانت السبب الأهم في فشل البنوك وحدوث الأزمات البنكية .

٤. هناك معايير محددة يمكن الاعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الائتمان المصرفي وتكوين مخصص وتصنيف العملاء والجدارة الائتمانية لكل عميل ومن الممكن تصنيف جدارة لعميل بشكل غير صحيح لتحسين صورته أمام المستثمرين وأصحاب المصالح وبالتالي قيمة السهم.

٥. إن تكوين مخصص الائتمان يمكن أن يكون أكثر سلامة وموضوعية إذا تم بناؤه على قياس سليم ونموذج ثابت لمخاطر الائتمان وتحت رقابة شديدة من البنك المركزي وبالشكل الذي يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك على النحو أفضل.

٦. إن الإفصاح السليم والكافي عن المخاطر الائتمانية يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالي يوفر الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف.

٧. يمكن التلاعب بالأرباح عن طريق مخصص خسائر الائتمان وفئات تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء و إخفاء الديون المتعثرة.

٨. إن عمليات إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الجودة والموضوعية والمصداقية، مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم.

٩. إن التوسع الكبير وعدم الحذر في منح الائتمان يتسبب في ظهور تعثر بعض المقترضين في سداد ديونهم وهذا يؤدي إلى ظهور حالة من عدم الثقة التي تتمثل في تردد مسئولي الائتمان بالموافقة على منح الائتمان.

١٠. إن تلك البنوك التي تعمل في بيئة الائتمان أكثر شفافية، تكون نوعية القروض فيها أفضل. لأن الشفافية تعتبرا حافزا فعالا للبنوك للحد من سلوك المخاطرة فالائتمان.

١١. عدم قدرة الأجهزة الرقابية في البنوك من الاكتشاف المبكر للمخاطر الائتمانية.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

بناءا على ما تقدم، من التحليل الإحصائي لاختبار فروض البحث توصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية للبنوك، وتتمثل في الأتي:

١. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول.

٢. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين.

٣. وجود هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمستحقات الاختيارية.

ثانياً: التوصيـــــات:

بناء على النتائج السابقة وإيمانا بالدور الذي يلعبه القطاع المصرفي بصفته مؤثرا رئيسيا في النشاط الاقتصادي تقترح الباحثة التوصيات التالية:

١. يقترح تشديد دور الرقابة وكذلك لجان المراجعة في المصارف للحد من عمليات ممارسة البنوك لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملائمة فيها.

٢. يقترح أن تكون معلومات إدارة المخاطر أكثر شفافية وذات جودة عالية لتمكين المستخدمين من فهم ومقارنة البنوك والمؤسسات المالية ومخاطرها، وإعداد كشف عن إدارة المخاطر.

٣. أن الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية في البنوك يمكن أن تعزز من خلال دعم القوى الرقابية واستقلال المشرفين على البنك. لذلك يجب على مشرفي البنك أن تتركز جهودهم في رصد وتعزيز الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك.

٤. يقترح تجميع أكبر قدر من المعلومات عن المقترضين في جميع مستوى القروض وأكثر شمولا حيث أن التقارير التي تتسم بالشفافية في هذا النطاق تحسن من نوعية القرض والحد من مخاطر الائتمان.

٥. عمل إطار منهجي متكامل لقياس وإفصاح وإدارة المخاطر الائتمانية.

٦. التنسيق الفعال بين إدارة العليا للبنك وإدارة البنك المركزي فيما يتعلق بالديون المتعثرة.

٧. توفير إطار متكامل للتعامل مع الديون المتعثرة ووضع قواعد لتصنيفها وتحديث بياناتها ومستنداتها وتكوين المخصصات اللازمة لها.

٨. وضع مؤشرات لاكتشاف المخاطر الائتمانية قبل وقوعها والتعرف أيضا على أساليب التنبؤ بالتعثر الائتماني وعلى سبيل المثال (أسلوب الشبكات العصبية).

٩. تفعيل الضوابط الرقابية من خلال التنسيق بين إدارة البنوك والإدارة العليا مواجهة العوائق المؤثرة على جودة الصناعة الائتمانية.

المراجـــــــع

أولا المراجع العربية

أ.الكتب:

- المعيار المصري الأول
- نبيل حشاد. (٢٠٠٤) **"اتفاقية بازل (٢)"** ،ص ص ١٣-٦، ٦٨-٦٩
- طارق عبد العال حماد. ٢٠٠٣ "إدارة **المخاطر**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٤٠.
- محمد سامي راضي. (٢٠١٥) "**تحليل التقارير المالية (محاسبي- مالي- ائتماني)**"، دار التعليم الجامعي، ص١٤.
- ناصر نور الدين عبد اللطيف. (٢٠١٥) "**القياس والإفصاح الحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية**"، الدار الجامعية، ص ص ١٤١-١٤٧، ١٨٢-١٨٣.

ب. الدوريات:

- إبراهيم محمد بركات. (٢٠٠٧)، "أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية"، **المؤتمر العلمي السنوي السابع،إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**،المحور السابع: إدارة المخاطر والمحاسبة،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزيتونة الأردنية،عمان-الأردن، ص٤.
- أحمد حسن عامر.(٢٠٠٦)، "القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية في البنوك"، **أكاديمية السادات للعلوم الإدارية**، العدد الرابع، ص ١١٩-١٢٢.
- أحمد قارون. (٢٠١٣)، "مدى التزام البنوك الجزائية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل"، **جامعة فرحات عباس**، الجزائر، ص (٣٧-٥٠).

- إخلاص باقر النجار.(٢٠٠٨)،"اتفاقية بازل (٢)وانعكاساتها على المصارف العربية"، جامعة البصرة/آلية الإدارة والاقتصاد، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد٢٠، ص ص٢٦-٣٥.
- أسماء بن حبيب عبد الرازق طهراوي. "إدارة المخاطر في الصيارفة الإسلامية في ظل معايير بازل"، **دراسات اقتصادية إسلامية**، المجلد ١٩ ،العدد1،ص ص٨٠-٨٤.
- الإمام أحمد يوسف محمد، فتح الرحمن الحسن منصور.(٢٠١٥)، "تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية "بالتطبيق علي عينة من المصارف الإسلامية"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، عدد ١٦ (٢).
- الفاتح الشريف، يوسف الطاهر ، نور الهدى محمدين. (٢٠١٣)، " الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان"، **عمادة البحث العلمي مجلة العلوم الاقتصادية**، عدد (٠١).
- إيمان جليل ياشيخ المالكي. (٢٠١٥) "الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية"، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، **جامعة واسط**، العدد(١٧).
- أيمن سليمان القطاونة.(٢٠١١)، "مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية، وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن"، **دراسات العلوم الإدارية**، المجّلد 38 ، ص ص٨٢-٨٣.
- بشار الرواشدة، محمد مجيد سليم. (٢٠٠٤)، "تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، **جامعة عمان العربية**،ص.١
- بلعزوز علي. (٢٠١٠)، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، جامعة الشلف، **مجلة الباحث**،عدد ٧، ص ٣٣٢-٣٣٤
- حسن كامل فرج خميس.(٢٠١٦)، "مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة (تحليل عملي) قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي"، **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، العدد الثالث، الجزء الأول، ص ٣٩٣-٣٩٤.

- حسين بلعجوز. "إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها"، **جامعة محمد بوضياف– المسيلة– الجزائر**،ص ص(٣-١٤).
- حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، "القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية – بازل٢"، **القطاع المصرفي ،جامعة البصرة**،ص ٢١٧-٢٢٠.
- جمال سعد خطاب. (٢٠٠٨)، " تأثير إدارة وتقييم وضبط المخاطر علي الملاءة الائتمانية (إطار محاسبي مقترح)"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول، ص ٣٣٨.
- رمضان عبد الحميد الميهي. (٢٠١٥)، "القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS" **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، العدد ٣، أكتوبر ، ص ص ٤١٠-٤١٢.
- سماسم كامل موسى إبراهيم جادو. (٢٠١٢)، " تأثير الإفصاح عن المخاطر وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ (IFRS7) علي تحقيق القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (دراسة ميداني)"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، جامعة بني سويف، العدد الأول، ص٦٢٠-٦٢٤، ٦٣٤-٦٣٨.
- عبد العال مصطفى ابوالفضل. (٢٠١٥) "اثر تطبيق مبادئ حوكمة بازل علي مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي** ، جامعة عين شمس، العدد٣، ص ٦٦-٧١.
- عصماني عبد القادر. (٢٠٠٩)، "أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر الأزمات في المؤسسات المالية"،**الملتقي العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس-سطيف**،الجزائر،ص ص(١٠:٨-١٤).
- عز الدين نايف عنانزه، عثمان، محمد داود. (٢٠١٤)، "تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية"، **مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة**، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، ص ص٢١٣-٢١٨.

- علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح. (٢٠١١)، "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني"، **مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)**، المجلد (١٥)، العدد (١)، ص٢٩-١.
- فريهان عبد الحفيظ يوسف. "إدارة المخاطر المصرفية"، **جامعة الأسراء، كلية العلوم الإدارية والمالية**، ص ٥-١٠.
- محمد مجيد سليم، بشار الرواشدة.(٢٠٠٤)، "تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، **جامعة عمان العربية**،ص٩-١٤.
- محمد بوزيان، عبد الحق عمر.(٢٠١١)، "البنوك الإسلامية والنظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل"، **المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي**، الدوحة قطر،،ص٢١.
- محمود احمد احمد علي.(٢٠١٥) "العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، العدد٢، الجزء٢، ص٢٦-٣٠.
- مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي. (٢٠١٤)، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية"، **عمادة البحث العلمي ،جامعة سلمان بن عبد العزيز**، المقترح البحثي رقم١٦٠٩ ، ص ص ٩-٨.
- ممدوح صادق محمد الرشيدي.(٢٠١٢)، "دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة جامعة سوهاج، مجلد٢٦، عدد٢، ص ص٥-٣٢،٨-٣٧.
- نصر عبد الكريم. (٢٠٠٧)، "المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"، **المؤتمر العلمي السنوي الخامس – جامعة فيلادلفيا الأردنية**، ص (١٣:١٠).

- هشام حسن عواد المليجي. **(٢٠١٢)**، "عماد سعد محمد الصياد، مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية لمقررات لجنة بازل III"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، العدد ٤، المجلد ٣، أكتوبر، ص ص١١١٣، ١١٠-١١٧.

ج. الرسائل العلمية:

- أسماء رزق لهيب دسوقي.**(٢٠١٤)**، " الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وأثره على عوائد الأسهم :دارسة تطبيقية "، **جامعة القاهرة، رسالة غير منشورة ماجستير.**
- بالعيد محمد الكامل. **(٢٠١١)**، "دور الإفصاح الحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها"، **جامعة قاصدي مرباح–ورقلة ، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة**، ص١٧-٩-٢٢.
- حسناء عطية حامد محمد. **(٢٠٠٦)**، "إطار مقترح لقياس مخصص خسائر القروض في البنوك التجارية والإفصاح عنه (مع دراسة تطبيقية)"، **رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة**، ص٥٧.
- حنان حسن أحمد. **(٢٠١٣)**، "أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية"، **جامعة عمان العربية، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة.**
- دادة دليلة. **(٢٠١٣)**، " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري لعام٢٠١٠)"، **جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة.**
- رشا حمادة. **(٢٠١٤)**، "قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال"، **رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن**، المجلد١٠، العدد٤، ص٦٨٢.
- رحاب عماد الدين محمد إبراهيم. **(٢٠١٤)**، "تأثير القيمة العادلة للأصول عن توريق الديون علي تخفيض درجة مخاطر محفظة القروض"، **رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس**، ص٩٣.

- رندة المختار رحومة القمودي.(٢٠١٥)، "القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل"دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري"،**جامعة المنصورة، رسالة ماجستير**.
- سامي يوسف كمال محمد. (٢٠١١)، "الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية وأثره علي ترويجها"، **رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنها** ،ص ص ٢٠-٢٧.
- سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح. (٢٠١٣)، "علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية (دراسة إخبارية)"، **رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق**، ص٦٢.
- شادو عبد اللطيف. (٢٠١٣)،"القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق IAS/IFRSالمعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة"، **جامعة قاصدي مرباح ورقلة،رسالة ماجستير غير منشورة**، ص ص١٢-١٤.
- علي عبد الله أحمد شاهين. (٢٠١٠)، "مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية"، **الجامعة الإسلامية-غزة، رسالة ماجستير غير منشورة**، ص ص٣، ٨:١٩
- فايز زهدي الشلتوني. (٢٠٠٥)، "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية"، **رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة**، فلسطين، ص١٩-٧٧
- كريمة إسماعيل احمد إسماعيل. (٢٠١٥)، "نموذج محاسبي مقترح لتحسين قرارات منح الائتمان بالبنوك المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس**، ص ص ٩٨:٩٦،٧٧.
- ماجد إسماعيل ابوحمام. (٢٠٠٩)، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، **رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة**، ص ص ٥٤-٦٢.

- محمد إبراهيم سليمان رزق. (٢٠١١)، "إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية لتقييم مدى القدرة علي الاستمرار- دراسة نظرية تطبيقية "، **رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بنها**، ص ٧١-٧٦.
- محمد احمد حنفي محمود. (٢٠١٠)،" دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية – مع دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية**، ص ص ٦٣-٧٧.
- معتز برهان جميل العكر. (٢٠١٠) "اثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة علي تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني"، **رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط**، ص ١٤-١٥، ٢١-٣٠.
- ميرفت علي أبو كمال. (٢٠٠٧)، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف " وفقاً للمعايير الدولية" بازل٢ دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية – غزة**، ص ص (٦٨:٦٩ – ٧٤:٩٣)
- نصر رمضان أحلاسه. (٢٠١٣)، " دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"، **الجامعة الإسلامية – غزة، رسالة ماجستير غير منشورة**.
- هديل توفيق أبو اليزيد أبو شلوع.(٢٠١٣)، "محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة"، **جامعة طنطا، رسالة ماجستير غير منشورة**، ،ص ص ٢٢.

د. مصادر اخرى:

- إيهاب محمد أحمد أبو خزانة. (٢٠٠٧)"نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية"، إدارة الائتمان، بنك الإسكندرية، ص ص٥-٦.
- الجزء الثالث /الإفصاح النوعي إفصاح بازل (٢)، ٢٠٠٨،ص ص٨٣-٨٤.
- البنك الأهلي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٥، ص٢٧.
- بنك الإتحاد التقرير السنوي للاردن،٢٠١٣،ص٥٠-٥١.

- دليل إدارة المخاطر المصرفية السياسات والإجراءات ص ٣-٦.
- صالح وبرسوم وعبد العزيز،Deloitte .(٢٠١٤) بنك قطر الوطني الأهلي، ص٢٢.
- صالح، مرازقة. (٢٠١٢) "القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم لاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، الواقع. ورهانات المستقبل، **كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري– قسنطينة**،ص ٦.
- معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل،مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر٢٠٠٧، ص٤١.
- متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان، البنك المركزي قطاع الرقابة والإشراف ،وحدة تطبيق مقررات بازل (٢) ، ص ص(٤:٣-١٦:١٤).

ثانيا المراجع الانجليزية

A. Periodicals:

- AL-SHAMMARI, BADER., (2014), "KUWAIT CORPORATE CHARACTERISTICS AND LEVEL OF RISK DISCLOSURE: A Content Analysis Approach", **Journal of Contemporary Issues in Business Research**, Volume 3, Issue No.3, pp128-153.

- Adamu, Musa Uba. (2013), "The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports", **IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF),** p-ISSN: 2321-5925,, Vol.1, Issue 6, PP 15-21

- Adamu, Musa Uba.(2013), "Risk Reporting: A Study of Risk Disclosures in the Annual Reports of Listed Companies in Nigeria", **Journal of Finance and Accounting Research**, Vol.4, No.16,, pp140-148.

- Akins, Brian. (2011), "Financial Reporting Quality and Uncertainty about Credit Risk among the Ratings Agencies", **MIT Sloan School of Management**, p2, p9.

- Allen, Linda & DeLong, Gayle, (2004),"Anthony Saunders," Issues in the credit risk modeling of retail markets", **Journal of Banking & Finance.VOL**. 28, PP736-739.

- Aytekin Ertan &Maria Loumioti& Regina Wittenberg-Moerman,), 2015), "Enhancing Loan Quality through Transparency: Evidence from the European Central Bank Loan Level Reporting Initiative", **Tilburg University Spring Camp and workshop participants at the London Business School, the University of Chicago Booth School of Business and the University of Southern California**, P2, P7

- Balakrishnan, Karthik. (2009), "Credit Market Conditions and Economy-wide Consequences of Financial Reporting Quality", **New York University**, pp2-6-9.

- Bonollo, Michele, et al. (2015), "Systemic Risk and Banking Regulation: SomeFacts on the New Regulatory Framework",**Imt Lucca Eic Working Paper Series**, p5.

- Batta, George. Ganguly, Ananda, Rosett, Joshua. (2014), "Financial statement recasting and credit risk assessment", **The Journal of Accounting and Finance**, VOL.54, PP.47-82.

- Barakat, Ahmed. Hussainey, Khaled. (2013), " Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks", **International Review of Financial Analysis**, vol.30, pp254-273.

- Elshandidy, Tamer. Neri, Lorenzo. (2015), "Corporate Governance, Risk Disclosure Practices, and Market Liquidity: Comparative Evidence from the UK and Italy", **Journal of Corporate Governance: An International Review**, pp1-52.

- Fredrick, Ogilo. (2012), "The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya", **DBA Africa Management Review**, Vol 3 No 1 pp. 22-37.

- Gebhardt, Günther. Farkas, Zoltan Novotny. (2010), " The effects of IFRS adoption on the financial reporting quality of European banks", **INTACCT Research**, P12.

- González, Luís Otero., Gil, Luís Ignacio Rodríguez., López, Sara Fernández., Búa. María Milagros Vivel. (2012), " Determinants of Credit Risk Derivatives use by the European Banking Industry", **Journal of Money, Investment and Banking**, ISSN 1450-288X Issue, http://www.journalofmoneyinvestmentandbanking.com.

- Gizaw, Million. Kebede, Matewos. (2015), "The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia", **African Journal of Business Management**, Vol. 9(2), pp. 59-66.

- Hichem Khlifa & Khaled Hussainey, (2014), "The association between risk disclosure and firm characteristics : a metaanalysis", **Journal of Risk Research**, P3.

- Hassan, Nermine S. M. (2014), "Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 5, No. 9(1), pp. 109-119.

- Jr, Michael Jacobs., (2014), "Supervisory requirements and expectations for portfolio level counterparty credit risk measurement and management", **Journal of Financial Regulation and Compliance**, Vol.22, pp.252 – 270.

- Kaaya1, Indiael. Pastory, Dickson. (2013), " Credit Risk and Commercial Banks Performance in Tanzania: a Panel Data Analysis", **Research Journal of Finance and Accounting** **www.iiste.org**, ISSN 2222-1697 (Paper), ISSN 2222-2847 (Online), Vol.4, No.16,pp.1-9

- Lipunga, Andrew Munthopa. (2014), "risk disclosure practices of malawian commercial banks", **Journal of Contemporary Issues in Business Research**, Vol. 3, No. 3, PP.154-167

- Lefcaditis, Constantinos., Tsamis, Anastasios., Leventides, John., (2014), "Concentration risk model for Greek bank's credit portfolio", **The Journal of Risk Finance**,Vol. 15 No. 1, 2014, pp. 71-93

- Li, Fan & Zou, Yijun, (2014), "The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks", **Umeå School of Business and Economics**, Degree project.P33.

- Moumen, N., Ben Othman, H and Hussainey, K. (2015), "The Value Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidence from MENA Emerging Markets", **Research in International Business and Finance**, pp.2-3.

- Maffei, Marco. Aria, Massimo. Fiondella, Clelia. Span, Rosanna. Zagaria, Claudia., (2014), " (Un), useful risk disclosure: explanations from the Italian banks", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 29 No.7,pp. 621-648.

- Mokhtar,Ekramy Said., Mellett, Howard., (2013), "Competition, corporate governance, ownership structure and risk reporting", **Journal OF Managerial Auditing**,Vol. 28, No. 9, pp. 838-865.

- Million Gizaw, Matewos Kebede, and Sujata, (2015), "The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia", **African Journal of Business Management**, Vol. 9(2), pp. 59-66,

- Oliveira, Jonas. Rodrigues, Lu´ cia Lima. Crai, Russell., (2011), "Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study", **Journal of Banking Regulation**, Vol.12, pp100–118.

- Oorschot, L. van. (2009), "Risk reporting: An analysis of the German banking industry", **Erasmus University Rotterdam, School Of Economics, Master thesis Accounting, Auditing and Control**, p15.

- Philip M. Linsley Philip J. Shrives, (2005), "Transparency and the disclosure of risk information in the banking sector", **Journal of Financial Regulation and Compliance**, Vol. 13 Iss 3 pp. 205 – 214.

- Rogers, Matama. (2008), "Corporate Governance and Financial Performance of Selected Commercial Banks in Uganda", **Queen's University Belfast**, http://www.crrconference.org, pp4-5, 7-8.

- Rogers, Matama., (2008), "Corporate Governance And Financial Performance Of Selected Commercial Banks In Uganda",**Queen's University Belfast**, http://www.crrconference.org, pp4-5,7-8.

- Sullivan, Kenneth. (2005), "Transparency in Central Bank Financial Statement Disclosures", **IMF Working Paper**, Monetary and Financial Systems Department, JEL Classification Numbers: G29,WP/05/80, pp20-21.

- Salman, Hamid. Aziz, Bilal. Nazir, Ahsan. (2016), "Financial Credit Risks and Earning Efficiency; Empirical evidence from banking sector Pakistan", **International Journal of Research in Finance and Marketing**, Vol. 6, Issue 6, PP209-219.

- Santhosh, Abraham a, Philip J. Shrives, (2014), "Improving the relevance of risk factor disclosure in corporate annual reports", **The British Accounting Review**, vol.46, pp 91–107.

- Seenivasan, R. (2014), "Corporate Governance Issues in Banks in India", **Journal of Business Law and Ethics**, June, Vol. 2, No. 1, p92.

- Viralv, Acharya & Stepheng, ryan, (2016), "Banks' Financial Reporting and Financial System Stability", **Journal of Accounting Research**, Vol. 54, No.2, P293.

- Tekalagn, Getahun. Lu, Anwen. Md,.Shafiqul Bari. (2015), "Credit Risk Management and Its Impact on Performance of Commercial Banks: In of Case Ethiopia", **Research Journal of Finance and Accounting** **www.iiste.org**, ISSN 2222-1697 (Paper), ISSN 2222-2847 (Online), Vol.6, No.24.

- Thu, Thao Nguyen Thi. (2013), " Basel III And Impacts On Credit Risk Management", Alexandru Ioan Cuza" **University of Iasi, Romania**, p4.

- Varotto, Simone. (2011), "Liquidity risk, credit risk, market risk and bank capital", **International Journal of Managerial Finance**, Vol. 7 Iss 2 pp. 134 – 152.

B.Reports & Statements:

- BASEL III, (2015**), "Capital Adequacy And Risks Disclosures As At, Commonwealth Bank of Australia – Pillar 3 Report",** pp14,33

- Basel III, (2014), **"Pillar 3 Disclosures Report, For the quarterly period ended"** June 30, morgan slanly,pp12-13

- **Disclosure in Financial Statements - 'Notes to Accounts,** Master Circular on 'Disclosure in Financial Statements – Notes to Accounts', (2014), issued vide DBOD.BP.BC No.8/21. 04.018/2014-15.

- DBR: Master Circular on '**Disclosure in Financial Statements – Notes to Accounts**', (2014), issued vide, DBOD.BP.BC No.8/21.04.018/-15, p2

- **Financial Instrument Risk Disclosures Under International Financial Reporting Standards**, Derivatives and Hedging Activities Disclosures, (Volume 2), 2013, P27.

C. Other Sources:

- **User Perspectives on Financial Instrument Risk Disclosures under International Financial Reporting Standards** (IFRS), (Volume 1), Cfa Institute, P24.

- **A practical guide to IFRS** 7 For investment managers and investment, private equity and real estate funds, April 2010.

- **Best Practices for Credit Risk Disclosure**, Basel Committee on Banking Supervision, September 2000.

- **Communiqué On Disclosures About Risk Management To Be Announced To Public By Banks**, Part One Subject Matter, Scope, Definitions, General Provisions & Principles, Official Gazette,(2015), Pp2-3

- http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/LicenseLists.aspx

- Huang, Rocco. "Private Information Trading And Enhanced Accounting Disclosure Of Bank Stocks", The World Bank, and the **University of Amsterdam**, p4

- **Irish Auditing & Accounting Supervisory Authoritity** (IAASA), (Review of the quality of selected debt and fund issuers' fair value and risk disclosures, IAASA,P15.

- International Financial Reporting Bulletin, **IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures and amendment to IAS 1 Presentation of Financial Statements – Capital Disclosures**, (2005), Issue 5.

- Labat, MARC, (2016), "**The EDTF guidelines to implement IFRS 9 Impairment related financial disclosures** "Reply advantage., pp1-4.

تصنيف البنوك في جمهورية مصر العربية إلي ممارس وغير وممارس لإدارة الأرباح

م	السنة	اسم البنك	اجمالي الاصول (A)	صافى الدخل التشغيلي (ONI)	التدفق النقدي التشغيلي (OCF)	الاستحقاق الكلية (TACC)	التغير فى الايرات (REVΔ)	التغير فى المدينين (ARΔ)	1/Ait	(REVA-ARA)/Ait-1	اجمالي الاصول الثابتة (PPE)	PPE/Ait-1	1/Ai-t	القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية DACCi,t	متوسط الاستحقاقات الاختيارية	الفرق	التصنيف (ممارس / غير ممارس)
									3.85986E-09		1055000	0.00407					
	2010		299998993	2951678	29462024	-26510346		6561190	3.33334E-09	-0.0511087	1200549	0.00463	3.8599E-09	3.00E+07	-7645324.4	3.76E+07	ممارس
	2011		305424868	4737618	-4249817	8987435		5918286	3.27413E-09	-0.017975	1359895	0.00453	3.3333E-09	8987435	-7645324.4	1.66E+07	ممارس
1	2012	البنك الاهلي المصري	340706919	6301133	4682482	1618651	4252368	11960395	2.93507E-09	-0.0226236	1629269	0.00533	3.2741E-09	1618651	-7645324.4	9.26E+06	ممارس
	2013		427786756	6309772	2763615	-17676871	2590800	10330069	2.33761E-09	-0.0176874	1747788	0.00513	2.9351E-09	2.00E+07	-7645324.4	2.76E+07	ممارس
	2014		470737820	7886117	1622168	6263949	6403026	15486537	2.12432E-09	-0.0273947	2019135	0.00472	2.3376E-09	6263949	-7645324.4	1.39E+07	ممارس
	2015		599410735	12700938	12390681	310257	6403026	43073147	1.66831E-09	-0.061177	3025677	0.00643	2.1243E-09	310257.1	-7645324.4	7.96E+06	ممارس
	2009		39635196	689838	543622	146216	1609487	8678063	2.52301E-08	-0.1783409	307942	#DIV/0!	#DIV/0!	146216	-366009.82	512225.8203	ممارس
	2010		47004555	721340	5638174	-4916834	294631	4831958	2.12745E-08	-0.0965295	335138	0.00846	2.523E-08	4916834	-366009.82	5282843.82	ممارس
	2011		49284944	1764208	-9855753	11619961	1841863	3903004	2.02902E-08	-0.0418209	350051	0.00745	2.1275E-08	11619961	-366009.82	11985970.82	ممارس
2	2012	بنك القاهرة	56013470	2660503	4313356	-1652853	1805994	3976006	1.78528E-08	-0.0387409	343561	0.00697	2.029E-08	1652853	-366009.82	2018862.82	ممارس
	2013		65115677	3375499	677224	2698275	1203314	3053210	1.53573E-08	-0.0284094	325436	0.00581	1.7853E-08	2698275	-366009.82	3064284.82	ممارس
	2014		73150396	3943930	7883129	-3939199	1028460	4582274	1.36705E-08	-0.0485823	301161	0.00463	1.5357E-08	3939199	-366009.82	4305208.82	ممارس
	2015		91440349	4713941	11231576	-6517635	1147995	5253996	1.09361E-08	-0.0449036	270137	0.00369	1.367E-08	6517635	-366009.82	6883644.82	ممارس
	2009		36114722	1583776	6309827	-4726051	3075460	13981028	2.76895E-08	-0.3019701	540760	#DIV/0!		4726051	-2004860.42	6730911.424	ممارس
	2010		45112318	1805052	3667383	-1862331	370403	2921462	2.21669E-08	-0.0565491	467659	0.01295	2.769E-08	1862331	-2004860.42	3867191.424	ممارس
	2011		48309210	2272964	-2395959	4668923	558837	2537557	2.07E-08	-0.0409595	470887	0.01044	2.2167E-08	4668923	-2004860.42	6673783.424	ممارس
3	2012	HSBC	53944451	2724199	5097871	-2373672	571325	152745	1.85376E-08	0.00775946	441673	0.00914	2.07E-08	2373672	-2004860.42	4378532.424	ممارس
	2013		58581998	3025234	1699939	1325295	-140386	-660349	1.70701E-08	-0.0887582	436348	0.00809	1.8538E-08	1325295	-2004860.42	-679565.424	غير ممارس
	2014		63959621	3399827	12782185	-9382358	431929	707329	1.56349E-08	-0.0043058	405960	0.00693	1.707E-08	9382358	-2004860.42	11387218.42	ممارس
	2015		63224187	4260847	5944676	-1683829	881834	1105785	1.58167E-08	-0.0035422	394578	0.00617	1.5635E-08	1683829	-2004860.42	3688689.424	ممارس
	2009		64254560	2795471	6687222	-3891751	5401160	27443071	1.55631E-08	-0.3430404	749602	#DIV/0!		3891751	-4106752.13	7998503	ممارس
	2010		75425433	3111996	4208251	-1096255	887781	7731469	1.32581E-08	-0.0907345	708330	0.01102	1.5563E-08	1096255	-4106752.13	5203007	ممارس
	2011		85506215	3532897	3239381	293516	521946	6301235	1.16951E-08	-0.0675891	630508	0.00836	1.3258E-08	293516.1	-4106752.13	4400268	ممارس
4	2012	CIB	94014450	4839888	7516448	-2676560	2559521	401405	1.06367E-08	0.02295515	683455	0.00799	1.1695E-08	2676560	-4106752.13	6783312	ممارس
	2013		113751995	6361028	10655623	-4294595	1903125	-11506	8.79105E-09	0.01683163	969176	0.01031	1.0637E-08	4294595	-4106752.13	8401347	ممارس
	2014		143813322	7965020	16390898	-8425878	2174689	6938047	6.95346E-09	-0.0331218	985504	0.00866	8.7911E-09	8425878	-4106752.13	12532630	ممارس
	2015		179500179	9747687	18403429	-8655742	3515627	8032298	5.57103E-09	-0.0251625	1090181	0.00758	6.9535E-09	8655742	-4106752.13	12762494	ممارس
	2009		22832140	831504	1458626	-627122	1749040	8242174	4.37979E-08	-0.2843857	293006	#DIV/0!		627122	157601.1511	469520.8	ممارس
	2010		25320772	961403	2370140	-1408737	2425832	3.94933E-08	-0.0838968	282634	1408737	0.01238	4.3798E-08	1408737	157601.1511	1251136	ممارس
	2011		25640074	1072012	209371	862641	200577	680441	3.90014E-08	-0.0187154	267496	0.01056	3.9493E-08	862641	157601.1511	705039.8	ممارس
5	2012	كريدي اجريكول	28112207	1277439	1070601	206838	372660	1577191	3.55717E-08	-0.0428473	237590	0.00927	3.9001E-08	206838	157601.1511	49236.85	ممارس
	2013		28611067	1187157	1153946	33211	350124	-904237	3.49515E-08	0.04384181	491905	0.0175	3.5572E-08	33210.94	157601.1511	-124390	غير ممارس
	2014		31178457	1767638	1586825	180813	88977	284694	3.20734E-08	-0.0062773	491905	0.01719	3.4952E-08	180813	157601.1511	23211.85	ممارس
	2015		31916228	2062087	206523	1855564	426370	1523445	3.1332E-08	-0.0343736	563075	0.01806	3.2073E-08	1855564	157601.1511	1697963	ممارس
6	2009	بنك قناة السويس	15441232	313722	2292133	-1978411	1058964	5565776	6.47617E-08	-0.2918687	133481	#DIV/0!		1978411	287243.9727	1691167	ممارس
	2010		15909080	341048	-619640	960688	-216434	3149	6.28572E-08	-0.0138024	92200	0.00597	6.4762E-08	960688	287243.9727	673444	ممارس

م	السنة	اسم البنك	اجمالي الاصول (A)	صافي الدخل التشغيلي (ONI)	التدفق النقدي التشغيلي (OCF)	الاستحقاق الكلية (TACC)	التغير في الايرات (REVA)	التغير في المدينين (ARA)	1/Ait	(REVA-ARA)/Ait-1	اجمالي الاصول الثابتة (PPE)	PPE/Ait-1	1/Ai-t	القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية DACCi,t	متوسط الاستحقاقات الاختيارية	الفرق	التصنيف (ممارس / غير ممارس)
	2011		15898729	408026	-2120223	2528249	217315	-148663	6.28981E-08	0.02301932	444584	0.02795	6.2857E-08	2528249	287243.9727	2241005	ممارس
	2012		17065374	502071	-1174155	1676226	167575	-385136	5.85982E-08	0.03238786	427753	0.0269	6.2898E-08	1676226	287243.9727	1388982	ممارس
	2013		18294193	563265	243306	319959	191109	13501	5.46622E-08	0.00970844	421267	0.02469	5.8598E-08	319959	287243.9727	32715.03	ممارس
	2014		20295921	662654	320424	342230	111625	220350	4.9271E-08	-0.005357	420607	0.02299	5.4662E-08	342230	287243.9727	54986.03	ممارس
	2015		22950025	684920	2523153	-1838233	118185	-262192	4.35729E-08	0.01657414	406345	0.02002	4.9271E-08	1838233	287243.9727	1550989	ممارس
7	2009	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB)	9844582	323329	174092	149237	865304	3661410.5	1.01579E-07	-0.2840249	85525	#DIV/0!		1978411	287243.9727	1691167	ممارس
	2010		11062299	398518	197983	200535	142171.6-	514003.7	9.03971E-08	-0.0593164	75742	0.00769	1.0158E-07	960688	287243.9727	673444	ممارس
	2011		6025464	403524	275292	128232	295793.6	224630.2-	1.65962E-07	0.08637074	76956	0.00696	9.0397E-08	2528249	287243.9727	2241005	ممارس
	2012		16461082	523968	1240621	716652.8-	443147.6	248499.2	6.07493E-08	0.01182476	96314	0.01598	1.6596E-07	1676226	287243.9727	1388982	ممارس
	2013		23946816	655804	3002245	2346441.6-	542666.2	866289.7	4.17592E-08	-0.0135143	116755	0.00709	6.0749E-08	319959	287243.9727	32715.03	ممارس
	2014		33519413	821916	704282	117633.6	667561.8	3421239.9	2.98335E-08	-0.0821517	141833	0.00592	4.1759E-08	342230	287243.9727	54986.03	ممارس
	2015		48929400	1320556	8087469	6766913.4-	1708326.6	3931801.2	2.04376E-08	-0.0454425	211591	0.00631	2.9833E-08	1838233	287243.9727	1550989	ممارس
8	2009	البنك المصري لتنمية الصادرات	12031106	221540	430776	209236-	510233	6977566	8.31179E-08	-0.537551	132070	#DIV/0!		209236	564068.162-	773304.2	ممارس
	2010		12408177	394873	1415727	1020854-	605661	6813844-	8.0592E-08	0.59795287	151175	0.01257	8.3118E-08	1020855	564068.162-	1584923	ممارس
	2011		12834738	441055	582002	140947-	66781-	163722-	7.79135E-08	0.00755302	152010	0.01225	8.0592E-08	140947	564068.162-	705015.2	ممارس
	2012		14084106	401671	1871083	1469412-	222732	6288349	7.1002E-08	-0.4306711	170113	0.01325	7.7914E-08	1469412	564068.162-	2033480	ممارس
	2013		16228549	489888	660818	170930-	165172	157630	6.16198E-08	0.00046474	173264	0.0123	7.1002E-08	170930	564068.162-	734998.2	ممارس
	2014		19345344	652845	1643751	990906-	162512	1907979	5.1692E-08	-0.0902267	218828	0.01348	6.162E-08	990906	564068.162-	1554974	ممارس
	2015		22579096	831645	777837	53808-	257874	951564	4.42888E-08	-0.0307227	218413	0.01129	5.1692E-08	53808.02	564068.162-	617876.2	ممارس
9	2009	بنك الاسكندرية	36474008	1433866.5	663987.6	769878.9-	1957133.7	16727369	2.74168E-08	-0.4049523	167379.1	#DIV/0!		769878.9	407741.576-	1177620	ممارس
	2010		37218376	1593185	737764	855421-	217459.3	1858596.5	2.68684E-08	-0.0440948	170795	0.00468	2.7417E-08	855421	407741.576-	1263163	ممارس
	2011		37811218	3302651	905402	2397249-	1209992	1295594	2.64472E-08	-0.0022639	165174	0.00444	2.6868E-08	2397249	407741.576-	2804991	ممارس
	2012		41112114	2389279	1459155	930124-	803088	38628	2.43237E-08	0.01859452	341371	0.00903	2.6447E-08	930124	407741.576-	1337866	ممارس
	2013		40920267	2391233	9372132	6980899-	29295	181277	2.44378E-08	-0.0037141	326401	0.00794	2.4324E-08	6980899	407741.576-	7388641	ممارس
	2014		44419717	2689170	5235255	2546085-	226630	941059	2.25125E-08	-0.0160836	345735	0.00845	2.4438E-08	2546085	407741.576-	2953827	ممارس
	2015		47517661	3314999	1594879	1720120-	628331	3751125	2.10448E-08	-0.0657186	333462	0.00751	2.2513E-08	1720120	407741.576-	2127862	ممارس
10	2009	البنك الاهلى قطر QNB	53219630	3885198	-238629	4123827-	634010	26569063	1.87901E-08	#DIV/0!	685701	#DIV/0!		4123827	9910773.175-	5786946-	غير ممارس
	2010		60884860	4477546	32004	4445542-	485023	4776257	1.64244E-08	-0.0680341	70007	0.00132	1.879E-08	4445542	9910773.175-	5465231-	غير ممارس
	2011		62552216	4975854	2664766	2311088-	1037441	3753712	1.59866E-08	-0.0522554	793365	0.01303	1.6424E-08	2311088	9910773.175-	7599685-	غير ممارس
	2012		66397983	6107264	600090	5507174-	1962598	1962598	1.50607E-08	-0.0139335	881657	0.01409	1.5987E-08	5507174	9910773.175-	4403599-	غير ممارس
	2013		80819167	7298860	8854116	1555256-	1515670	3253700	1.23733E-08	-0.0215052	915868	0.01379	1.5061E-08	1555256	9910773.175-	8355517-	غير ممارس
	2014		102205892	8672701	6741326	1931375-	1653958	8297146	9.78417E-09	-0.0649981	1066183	0.01319	1.2373E-08	1931375	9910773.175-	7979398-	غير ممارس
	2015		130794454	56057644	3445982	52611662-	3093538	12932436	7.64558E-09	-0.0752241	1160229	0.01135	9.7842E-09	52611662	9910773.175	42700889	ممارس

ملخـــص الدراســـــة

عنوان الرسالة

إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك

"دراسة تطبيقية"

أولا: المقدمـــــــــة:

يشكل الاقتصاد الدعامة الأساسية لأي دولة، وأصبحت قوة الدول تقاس من خلال كفاءة اقتصادها، ولما كانت البنوك تمثل حجر الأساس لأي اقتصاد وكانت التقارير السنوية هي المؤشر والمقياس المتاح لأعمال تلك البنوك فكان من الضروري أن تعكس هذه التقارير أعمال تلك البنوك بوضوح وشمولية وشفافية وهو ما يعرف بمفهوم الإفصاح. أن مبدأ الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية يلعب دورا هاما ومركزيا في إعداد البيانات المحاسبية المنشورة حيث يلقي هذا المبدأ اهتماما كبيرا سواء من قبل المجامع المهنية المحاسبية آو من الجهات الرقابية وبالتالي فانه من اجل إعداد البيانات التي تحقق الإفصاح الكافي والمناسب كان لابد من تحديد المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها وكيفية الإفصاح عنها من قبل هذه الجهات.

ومن هنا يعتبر الإفصاح حول مخاطر الائتمان ضروريا باعتباره الجزء المتأصل في طبيعة النشاط المصرفي ومن هنا دعت الحاجة إلي الكشف عن طبيعة هذا الجزء الهام في التقارير المالية السنوية للبنوك من خلال الإفصاح عنه وعن طبيعته وخصائصه والتي تغطي كل الأنشطة البنكية والمتضمنة عمليات الإقراض ،المتاجرة ، والاستثمارات ، وإدارة النقد والسيولة ، و إدارة الأصول. وحتى يتم تقليص المخاطر المتوقعة وبالتالي يؤدي ذلك إلى إجراء تقييم أفضل لأداء للبنك في المستقبل. كما أن المديرين يستفيدون أيضا من الشفافية إزاء المخاطر الكامنة في أهدافها الإستراتيجية. **(Moumen, Othman, Hussainey, 2015)**، كما أظهرت العديد من الدراسات على المستوى العالمي والمحلي أن توافر معلومات جيدة عن أوضاع الشركة وعن المخاطر التي تتعرض لها أو من الممكن أن تتعرض لها له اثر مباشر في تحديد أسعار الأسهم وكذلك التنبؤ بعوائد تلك الأسهم، وبالتالي يتم توجيه المستثمرين نحو الاستثمار الجيد **(بشار، محمد،٢٠٠٤)**.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة في أن هناك فجوة في المعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي، حيث أن البنوك من المحتمل أن تقدم معلومات غير كافية في تقاريرها السنوية مما أدى إلي وجود قصور في الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير السنوية للبنوك المصرية. " قد أشارت الأبحاث الأخيرة أن تقارير المخاطر الحالية ليست مفيدة كما أنها لا تنقل المعنى الحقيقي"**(Santhosh. a, Philip J. Shrives, 2014)**، حيث تحتاج نوعية من القرارات إلي مستوى معين ومحدد من المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها محاسبيا، وما يترتب على ذلك كلفة مشكلة تقديم هذه المعلومات في وقت غير مطلوب مما قد يشكل عائقا أمام أصحاب القرار الرشيد لاتخاذ القرارات المناسبة التي تبنى علي مدى سلامة النظام المالي في البنوك.

لذلك يطرأ سؤال رئيسي:

ما هو تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي جودة التقارير المالية للبنوك؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي معدل نمو البنوك؟
- ما هو تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي البنوك؟
- كيف يمكن تقويم الفجوة الناتجة عن قيمة المعلومات الواردة بالقوائم المالية التقليدية وقيمة المعلومات الناتجة عن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية؟
- ما هي المعوقات التي تؤثر على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية؟ وهل يمكن تجنبها؟
- هل درجة الإفصاح عن مخاطر الائتمان لها تأثيرا على جودة التقارير المالية للبنوك؟
- هل زيادة الإفصاح عن مخاطر الائتمان تعزز انضباط السوق وزيادة الحصة السوقية للبنك؟

ثالثا: أهمية الدراسة: تنقسم أهمية البحث إلي:

١. **الأهمية العلمية:** تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الدور الذي يقوم به الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك من أجل:

- تعظيم قيمة البنك والإسهام في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية وتحقيق الوضع المالي المستقر.
- تجنب مخاطر المستقبل القريب والبعيد للبنوك وذلك في زيادة قيمة المعلومات المحاسبية ومدى موثوقيتها وموضوعيتها الخاص بالبنك وجودة القوائم المالية.
- اهتمام مستخدمي القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتأكد من أن البنك ليس في حالة إعسار وما يبعث الثقة في نفوس هؤلاء المستخدمين هو الإفصاح المناسب عن المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك وأسلوب قياسها وأثارها على الحد الأدنى لرأسمال البنك.

٢. **الأهمية العملية:** تنقسم الأهمية العملية إلى شقين ذوي أهمية بالغة كما يلي:

- تسعى البنوك بشكل مستمر إلى مراقبة تقارير الإفصاح لتجنب المخاطر الائتمانية وتحديد الأولويات وتنظيم المعلومات حول المخاطر الائتمانية المتوقعة والمحتملة التي تهم جميع الأطراف والتي تعلن عنها التقارير السنوية والدورية و التي تقوم بتزويدهم بالمعلومات إما بشكل كمي أو نوعي.
- زيادة الاهتمام بالإفصاح عن إدارة المخاطر الائتمانية ونظم قياسها بالبنوك التجارية مع تزايد تطبيق مقررات اتفاقية بازل حيث سمحت تلك الاتفاقية للبنوك بالاختيار بين أسلوبين لقياس المخاطر الائتمانية.
- التركيز على أنواع الإفصاح عن المعلومات الذي يتناول عمليات التقويم الذى يؤثر إيجابيا على أداء البنوك في الأسواق من أجل زيادة الشفافية وتقليل التباين في المعلومات. حيث أن هذا القطاع يمثل عصب الاقتصاد العصري الحديث، إذ لابد من جهاز بنكي فعال، والحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم جودة التقارير المالية في البنوك.

رابعا: أهداف الدراسة:

يتلخص الهدف الرئيسي للدراسة في وضع إطارا للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وتأثيره على جودة التقارير المالية للبنوك، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بما يلي:

- تحديد المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك التجارية مع بيان كيفية الإفصاح عنها والتعرف على المعوقات التي تعوق عملية الإفصاح.
- طرق قياس المخاطر الائتمانية كيفية علاجها.
- تحديد متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية كما وردت في المعايير المحاسبية المصرية والدولية، وعلي وجه الخصوص ما ورد في مقررات لجنة بازل (II) .
- كيفية تحسين جودة القوائم التقارير المالية إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق النظام المحاسبي المستمد من المعايير الدولية والجهات الإشرافية.
- دور الإفصاح والشفافية عن المخاطر الائتمانية في الحد من التلاعب بالأرباح
- وضع إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في وضع تصور عملي للإفصاح عن المخاطر الائتمانية بما يتناسب مع متطلبات الجهات الإشرافية (البنك المركزي وبازل) والمعايير المحاسبية المصرية والدولية.
- اختبار تأثير الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية.

خامسا: متغيرات و فروض الدراسة

أ. متغيرات الدراسة:

أولا: المتغير المستقل: متغيرات خاصة بالإفصاح عن مخاطر الائتمان ويمكن قياسها من خلال المؤشرات الآتية:

❖ **أساليب مخاطر الائتمان**

١. نسبة القروض المتعثرة
٢. نسبة مخصصات (اضمحلال) خسائر القروض
٣. نسبة كفاية رأس المال
٤. نسبة السيولة
٥. الرافعة المالية
٦. حجم الشركة

ثانيا: المتغير التابع: جودة التقارير المالية ويمكن قياسها من خلال المؤشرات الآتية:

- معدل العائد على حقوق المساهمين
- معدل العائد علي الأصول
- الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج **Dechow & Sloan -Industry Model (1991)**

ب.فروض الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة تم صياغة الفرض الرئيسي التالي:

الفرض العدم H_o: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية".

الفرض البديل H_a: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية".

ويتفرع من الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية تتمثل فيما يلي:

الفرض الأول:

الفرض العدم H_{1_o}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".

الفرض البديل H_{1_a}: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".

الفرض الثاني:

الفرض العدم H_{2_o}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".

الفرض البديل H_{2_a}: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".

الفرض الثالث:

الفرض العدم $H3_o$: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمستحقات الاختيارية".

الفرض البديل $H3_a$: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمستحقات الاختيارية".

سادسا: منهجية الدراسة:

تتبع الباحثة المنهجية الآتية في الدراسة:

١. **المنهج الاستقرائي:** قامت الباحثة بالاطلاع علي الدراسات النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب العربية والأجنبية المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثرها علي التقارير المالية وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

٢. **المنهج الوصفي** : حيث قامت الباحثة بالتعرف علي الجوانب العلمية والعملية لتحديد محاور الدراسة ووضع الفروض والأهداف التي بنيت عليها محددات الدراسة وذلك بغرض تحليلها والمقارنة والاستفادة منها في الربط بين الجوانب النظرية والفلسفية والعلمية.

٣. **المنهج الاستدلالي:** حيث قامت الباحثة بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية للتوصل إلي الاستدلال من النتائج الإحصائية علي مدى قبول أو رفض أي من الفروض وتعميم النتائج علي البنوك ذات الصلة.

سابعا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث من : قطاع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والذي يتكون من سبعة وثلاثون (٣٧) بنكا وفقا لتقرير البنك المركزي المصري. وقد تم اختيار عينة طبقية من هذه البنوك بلغت عشرة (١٠) بنوك تجارية، بحيث تشتمل العينة على بنوك مختلفة الحجم (صغيرة وكبيرة)، وبنوك (مقيدة وغير المقيدة) ببورصة الأوراق المالية، وبنوك قطاع (عام واستثماري وخاص)، وقد تم اختيار البنوك التجارية وقد امتدت فترة الدراسة إلى سبعة

(٧) أعوام خلال المدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥، وبلغ عدد المشاهدات سبعون (٧٠) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة. **هذا، وتتضمن العينة البنوك التجارية التالية:**

١- البنك الأهلي المصري.
٢- بنك القاهرة.
٣- بنك الإسكندرية.
٤- بنك HSBC.
٥- بنك كريدي اجريكول.
٦- بنك التجاري الدولي.
٧- بنك قناة السويس.
٨- البنك الأهلي القطري.
٩- بنك مصر لتنمية الصادرات.
١٠- بنك الشركة العربية البنكية الدولية (SAIB).

ثامنا: خطة الدراسة:

في إطار محاولة الباحثة الإجابة على الأسئلة البحثية لمشكلة البحث، وتحقيقا لهدف البحث الرئيسي، تم تبويب خطة البحث الرئيسي كما يلي:

الفصل الأول: "الإطار العام للدراسة"

الفصل الثاني: "دراسة تحليلية للمخاطر الائتمانية وأساليب قياسها" ويتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول :المخاطر الائتمانية (المفهوم – ووسائل التخفيف)

المبحث الثاني: أساليب قياس المخاطر الائتمانية.

الفصل الثالث:"الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (التنظير–الممارسة)" ويتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإفصاح ودوره في إدراة المخاطر الائتمانية.

المبحث الثاني: الناحية التطبيقية للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء المعايير المحاسبية

الفصل الرابع: "جودة التقارير المالية (المفهوم – أساليب القياس)" ويتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية جودة التقارير المالية

المبحث الثاني: أساليب قياس جودة التقارير المالية

الفصل الخامس: "الدراسة التطبيقية " ويتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: اطار مقترح للإفصاح عن مخاطر الائتمان.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية.

وأخيرا النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق والملخصات.

تاسعا: نتائج الدراسة:

تناولت الباحثة في هذه الدراسة مدي تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي جودة التقارير المالية للبنوك التجارية وذلك كأحد أهدف الدعائم الأساسية للحفاظ علي قدرة البنوك علي الاستمرارية، وبعد الدراسة النظرية والعلمية والفكرية التي تم التوصل إليها خلال البحث، فقد توصلت الباحثة إلي النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة النظرية

١. مازال الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان ومخصصه بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الائتمان ومخصصه المكون.

٢. لا يوفر الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه حجم مخاطر الائتمان الحالي بالبنك، عدم تحديد حجم المخصص المكون سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكون لمواجهة الديون الرديئة (المتعثرة) .

٣. هناك معايير محددة يمكن الاعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الائتمان المصرفي وتكوين مخصص وتصنيف العملاء والجدارة الائتمانية لكل عميل ومن الممكن تصنيف جدارة لعميل بشكل غير صحيح لتحسين صورته أمام المستثمرين وأصحاب المصالح وبالتالي قيمة السهم.

٤. أن تكوين مخصص الائتمان يمكن أن يكون أكثر سلامة وموضوعية إذا تم بناء على قياس سليم ونموذج ثابت لمخاطر الائتمان المصرفي وتحت رقابة شديدة من البنك المركزي وبالشكل الذي يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك على النحو أفضل.

٥. أن الإفصاح السليم والكافي عن المخاطر الائتمانية يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالي يوفر خاصيتي الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية:

في ضوء ما تقدم من التحليل الإحصائي للبيانات المالية للبنوك التجارية محل الدراسة لاختبار الفروض الرئيسية والفرعية فان ما أسفرت عنه نتائج الدراسة التطبيقية هو " وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك" وتتلخص في الأتى:

١١-وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من :

- (X_1): مؤشر القروض المتعثرة(غير المنتظمة أو الرديئة).
- (X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
- (X_3): مؤشر السيولة.
- (X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

١٢-وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من:

- (X_5): حجم البنك.
- (X_6): مؤشر الرافعة المالية.

١٣-وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين.

- (X_1): مؤشر القروض المتعثرة(غير المنتظمة أو الرديئة).
- (X_3): مؤشر السيولة.
- (X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

١٤-وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين وكل من:

- (X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
- (X_5): حجم البنك.
- (X_6): مؤشر الرافعة المالية.

١٥-وجود علاقة عكسية معنوية وذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من:

- (X_1): مؤشر القروض المتعثرة(غير المنتظمة أو الرديئة).
- (X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

١٦-وجود علاقة طردية معنوية وذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من:

- (X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
- (X_3): مؤشر السيولة.
- (X_5): حجم البنك.
- (X_6): مؤشر الرافعة المالية.

عاشراً: التوصيات:

من خلال ما توصل إلية الباحثة من نتائج، توجد مجموعة من التوصيات وهي:

١- قامت الباحثة بعرض معظم المؤشرات التي يمكن أن يقاس بها المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية، والتي تعد أساسا موضوعيا لقياس هذه المخاطر وقياس درجة الإفصاح من خلالها.

٢- الاعتماد على نتائج قياس مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية في الإطار المقترح في تكوين مخصصات الائتمان، وذلك حتى تكون هذه المخصصات أكثر موضوعية وسلامة وواقعية.

٣- ضرورة تفعيل الدور الرقابي وكذلك لجان المراجعة في المصارف للحد من عمليات ممارسة المصارف لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملائمة فيها.

٤- أن تلك البنوك التي تعمل في بيئة الائتمان أكثر شفافية، تكون نوعية القروض فيها أفضل. لأن الشفافية تعتبرا حافزا فعالا للبنوك للحد من سلوك المخاطرة في الائتمان.

٥- معلومات إدارة المخاطر شفافة ذات جودة عالية من شأنها تمكين المستخدمين من فهم ومقارنة البنوك والمؤسسات المالية ومخاطرها، يتم إعداد الكشف عن إدارة المخاطر وفقا للمبادئ المذكورة أدناه.

Summary

Thesis Title

A Proposed Framework for Credit Risk's Disclosure and its impact on the Quality of Financial Reporting for Banks

"An Applied study"

First: Introduction

Economy is the mainstay of any State, and the state's power is measured by its economic efficiency. While as the banks are the cornerstone of any economy, and the annual reports are the available indicators and scales of the banking, it is important that the reports reflect the banking operations transparently and comprehensively (which is called The Concept Disclosure). The principle of disclosure of the financial statement information is important and central for preparing published accounting data where this principle is widely concerned by which the professional accounting entities or regulators. Those institutions must determine the information that needs disclosure in order to prepare the data which gives enough disclosure.

The disclosure about credit risks is important that it is the inherent part in the bank activity, so, the disclosure is needed to disclose the nature of this important part in the annual reports through its disclosure, nature and characteristics which cover all bank activities that contain crediting, trading, investing, managing cash and managing assets In order to decrease expected risks and therefore better estimating the bank

performance in the future. Managers also benefit from transparency towards the latent risks in the strategic goals.

Many studies, locally and internationally, showed that the availability of good information about company status and its risks faces, or maybe face, has a direct impact in share price determination and also predicting returns of shares that lead investors to a good investment.

Second: The Research Problem

The problem lies in that there is a gap in the information of the risks that the bank faces. That banks probably deliver insufficient information in its annual reports that leads to shortage of credit risk disclosure in the annual reports of the Egyptian banks. The late researches refereed that the current risk reports are not benefit and do not reflect the actual meaning (Santhosh. a, Philip J. Shrives, 2014). There are kinds of decisions need a specific level of information that must be accounting disclosed, and the cost of delivering that information in an inappropriate time that is barrier for the rational decision makers to make the appropriate decisions which are based on the integrity of the financial system of the banks.

There is a main question:

- What is the impact of the credit risk disclosure on the quality of the bank financial reports?

Sub questions from the main question:

- What is the impact of the credit risk disclosure on the bank growth rate?
- What is the impact of the company governance on the credit risk disclosure of the banks?

- How gap resulted between the value of the incoming traditional financial statements and value of the resulted of the credit risk disclosure can be reduced?
- What are the barriers that affect the credit risk disclosure? And, can it be avoided?
- Does the degree of the credit risk disclosure have an impact on the bank financial reports?
- Does the increase of the credit risk disclosure strengthen market control and increases the bank market share?

Third: **Importance of the Research**

The importance of the research is divided into:

Scientific importance: The importance of this research is produced from the importance of the role of the credit risk disclosure in the banks in order to enlarge the bank value and improvement and achievement the competitive advantage, and achieving the stable financial situation to avoid short and long term risks of the banks, in the increase of the accounting information and its authenticity and objectivity of the bank and the financial statements. That is because of bank financial statements users care about the ability of the bank to meets its commitments and ensure that the bank is not in a case of insolvency which leads that users to trust is the appropriate disclosure of credit risks that faces the bank and the way of measuring them and their impact on the minimum level of the capital of the bank.

The scientific importance: is divided into two important parts as follows:

First: the banks have to control the complete disclosure reports to avoid credit risks and state the priorities and organizing the bank information about the expected potential credit risks that concerns all parties outside the company which is declared by the annual and periodical reports and support them by information about the quantitative and qualitative risks. That the concern of the appropriate disclosure about credit risk management and its measurement methods in commercial banks is increased side by side with applying Basel committee that allowed selection between two methods of measuring credit risks>

Second: understanding any kind is the best of disclosure kinds about voluntary information that concentrates on correction operations that will positively affect on bank performance in the markets to increase transparency and decrease variance in information. Also, showing the status of the disclosure and transparency in the financial statements in the commercial banks and what services delivered by this sector to the users of those financial statements. Because this sector is the backbone of the modern economy. The banking system has to be effective in getting accounting information which can be relied on in evaluating the financial reports quality in banks.

Forth: Objectives of the Research

The purpose of this research is to study the disclosure about credit risks and its impact on the quality of the bank financial reports. According to the main problem of the research, the objective of the study mainly will be as follows:

- Determination of the credit risks which face the commercial banks and clarification the barriers of the disclosure of the credit risks and how to treat them and their measurement methods.
- Determination of the requirements of the credit risk disclosure in the commercial banks as shown in the local and international standards, especially, in Basel III.
- Delivering proposed framework of the disclosure of the credit risks in the commercial banks.
- Contributing to recognize how to improve the quality of the financial statements to the required level of the credit risk disclosure which must be published in the financial statements of the banks according to the financial accounting system derived from the international standards and supervisory authorities.
- Applying the proposed framework of the disclosure about the credit risks in the commercial banks to put practical imagination about the credit risks which is appropriate with the requirements of supervisory authorities and the international accounting standards.

Fifth: The Variables and Hypotheses of the Research

A. The Variables Of The Research:

First, the independent variable: is the variable of the disclosure of credit risk which can be measured by the following indicators:

- **Profitability performance indicators:**
  - ROE ([Return Of Equity)
  - ROA(Return Of Asset)

- Credit risk measurement techniques
  - NPL (ratio Non-performing loan)
  - LLPR (ratio Loan loss provision)
  - CAR(Capital Adequacy Ratio)
  - LQR (Liquidity)
- Centralist variables
  - LEVR (Leverage Ratio)
  - BZ (The size of the Bank)

Second: The dependent variable: is the quality of financial reports which can be measured by Jones Model:

- **optional accruals**

B. Hypotheses Of The Research:

The main hypothesis: There is a statistically significant correlation between the impact of the disclosure of credit risks to increase the quality of financial reporting for commercial banks.

To achieve the main objective was to formulate a set of sub-hypotheses that will be tested, as follows:

First hypothesis: There is a statistically significant correlation between the disclosure of credit risks and the rate of return on assets.

There is a correlation with a statistic significant between the disclosure of credit risks and the rate on the return on assets

The second hypothesis: There is a correlation statistically significant differences between the disclosure of credit risk and the rate of return on equity.

The third hypothesis: There is a correlation statistically significant differences between the disclosure of credit risks and optional accruals.

Sixth: Methodology of the Research

The researcher approaches the following methodology:

1. Inductive Approach: The researcher sees both of the theoretical researcher, previous writings, dissertations, periodicals and books (foreign and Arabic publications) relating the disclosure of credit risk and its impact on financial reporting and how to use them in addressing the problem of the research.
2. Descriptive Approach: The researcher identifies the scientific and practical aspects to determine the topics of the research, and to determine the hypotheses and objectives upon which the research determinants built, in order to analyze, compare and take the advantages in linking among theoretical, philosophical and scientific aspects.
3. Deductive Approach: the researcher analyzes the research applied results to get the inference from the statistical results to determine if the assumptions are accepted or rejected and to mainstream the results on the relating banks.

Seventh: Plan of the Research

In the attempt of the researcher to answer the questions of the research problem and to achieve the main goal, the research is divided as follows:

Chapter One: "The General Framework Of The Study" Includes:

Chapter Two: "Credit Risks" Includes:

First: Credit Risk and Types in The Banks.

Second: The Methods of Credit Risk Measurement.

Chapter Three: "Disclosure Of Credit Risk" Includes:

First: The Definition and Types of Disclosure.

Second: The Disclosure of Credit Risk In The Light Of International Accounting Standards and Financial Reporting Standards.

Chapter Fourth: "The Quality Of Financial Reporting In Commercial Banks" Includes:

First: What Is the Quality of Financial Reports?

Second: Methods of Measuring the Quality of Financial Reporting and the Impact of the Disclosure of Credit Risk It

Chapter Five: "Proposed and Applied Analytical Study Framework"

Eighth: The Limits of the Research

The limits of the research are in: A group of registered banks with the Central Bank of Egypt. The researcher selected a random sample of ten (10) commercial banks. The study addresses the financial reports of the banks in time series.

Ninth: Results and Recommendations of the Research

Results of the Research

The researcher examined the impact of the disclosure on the credit risks on the quality of the financial reports of the commercial banks as one of the objects of the basic pillars for maintaining the bank continuity.

After the theoretical, scientific and intellectual study which is made throughout the research, the researcher reached the following results:

First: The Theoretical Results of Research

a. The current disclosure of risks and its provision in the financial statements of the commercial banks still severely impaired and does not provide a clear picture about the bank credit risks and its provision.

b. There are specific standards can be depend on to measure the bank credit risks, provision dedication and customer classification and its rating. The customer credit rating can be classified in an improperly to improve the customer in front of the investors and therefore the share value.

c. The composition of the credit provision may be more sound and objective if it is based on a sound measurement, a consistent model of bank credit risk, and under the strict control of the central bank, in a manner that better meets the needs of the users of the financial statements of banks.

d. There are specific criteria that can be relied upon for bank credit risk measurement and dedicated the composition and classification of customers and credit worthiness of each customer it is possible classification of merit for a client incorrectly to improve his image in front of investors and stakeholders and thus the value of the stock.

e. Proper and adequate disclosure of credit risk improves the quality of financial reporting, thus providing the appropriate and reliable

characteristics of the information contained therein and thus making sound decisions from all parties.

Second: Recommendations

In light of the statistical analysis of the financial statements of the commercial banks under study to test the main and subsidiary hypotheses, the results of the applied study are: "There is a statistically significant relationship between the disclosure of credit risk and the quality of financial reports of banks." Which are summarized as follows:

a. There is a significant inverse relation between the ratio of non-performing loans and the rate of return on assets.

b. There is a significant inverse relation between the capital adequacy ratio and the rate of return on assets.

c. There is a significant inverse relation between the liquidity ratio and the rate of return on assets.

d. There is a significant inverse relation between the provision for impairment losses and the rate of return on assets.

e. The existence of a significant positive relationship between the size of the bank and the rate of return on assets.

Accounting & Auditing Dep.
Faculty of commerce

A Proposed Framework for Credit Risk's Disclosure and its reflections on the Quality of Financial Reports for Banks "An Applied study"

A Thesis

To get the Master degree

Submitted to the Faculty of Commerce, Ain Shams University in fulfillment of the Requirements of the of Master Degree in **Accounting**

Prepared By

Zeinab Abd-Elhafiz Ahmed Kassem

Supervised By

Assistant Prof. Dr.
Khaled Hussien Ahmed
Professor of Financial Accounting
Faculty of Commerce
Ain Shams University

Prof. Dr.
Gamal Saad Khatab
Professor of Auditing - Faculty of Commerce - Ain Shams University
The Head of the Higher Institute of Cooperative Studies and Administrative

2017